قاسيون

العدد 310
السبت 16 حزيران 2007
12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (2.799.473) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

نمو أم «فقاعة» نمو ؟

تؤكد تصريحات حكومية تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد الوطني في العامين الأخيرين، والهدف من وراء هذه التصريحات طبعاً إثبات صحة السياسات الحكومية المتبعة.. ولو كانت هذه الأرقام صحيحة شكلاً ومضموناً لكنّا من أول المرتاحين، لكن هناك أسباباً عديدة تدعو للتوقف عند هذه التصريحات والتساؤل عن مصداقيتها ...

لا نريد الخوض بموضوع صحة الرقم الإحصائي بشكله المجرد، فلدينا الكثير من التحفظات على طريقة بنائه واستقصائه، ولكننا لن نتوقف الآن عند هذا الموضوع، وسنتجاوزه معتبرين افتراضاً أنه صحيح مئة بالمئة....

ولكن جملة من الأسئلة تطرح نفسها بقوة عند مناقشة أرقام النمو التي وصلت في العامين الأخيرين إلى ٦٪ حسب ما هو معلن، وهو رقم لا بأس به إذا كان صحيحاً، وهذه الأسئلة هي أسئلة المواطن العادي كما المواطن المطلع:

- لماذا يتدهور مستوى المعيشة وترتفع الأسعار وتنخفض القوة الشرائية الحقيقية لليرة السورية، إذا كان نمونا جيداً؟
- كيف يمكن تفسير ازدياد اللغط حول رفع الدعم عن المواد الأساسية التي تهم المواطن العادي بحجة انخفاض الموارد، إذا كانت هذه الموارد نفسها حسب نسب النمو المعلنة، في ارتفاع؟
- كيف يتحسن النمو في الدخل الوطني بشكل عام، وينخفض الإنتاج الفعلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقية، المنتج الفعلي للدخل الوطني من زراعة وصناعة؟

إن حل هذا اللغز يكمن في قضية واحدة، هي طريقة حساب الدخل الوطني الذي لا يفصل بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، ويجمعها في سلة واحدة، تضيع فيها ملامح النمو الحقيقي، وتعطي انطباعاً كاذباً بوجود نمو ما، مما يدخل الطمأنينة ويزيد مشاعر الرضى عن النفس، ويخفض مستوى الحذر واليقظة فيما يخص المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها اقتصادنا الوطني الذي أضحى في الظروف الحالية أحد جبهات المواجهة الأساسية.

إن الفرق كبير بين النمو و«فقاعة» النمو، أي بين النمو الحقيقي والنمو الكاذب، فالنمو الحقيقي لا بد أن يزيد الإنتاج الحقيقي، ويحافظ على التوازن بين الكتلة السلعية والكتلة النقدية، ويقوي فعلياً موقع الليرة السورية، ولا يضغط على احتياطاتنا من العملة الصعبة، بل يعززها.

أما «فقاعة» النمو فهي نتاج لانخفاض الإنتاج الحقيقي، مع ارتفاع الأرقام حسابياً بالنسبة للدخل الوطني على حساب القطاعات غير الإنتاجية، وتؤدي إلى مزيد من الخلل بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية، مما سيضعف القاعدة التي تستند إليها الليرة السورية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش مناعتها بالضغط على احتياطاتنا من العملة الصعبة التي هي نتاج عرق وجهد الشعب السوري على مر العقود الأخيرة...

وهذا الأمر كله، ما كان بهذه الخطورة لولا الأوضاع الإقليمية المتوترة التي تستهدف كياننا الوطني ووجودنا نفسه، فاقتصادنا الوطني كجزء مكوّن لأمننا الوطني هو هدف لضغوطات ومؤامرات الأعداء كباقي مكونات الأمن الوطني.

والأمر الذي يثير الريبة والحذر هو التوقيت الحالي الذي تتداخل فيه التصريحات المطمئنة عن الوضع الاقتصادي ومديح صندوق النقد الدولي للإجراءات الحكومية، مع الحديث المتزايد عن رفع الدعم، إضافة للضغوطات المختلفة التي يمكن أن تأخذ أشكالاً اقتصادية أيضاً.. فهي في محصلتها تضعنا على إحدى الجبهات الهامة، في وضع لا نحسد عليه. فإذا كان النمو هو مجرد «فقاعةً نمو»، الأمر الذي إذا أضيف إليه – لا سمح الله – رفع الدعم الذي سيؤدي إلى سلسلة ارتفاعات أسعار لا يمكن التحكم بها، إضافة لضغوطات اقتصادية مختلفة يمكن أن تكون أشكال حصار مختلفة... عند ذاك سيصبح مستحيلاً الدفاع عن الليرة السورية وعن الاقتصاد الوطني وعن مستوى معيشة الناس الذي يتدهور بشكل زاحف مستمر، وهو ما يزيد من حدة الاحتقان الاجتماعي.

إن أولويات الصمود الوطني تقتضي إزالة الالتباس في السياسات الاقتصادية الحالية التي ستؤدي في النتيجة، موضوعياً، إلى زيادة الضغوط على بلادنا، عبر إعادة توجيهها جذرياً نحو مصالح الشعب الحقيقية، من خلال سياسات اقتصادية تخدم سياسة المواجهة المفروضة علينا، بحيث يتحول الاقتصاد إلى داعم لها وليس عبئاً عليها، وفي ذلك كرامة الوطن والمواطن...

■■

الشعب الفلسطيني يطالب بوقف الاقتتال «المجنون»

قاسيون تحاور اقتصاديين ومهتمين حول رفع الدعم:
«رفع الدعم كارثة اجتماعية واقتصادية» 6-7

أيها الفلاحون انتبهوا..
الحكومة ضدكم!! 5

عمال الخماسية:
من الوجبة المجانية إلى «سندويشة» الفلافل بقرصين!! 2

لتتشابك الأيدي..
مع عمال النفط في البصرة الفيحاء 10

بعد الدرع الصاروخي..
بوتين يشن هجوماً على الدولار الأمريكي 8

الإرهاب الأمريكي لا يوفر حتى الحلفاء

أفادت كل من يوميتي «دويتش بريس أغنتير» و«أجنزيا جيرنليستيكا إيطاليا» الخميس الماضي ٧ حزيران، بأن الشرطة الألمانية فاجأت «رجال أجهزة أمن أمريكيون.. يحاولون إخفاء متفجرات عسكرية من نوع (سين ٤) عند مرورهم بإحدى نقاط المراقبة بمنطقة (هايليغندام)، حيث كانت تجري فعاليات قمة مجموعة الدول ٨». وبعد أن تم الكشف عما تحتويه الحقيبة، أي المتفجرات، نجحت الشرطة الألمانية في التعرف على العملاء الأمريكيين في زيهم المدني، غير أنها رفضت التعليق على هذا الحدث.

تجدر الإشارة إلى أنه، فيما عدا الحادثة التي شهدها العراق، حيث تم نزع القناع خلالها عن مجموعة من أعضاء القوات الخاصة البريطانية في جلابيب عراقية بصدد زرع الرعب في البلاد، تعد هذه المرة الأولى التي تتحدث فيها وسائل إعلام غربية عن فشل عملية مستترة في أوروبا.

ولعلنا نتذكر جميعا ٧ تموز ٢٠٠٥، وافتتاح قمة مجموعة الدول ٨ الذي سجل وقوع اعتداء خلّف ٥٦ قتيلا وأكثر من ٧٠٠ جريح، الأمر الذي أدى حينها إلى تغيير المواضيع المدرجة على جدول أعمال القمة، لتوضع أبرز المواضيع حينها على الهامش تاركة المجال لتداول مسألة مكافحة الإرهاب الدولي. وكما سبق لنا أن أشرنا إليه، فإن الإرهابيين كانوا قد تمكنوا من تفعيل متفجراتهم بحجة أن الأمر لم يكن يتعدى تمرينا في إطار الحرب على الإرهاب.

■ عن «شبكة فولتير» - بتصرف

اغتيال عيدو بين التساؤلات والاستحقاقات

بينما كنا نضع اللمسات الأخيرة على هذا العدد قبل دفعه للطباعة، تفجرت الأنباء القادمة من لبنان مغطية واقعة اغتيال النائب اللبناني وليد عيدو. وبطبيعة الحال لم يفاجئنا قيام جوقة ١٤ شباط فور شيوع النبأ (الذي حضروا له مسبقا فيما يبدو) بتكرار معزوفة اتهام سورية بسيمفونية باتت ممجوجة على نحو مقيت.

وبينما لا يمكن القفز إلى اتهامات واستنتاجات مباشرة في عملية استخباراتية معقدة من هذه الشاكلة التي تتكرر في لبنان كما قال أحد المحللين اللبنانيين، إلا أن السيناريو بات أكثر من مفضوح في نزوع هؤلاء ومن يقف خلفهم حتى إلى تصفية بعضهم بعضاً تباعاً، تحقيقاً لمكاسب سياسية وإستراتيجية تخدم بقاءهم في السلطة، وتخدم المشروع الذين ارتضوا أن يكونوا بيادق فيه، والقرائن التالية تشكل مجموعة تساؤلات محقة:

❖ هل يتوانى الفريق الحاكم في لبنان عن تصفية أحد عناصره وهو الفريق ذاته الذي نصب فخاً لجيش لبنان الوطني وللشعب اللبناني برمته من خلال «فتح الإسلام» واختلاق اشتباكات «البارد»، وصولاً إلى سحب سلاح المقاومة؟

❖ لماذا تتزامن كل الاغتيالات السياسية في لبنان ما بعد مقتل الحريري الأب مع كل التحركات الدولية وتحديداً في مجلس الأمن (المحكمة الدولية وامتداداتها) بخصوص تدويل الوضع في لبنان وتوسيع ذلك، ودائماً بالارتباط مع هدف تصعيد الضغط على سورية، كلما تراءى لها أنها «مرتاحة» بحكم زيارات المسؤولين الدوليين لها بما يكسر «محاولات عزلها»؟ وجاء الاغتيال الجديد قبل ساعات من تقديم براميرتز تقريراً جديداً له لمجلس الأمن.

❖ ألم يجر اغتيال بيار الجميل عشية تقديم تقرير براميرتز، ليختفي بعدها أمين الجميل عن الساحة تقريباً بعدما بدا على وجهه معالم عدم التصديق من أن يجري التضحية بابنه وكأنه كان يقول: «يا أولاد ... اتفقنا على تحريك الأوضاع، ولكننا لم نتفق أن يكون الضحية ابني!»؟ وخفف الجميل من لغته التصعيدية ضد سورية ليس محبة بها، ولكن لأنه يعرف «الحيثية». ولم يظهر بعد ذلك إلا بعد أن تم استقباله في واشنطن ووُعد بأن «يصبح رئيساً».

❖ تزامن الاغتيال مع مطالب «نشر قوات دولية على كل الحدود اللبنانية» أي مع سورية، ما يعني دفعها نحو إغلاق حدودها على اعتبار أنها ترفض مبدأ ذلك النشر، مع ما يترتب على ذلك من تضييق على سورية، بالتزامن مع التحركات والمناورات العسكرية الإسرائيلية والإسرائيلية الأمريكية.

❖ لماذا تأتي الاغتيالات في كل مرة تكون فيها «الأكثرية» «محشورة بالزاوية» بفقدها الشرعية الدستورية والشعبية والنيابية، ويتعثر فيها، كما في هذه الحالة، عقد الجلسات النظامية برلمانياً وحكومياً؟

وبطبيعة الحال فقد خرج أقطاب فريق ١٤ شباط ليكيلوا الاتهامات لسورية متباكين على عيدو، ولكن الأخطر أنهم طالبوا على الفور «الجامعة العربية بحماية لبنان أو عزل النظام (السوري) ومقاطعته»، وهي دعوة ستجد آذاناً صاغية بالطبع لدى باريس وواشنطن وأنظمة «الاعتدال العربي»، ما سيشكل مصدر ضغط جديد على سورية، وهو ما يؤكد أنها كلبنان مستهدفة بالاغتيالات التي تجري على أرضه، ولكن لتعلق على شماعتها، الأمر الذي يطرح من جديد ضرورة البحث الجدي في أشكال ومتطلبات مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني بمختلف وسائله والذي يستهدف سورية، أرضاً وشعباً، وليس فقط نظاماً، بالضرب والحصار والتفتيت.

■■

اللجنة النقابية.. من التعطيل إلى التفعيل

تعتبر اللجنة النقابية الخلية الأولى للتنظيم النقابي، وهي اللبنة الأولى في الهرم التنظيمي للحركة النقابية، ولهذه الاعتبارات فإن اللجنة النقابية في المصانع. والمواقع الإنتاجية، لها الدور المفصلي في تنفيذ المهام النقابية المختلفة التي تواجه الحركة النقابية للأسباب التالية:

١ ـ اللجنة النقابية منتخبة من عمال التجمع مباشرة.

٢ ـ على صلة حية بظروف العمل، وشروط العمل، وأثرها على العمال سلباً أو إيجاباً.

٣ ـ على تماس مباشر بالعمال، وهمومهم الخاصة، والعامة.

٤ ـ على معرفة تامة بالقضايا الإنتاجية، والإدارية، وكل ما يتعلق بالتجمع.

٥ ـ لها شرعية في حركتها وصلتها، وصلاحياتها حسب قانون التنظيم النقابي لتلك الاعتبارات التي ذكرت فإن اللجان النقابية يقع على عاتقها مهام كثيرة وكبيرة في موقع عملها، حيث يعطيها حق اختيار أعضائها مباشرةً من قبل العمال والذين هم على دراية وخبرة بأعضائها المنتخبين، القوة اللازمة والضرورية التي تمكنهم من أداء مهامهم في الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم، وكذلك النضال من أجل حقوق جديدة تفرضها شروط وظروف العمل.

فإذا تمكن العمال من اختيار ممثليهم وفق إرادتهم، فإن هذا الاختيار سيمكّن من إيجاد لجان نقابية، ومناضلين نقابيين صلبين في الدفاع عن قضاياهم وحقوقهم، غير خاضعين لضغط الامتيازات والمكاسب خاصة التي تقدمها الإدارات لرشوة العديد من النقابيين فتحولهم إلى خدماً لها بدلاً من أن يكونوا مدافعين عن العمال، وهذا يستدعي إعادة النظر بآلية تقديم ممثلي العمال في الإدارات والمجالس الإنتاجية، وذلك بأن يكونوا خاضعين لرقابة العمال المباشرة وللعمال الحق بسحب الثقة منهم في حال عدم قيامهم بواجبهم النقابي، على أن يكونوا منتخبين مباشرة من عمال التجمع.

إن قانون التنظيم النقابي (٨٤) قد حدد مهام اللجان النقابية وصلاحياتها في مواقعها، كما جاء في المواد (١٤، ١٥، ١٦)، حيث حولت اللجان النقابية إلى مورّد للمعلومات التي تمد بها مكاتب النقابات، وإلى مراقب لمدى تقيد الإدارات بقضايا الصحة والسلامة المهنية، والأمن الصناعي ....الخ، وكذلك حث العمال على زيادة الإنتاج والمباريات الإنتاجية.

إن تحديد مهام اللجان النقابية بتلك القضايا على أهميتها، أفقد هذه اللجان والحركة النقابية، وكذلك حرم العمال قانونياً، من ممارسةً حقهم الطبيعي الذي نصت عليه قوانين العمل العربية والدولية في استخدام كل الوسائل الممكنة للدفاع عن حقوقهم، وفي مقدمتها حق الإضراب والاعتصام من أجل زيادة الأجور، زيادةً تتناسب مع تكاليف المعيشة التي هي في ارتفاع مستمر مع بقاء الأجور تراوح مكانها دون زيادة حقيقية تلبي تطلع العمال بحياة أفضل.

لقد اقتصر النضال النقابي على قاعدة «نحن والحكومة شركاء»، «نحن والحكومة فريق عمل واحد»، مما فرض شكلاً وحيداً للنضال المطلبي يعتمد على المذكرات والمراسلات بين الحكومة والجهات التابعة لها، والحركة النقابية، وهذا الأسلوب قد يكون مفيداً أحياناً للتذكير بالمطالب، ولكن ليس مجدياً في كثير من الأحيان مما يتطلب استخدام كل الوسائل المتاحة، التي خبرتها الطبقة العاملة السورية، والتي كانت عاملاً مهماً في توحيدها كطبقة لا يمكن التغاضي عن مطالبها وحقوقها.

إن الحركة العمالية مقبلة على دورة انتخابية جديدة، في ظل ظروف ومستجدات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية تزداد تعقيداً، مما يعني ازدياد الضغوط على حقوق ومكاسب العمال، مما يستدعي، إعادة النظر بقانون التنظيم النقابي من حيث الدور والمهمات، والصلاحيات، بالشكل الذي يمكّن الحركة النقابية من التصدي الحازم لتلك المهام التي يفرضها الواقع الحالي المتبدل، خاصة مع تبني اقتصاد السوق الاجتماعي كنهج يحدد طبيعة الاقتصاد السوري، والذي على أساسه تُبنى السياسات الاقتصادية الحكومية، وغير الحكومية، مما يعني خضوع كل شيء لقوانين السوق، بما فيها حقوق العمال سواء في القطاع العام، أو الخاص. فالوضع بالنسبة لعمال القطاع الخاص يزداد سوءاً، لأنهم خاضعون لشروط مختلفة عن عمال القطاع العام من حيث شمولهم بالمظلة التأمينية والنقابية، وشروط العمل، ودرجة الاستغلال. والذي يزيد الطين بلة بهذا الخصوص صعوبة الوصول لعمال القطاع الخاص للممانعة التي يبديها أرباب العمل، ولضعف أداء الحركة النقابية من أجل جذبهم إلى النقابات، مما يجعل العمال بهذه التجمعات خاضعين تماماً لشروط أرباب العمل، وحتى التجمعات التي فيها لجان نقابية، فإن رب العمل يتدخل بشكل مباشر في تركيب هذه اللجان بحيث تكون منسجمة إلى حد بعيد مع شروطه، أي تكون تلك اللجان فاقدة لدورها المفترض بالدفاع عن عمال التجمع، وهذا ما تؤكد عليه الوقائع اليومية التي يعيشها عمال القطاع الخاص، من عدم زيادة أجورهم، وعدم تسجيلهم بالتأمينات، وإن سجلوا فيكون بالحد الأدنى من رواتبهم، الاستقالات، وبراءات الذمة المسبقة السيف المسلط على رقابهم في حال إبداء أية مقاومة أو مطالبة بحقوق.

إن إعادة النظر بمهام وصلاحيات اللجان النقابية وفق المستجدات الحاصلة، والتي لا بد أن تُنتخب وفق إرادة العمال واختيارهم الحر، الذي سيعكس نفسه بالضرورة على مجمل الحركة النقابية من حيث أدائها لمهامها النضالية التي تفرضها طبيعة الصراع بين العمل والرأسمال أينما كان موقعه.

■ ع . ياسين

بصراحة

حوارات نقابية ساخنة

كلما اقترب موعد الانتخابات النقابية، كلما ازدادت الحوارات سخونة داخل الحركة النقابية وخارجها، وهذا شيء طبيعي، وصحي، ويعبر عن حس عال بالمسؤولية تجاه الحركة النقابية، من حيث أهمية موقعها، ودورها المنوط بها، والمهمات الواقعة على عاتقها، وهي كبيرة، ولا تتعلق فقط بالدفاع عن حقوق العمال، ومكاسبهم بل تتعدى ذلك إلى الدفاع عن الاقتصاد الوطني برمته، وبالأخص القطاع العام الصناعي الذي يشرع له الآن قانون بموجهات نظر مختلفة ترسم مستقبله ودوره المنوط به اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وهو يشكل القاعدة الأساسية لتحقيق النمو المطلوب، وهو أيضاً عماد الاقتصاد السوري. ومن هنا تكتسب معركة الدفاع عنه بعداً وطنياً وسياسياً يتطلب حشد كل القوى من أجل إنجاح هذه المعركة المشرفة، وفي طليعة تلك القوى الطبقة العاملة السورية، التي تشكل وزناً لا يستهان به في معركة الدفاع الوطني عن القطاع العام إذا ما جرى تعبئتها، واستنفارها، وتحشيدها في مواجهة قوى السوق، وحلفائهم الذين يقودون البلاد والعباد إلى (مهاوي الردى) كما يقال.

ـ ومن هنا فإن تلك الحوارات والنقاشات التي تدور داخل الحركة النقابية وخارجها، هي انعكاس لحجم التناقضات في المجتمع التي تتعمق كلما اشتد الصراع حول القضايا الأساسية التي تواجه الحركة النقابية، وأهمها:

ـ الدفاع عن القطاع العام وإصلاحه وتخليصه من ناهبيه.

ـ الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة السورية، ومكاسبها في القطاع العام والخاص.

والسؤال الإشكالي الذي يفرض نفسه هو: كيف ستتمكّن الحركة النقابية من حل التناقض القائم بين تمثيلها لمصالح الحركة العمالية المدافعة عن حقوقها، وبين علاقتها التشاركية مع الحكومة، وهي صاحبة السياسات الاقتصادية، والتوجهات التي لا تتوافق مع مصالح الطبقة العاملة من حيث حقوقها، ومكتسباتها، والحفاظ على موقع العمل؟؟

ـ وبالإجابة عن هذا السؤال يمكن أن تتوضح الآليات، والأدوات، والمنهج الذي سيمكن الحركة النقابية من التصدي لمهامها القادمة التي لا تمس الطبقة العاملة فقط بل تمس شرائح واسعة من شعبنا الذي يتعرض كل يوم إلى المهانة في لقمته وكلمته، جراء تلك السياسات التي تنفذ بأشكال، وطرق، وأساليب تزيد من الاحتقان الشعبي، وتوسع من دائرة البؤر التي قد تنفجر في أية لحظة، خاصة وأن ما يطرح من رفع الدعم عن مواد أساسية كالمحروقات، وغيرها ستؤدي إلى رفع أسعار جنوني جديد لا قدرة لأحد على تحمله، وسيؤدي إلى مزيد من الإفقار لشعبنا، وإلى المزيد من الغنى وتمركز الثروة في أيدي قلة من ناهبي البلاد والعباد، والذين بدؤوا بالإفصاح عن برنامجهم، والسعي لتحقيقه، وجوهر هذا البرنامج هو: الاستيلاء على مقدرات الشعب السوري، وتجريد الدولة من عناصر قوتها المتمثلة بملكيتها للقطاع العام، وتحويله إلى قطاع خاص، حيث قال أحدهم في برنامج تلفزيوني على الفضائية السورية (إن على الدولة أن تتخلى عن دورها كاملاً في القطاع العام، وخاصة الصناعي لأن هذه مهمتنا نحن في القطاع الخاص، والدولة دورها في إنجاز البنية التحتية).

إزاء ذلك فإن الحركة النقابية تنتصب أمامها مهام جسام تتطلب:

ـ فتح أوسع حوار مع القوى، والمفكرين، والاقتصاديين الوطنيين الذين تهمهم معركة الدفاع عن القطاع العام، وتطويره، وتخليصه من أمراضه بالشكل الذي يخدم معركتنا مع العدو الداخلي المتمثل بقوى السوق الكبرى، والعدو الخارجي.

ـ اتخاذ ما يلزم لإجراء انتخابات نقابية ديمقراطية تستطيع إيصال مناضلين نقابيين همهم الأساسي الدفاع عن قضايا ومصالح الطبقة العاملة.

ـ إعادة تقييم عمل الحركة النقابية خلال الدورة الـ(٢٤) فيما يتعلق بالقضايا التنظيمية والمطلبية.

ـ إشراك الطبقة العاملة السورية بإعادة التقييم، وسماع رأيها بما قامت به الحركة النقابية خلال السنوات الماضية من خلال الاجتماعات العامة، والاتصال المباشر، وعبر وسائل إعلامية مختلفة تحقق التفاعل المطلوب بين رأس الحركة وقاعدتها.

■ عادل ياسين
adel @kassioun.org

عمال الخماسية..

من الوجبة المجانية إلى سندويشة الفلافل بقرصين!!

منذ أواسط السبعينات، قامت لجنة مشتركة من منظمة الصحة ومنظمة التغذية العالميتين، بزيارة ميدانية للإطلاع على الواقع الصحي والغذائي لعمال شركات القطاع العام، ومنها الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية)...

ونتيجة لهذه الجولة، وبسبب التأكد التام من الواقع الصحي والخدمي السيئ الذي يعاني منه العاملون في هذه المنشآت، أوصت اللجنة بوجبة غذائية مضادة للتسمم، قوامها بيضتان وزجاجة حليب معقم ٢\١ ليتر يومياً، من المعونات المجانية الواردة من الخارج، ليتم توزيعها بإشراف وزارة الصناعة عن طريق المؤسسة العامة النسيجية.

وبسبب إلحاح المنظمتين، نال العاملون هذا المكتسب، وحصلوا على هذه الوجبة. وكان لهم الحق في تناولها في المعمل، أو اصطحابها إلى المنزل، ففضلوا تناولها مع أولادهم وعائلاتهم.

وكان العامل، بكل مجمع، يحصل شهرياً على طبقين من البيض (٦٠ بيضة)، وعلبة حليب مجفف بدلاً من الحليب السائل المعقم. ولم تمض فترة بسيطة، حتى اختفت علبة الحليب المجفف من الوجبة، واستعيض عنها بزجاجة حليب معقم، ولكن بنصف الكمية المقررة (زجاجة واحدة ٢\١ ليتر لكل يومين من العمل).

وبعد أقل من سنة، اختفت مخصصات البيض، واستمر العمال بالحصول على الحليب، في النصف الثاني من الثمانينات، والسنتين من بداية التسعينات. ثم جرى إلغاء الحليب أيضاً. وهنا أوصت اللجنة المشتركة من منظمة الصحة ومنظمة التغذية العالميتين بالاستعاضة عنه بوجبة إطعام في مطعم مجاني في الشركة، أوبدل نقدي ١.٥ دولار، عن كل يوم عمل، ليتمكن العامل من شراء ما يشاء من مطعم الشركة. وتم استحداث المطعم، وطنشت الإدارة، ومن خلفها المؤسسة النسيجية ووزارة الصناعة عن البدل النقدي.

وبسبب المطالبة القانونية التي قامت بها بعض الجهات المختصة بالدفاع عن حقوق العمال، أقر البدل النقدي لوجبة التغذية، بقيمة/١٦/ ليرة سورية فقط عن كل يوم عمل، أما المصيبة الكبرى فهي ما يحدث في المطعم، الذي يتم طرحه للتعهد عن طريق مزاودة علنية، في كل سنة من النصف الثاني من التسعينات، وحتى اليوم، هذه المزاودة التي يتم الاتفاق عليها سلفاً في غرف الإدارة، على من سوف ترسو. وماهي حصة الإدارة وشعبة المراقبة من إنتاج المطعم (هذه الحصة غير مسجلة طبعاً). فقد أكد لي المتعهد الذي انتهى عقده في بداية شهر أيار من هذا العام، أن الإدارة كانت ستعطي المطعم لأحد أعوانها بضمان لا يزيد عن /١٣٠٠٠/ ليرة سورية، أما هو فكان يدفع /٣٥٠٠٠/ ليرة سورية، بالإضافة إلى /٥٠٠٠/ ليرة سورية تطلبها بوقاحة شعبة المراقبة.

وعندما قال لهم: (حرام عليكم! من أين سأجمع هذه المبالغ؟) قالوا: يمكنك أن تضع في سندويشة الفلافل قرصين بدلاً من ثلاثة أقراص، وتوفر في باقي الأنواع كما تريد، المهم أن تصلنا حصتنا.

ولم يمض وقت طويل، حتى أعلن متعهد المطعم إفلاسه، فأقفل المطعم الذي تم طرحه للمزاودة من جديد. وجرت هذه العملية، ورست على متعهد مستكمل لكافة الشروط الصحية والقانونية، وقد رفع المزاد إلى /٢٩٣٠٠/ ليرة سورية شهرياً.

وكانت الإدارة تنوي أن تعطيه لأحد أعوانها، بأقل من هذا المبلغ بكثير. فتم وضع العراقيل غير القانونية، أمام استكمال التوقيع على عقد ضمان المطعم، منها أعباء مادية مجهدة، اقترحتها الإدارة، بدون وجه حق، للضغط على الفائز بالمزاد لكي ينسحب، وهو متمسك بحقه القانوني.

وما بين هذا وذاك، يكون عمال الخماسية، عند كتابة هذه الكلمات، قد أنهوا الشهرين بدون مطعم. ومن أراد منهم شراء سندويشة فلافل، فإنه إما سيذل نفسه بالطلب من شعبة المراقبة على الباب الرئيسي، السماح له بالخروج من باب الشركة، إلى المطعم المقابل، لأن الخروج مسموح للبعض، دون البعض الآخر.

أو إنه سيكتم جوعه، وينتظر انقضاء الساعات الثمانية، التي تفصله عن الذهاب إلى منزله. وإذا سمح له بالخروج، وشاء قدره السيئ أن يتعرض لحادث، لا قدر الله، بسبب ازدحام السيرالشديد أمام باب الشركة، وباب مركز انطلاق السيارات (البولمان)، فماذا سيكون مصيره؟! هل سيحصل على إصابة عمل؟ أم سوف يتنصلون من مسؤوليتهم كالعادة؟!

إلى حين يتم افتتاح المطعم، هل سنخاطر ونخرج لشراء الطعام؟! أم سنصبر، وقد اعتدنا الصبر والجوع!؟

■■

«أبو عبدو» المشاكس

أبو عبدو عامل نول يعمل منذ عشرين عاماً في نسيج الصناعة (الشماخ، أو الحطة)، أقفل المعمل أبوابه، حيث كان يعمل، دون سابق إنذار، أو إخبار، وفي حالة كهذه فإن صاحب العمل يجب أن يُعلم وزارة الصناعة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والنقابة، ولكن هذا لم يحصل، وأصبح مصير عمال هذا المعمل، وعائلاتهم في مهب الريح، وهذه حال الكثير من المعامل الصغيرة التي تغلق أبوابها، لأنها لا تقوى على منافسة ما يأتي من بضائع مشابهة من دول أخرى كالصين أو الهند عن طريق الإمارات.

بدأت معاناة هؤلاء العمال مع رب العمل، ومعهم أبو عبدو، من أجل تحصيل تعويضاتهم، وأخذت المفاوضات بين الطرفين طريقاً مسدوداً، واحتار العمال إلى من يلجؤون، استقر الرأي على تقديم شكوى إلى الشؤون الاجتماعية والعمل، (كل عامل بمفرده)، مطالبين بالعودة إلى العمل، وفي هذه الحالة فإن الشؤون تفاوض رب العمل من أجل تعويضات العمال قبل اللجوء إلى الإجراءات القانونية واستقر الاتفاق أخيراً أن يحصل كل عامل على تعويضه حسب سنوات الخدمة، وقبل العمال تلك التعويضات غير العادلة على مضض، كونهم لا يملكون خيارات أخرى، سوى الشكوى إلى الله، وقبول ما يجود به رب العمل.

بدأت رحلة أبو عبدو من جديد للبحث عن عمل، لأنه، وأمثاله من العمال، إن لم يعملوا لا يأكلون، نقول: (لا يأكلون!!)، وأبو عبدو عامل مشاكس دائم المطالبة بحقوق العمال، ولا يستطيع الامتثال للمثل الشعبي الذي يقول: (اليد التي لا تقدر عليها، بوسا ودعي عليها بالكسر)، وهذه المشاكسة قد انتقلت أخبارها إلى جميع أرباب عمل هذه المهنة، لذا لم يقبل به أحد منهم إلى أن التقى برب عمل قبل به وبكفالة أحد النشامى ولكن بشروط!

أولاً أن يقبل العمل بعقد وبراءة ذمة مسبقة التوقيع ودون تاريخ، ويجدد هذا العقد وبراءة الذمة كل ١٥ يوم عمل، والمقصود من ذلك مفهوم. والشرط الثاني أن يبقى دون شغب أو مشاكسة، والشرط الثالث والأهم أن يقبل بالأجر القليل الذي سيدفعه رب العمل.

أبو عبدو النساج قبل بهذه الشروط، مثله مثل بقية العمال لأن ظهورهم مكشوفة لمن يتحكم بلقمة عيشهم!!

■■

ادعاء صفة... أم...؟

وصلت إلى قاسيون نسخة من كتاب مرفوع إلى المحامي العام الأول بدمشق، مقدمه: المواطن جاسر الخليفة بن تايه، والدته شعاع، تولد ١٩٤٦ والمقيم في دير الزور - الحميدية - الجامع السليمي - هاتف رقم ٣٦١٥٧١، وهو يعرض ما يلي:

«حيث أنني كنت موظفاً، وفي عام ٢٠٠٠/٨/١٢ تم صرفي من الخدمة، وتمت محاكمتي أمام المحاكم الاقتصادية بحلب، وصدر قرار ببراءتي من الجرم المسند إلي، وتم الطعن وتصديق القرار. تمت إحالتي إلى المحكمة المسلكية للعاملين في الدولة بحلب، وتقرر عدم مسؤوليتي. أحيلت أوراقي إلى المحكمة الإدارية العليا، وتقررت براءتي.

أحيلت الأوراق إلى رئاسة مجلس الوزراء (حيث اللجنة الثلاثية المشكلة بقانون العمل) التي يرأسها وزير.

أثناء زيارة السيدة الأولى إلى دير الزور، والاجتماع مع المواطنين والجماهير، سلمتها معروضاً مرفقاً بالأوراق الثبوتية، وصوراً عن القرارات، وذلك لمساعدتي في العودة إلى عملي وصرف حقوقي.

وبعد عشرين يوماً، جاءني اتصال على الرقم ٢٢٢٥٨٠، كوني سجلت رقمي بالشكوى، حيث اتصل بي صاحب الرقم الجوال ٠٩٨٠٥٥٨٩٧، وادعى أنه يدعى أسامة أبو علي وأعلمني بأن الإضبارة التي سلمت إلى السيدة الأولى قد وصلت إليهم، قال لي عليك الحضور إلى دمشق والاتصال بالرقم المذكور، وفعلاً حضرت إلى دمشق، وقمت بالاتصال بالرقم نفسه في فندق الأمير، وانتظرت على باب الفندق، وإذ بسيارة بيجو لونها رصاصي عليها صورة لسيادة الرئيس من الخلف، وعلم سورية، لم أتمكن من أخذ رقمها، اقترب مني وطلب مني الصعود في السيارة، وفعلاً صعدت، وقال لي إن إضبارتي وصلت إليهم. وبدأ بمساومتي، وقال لي: يتوجب عليك أن تدفع! سألته: ماذا أدفع؟ فقال: مبلغ مئة وخمسين ألف ليرة سورية، لكي تتم الموافقة على طلبك، أعلمته بأنني فقير الحال، وأنه من الصعب تأمين مثل هذا المبلغ، كوني كنت موظفاً ومصروفاً من الخدمة، وليس لي أي مصدر رزق أعيش منه أنا وأسرتي.

منحني مهلة أسبوع، وقال: إذا لم أتصل على رقمه سوف يتم إهمال طلبي ورميه في سلة القمامة.

رجعت إلى دير الزور، وقمت باستدانة مبلغ سبعين ألف ليرة سورية، واتصلت به، وأعلمته أنني استطعت تأمين نصف المبلغ، وأحضرت معي تنكتين جبنة مدعياً أن تنكة له وتنكة للمعلم.

واشترط أن أدفع نصف المبلغ، والنصف الآخر عند صدور القرار بالعودة واستلام تعويضات ومستحقاتي. وقمت بتسليم المبلغ له وكان بحوزته كتاب مدون في «رئاسة الجمهورية - إلى رئاسة مجلس الوزراء بأمر رئيس الجمهورية العربية السورية يعاد المواطن... إلى عمله ويعطى كافة حقوقه، وتعتبر المدة التي قضاها خارج وظيفته من أصل الخدمة موقع من رئاسة الجمهورية وموجه إلى رئاسة مجلس الوزراء، وهو صورة وليس الأصل. استلم المبلغ وذهب بي إلى جانب القصر الجمهوري، وعلى بعد خمسين متراً أوقف سيارته من أجل مقابلة المعلم، عندها لاذ المشكو منه بالفرار، ولم أستطع اللحاق به أو أخذ رقم لوحة السيارة. وعندما قمت بالاتصال بالرقم الذي زودني به،لم يرد. وفوجئت بأن الجهاز مغلق،لذلك، وحيث أنني وقعت فريسة لأحد المحتالين النصابين الذي يستغل منصبه ومكان عمله بالإطلاع على شكاوى المواطنين، واستغلال نفوذه من أجل الاحتيال على الناس وتزوير أوراق رسمية.

لذلك جئت بطلبي هذا أعلمكم بما حصل معي راجياً من سيادتكم إجراء التحقيق اللازم بهذا الموضوع والمقتضى القانوني، وفق ما ترونه مناسباً، كونكم الحريصين على إحقاق الحق وردع كل من تسول له نفسه الإساءة لأي شخص في هذا الوطن.

■ **مقدمه: جاسر تايه الخليفة**

عقاب جماعي!

الفلاحون في جمعية ساقية نجم يعرضون ما يلي:

تأسست جمعيتنا في عام ١٩٧٢، عدد أعضائها /٢١٥/ عضواً، سرقت من قبل المشرف الزراعي أمين شاهين لعام ١٩٩٤ ومنذ ذلك الحين حتى الآن لم نقبض ولا ليرة واحدة ادخار وهو خاص لنا، والأعضاء المكسورون لدى الجمعية يزيدون عن /٧٠/ عضواً بعضهم يأخذ ما يريد من الجمعية حتى الآن منذ سنوات طويلة.

انكسرت الجمعية هذا العام بعد أن أعطونا قمحاً وسماداً شتوياً وبذار شوندر، وقطع المصرف قرض الشوندر سداداً لدين له، ورفض إعطاءنا بذر القطن والسماد الصيفي وأكياس القمح والقرض النقدي للقطن!

رئيس الجمعية كان قد أدين من الرقابة والتفتيش في حماه بمخالفة مالية وتنظيمية، ثم أدانه المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، والإدانات موجودة في الاتحاد، ورغم ذلك مايزال على رأس عمله.

نرجو معرفة ما علينا من ديون للمصرف، وما لنا من ديون على الأعضاء، وإيجاد حل عادل لقضيتنا. ■■

مستشفيات.. أم بؤر للنصب والاحتيال؟؟

وصلت إلى «قاسيون» الشكوى التالية من المواطن محمد حسين يقول فيها:

أنا من القامشلي ناحية تل حميس مخفر جزعة، قرية تهامة غربية، أصيب ولدي بطلق ناري من الهجانة، وهو يرعى الغنم، وقمت بنقله إلى مشفى القامشلي الوطني، وحضر الدكتور فهد السيد وقال: سأجري العملية وإذا لم يتم وصل الشرايين سنقوم بقطع الساق، ولم أوافق على هذا الأمر، وقمت بإسعافه إلى حلب وهو في حالة نزيف، ووصلت إلى مشفى الكندي في حلب، وكان قد فقد الوعي فقاموا بإنعاشه، وقال لنا المناوب لا يوجد لدينا غرف، وأرسلنا إلى مشفى خاص، وقام بطلب سيارة الإسعاف من المشفى الخاص «مشفى زرزور» بحلب، حيث تم نقله إليها، ووجدنا مدير الإدارة واسمه خالد، فاستدعى الطبيب ماجد حسينو أخصائي أوعية دموية، والطبيب فراس برو طبيب عظمية، وطلب مني مئة ألف ليرة سورية مقابل إجراء العملية، وبعد نصف ساعة من إجراء العملية خرج الينا المدير خالد وطلب مبلغ خمسين ألفاً للمتابعة. فأصبحت التكلفة مئة وخمسين ألف ليرة سورية، وإلا سيوقف العملية، ويطلب نقل المريض إلى مشفى آخر، وهو في حالة غيبوبة، فدفعت المبلغ، واخذ ثمن الجهاز ستين ألف ليرة سورية، وسجل في تقرير الحساب، ثمن الجهاز خمسة وعشرون ألف ليرة سورية، وقال بعد ترجيع الجهاز تأخذ مبلغ ثلاثين ألفاً. وأجرة العناية ثلاثة عشر الف ليرة في اليوم، بينما أخذ عشرين ألفاً. وسألنا عن السبب فأجاب: سأملأ هذه القاعة منكم، وان لم توافق احمل مريضك إلى مشفى آخر، وكانت أجرة الممرض المناوب ثمانمئة ليرة، بينما المدير يأخذ مبلغ ألفي ليرة في اليوم الواحد، وكنت أشتري وصفة الدواء نقداً من صيدلية المشفى، ولم يعطني الوصفة. وسجل المبلغ على أنه حق للمشفى، وأخذ أجرة سيارة مجهزة من حلب إلى القامشلي خمسة عشر ألف ليرة، بينما اجرتها في المشافي ثمانية آلاف ليرة، وقام بإجراء عملية تشريح في عضلة الساق وأخذ أجرة العملية عشرة آلاف ليرة سورية، وقال الدكتور ماجد حسينو: العملية ناجحة، فانقلوا المريض إلى القامشلي. وقمنا بنقله إلى مشفى الأمل في القامشلي وحضرت لجنة مؤلفة من ستة أطباء، وقال الدكتور فهد السيد: الساق في حالة التهاب وهي ذات رائحة كريهة. ولم يقم مشفى حلب بأية عملية، وساق المريض بحاجة إلى بتر وهي لاتؤثر على حياته، ودفعنا مبلغ قدره ٢٥٠٠٠٠ في مشفى الأمل، ولم نوافق. ونقلناه إلى مشفى العباسيين بدمشق، وحضر الدكتور محمد صقر وكان قراره مثل من سبقه من الأطباء في القامشلي، وقام ببتر الساق، وكان اعتناؤه جيداً. وسبب البتر هو غباء الأطباء في مشفى زرزور بحلب وأطلب مقاضاتهم لأنهم المسؤولون عن بتر ساق ولدي، وأرجو من السلطات المختصة متابعة هذا الأمر.

الشكوى موقعة من المواطن محمد حسين حمادة، والمواطن عباس المطر، وهنالك خمسة شهود هم: حسين علي جعفو، عبد الجاسم الملالي، سليمان العبيد المحمد، أحمد محمد حمادي، بدعي جاسم الحسين.

■■

مياه الفيجة

مجرد حلم

اعتاد الناس في شامنا - منذ الأزل ربما- أن يفتحوا صنبور المياه ليطفؤوا ظمأهم بمائه الرقراق معتمدين أكفهم بدل الكؤوس في شربه.

واعتادوا أيضاً تسمية هذه الماء بـ (مياه الفيجة)، وليس بخفي على كل الناس أن أهل الشام كانوا يتغنون بكون (مياه الشام) أطيب ماء في العالم.

إلا أن عادة (إشرب بيدك) أو (افتح الحنفية واشرب) أصبحت في هذه الأيام تمثل شبحاً ينذر بالمرض، فإذا ما فتح أحدهم صنبوراً عند الصباح، فإنه غالباً ما يفاجأ بماء له لون الطمي أو الحليب في أحسن الأحوال!!.

هذا هو الحال في معظم أحياء مدينة دمشق إذا لم نقل كلها، ولماذا؟ لأن ما نشربه يا سادة يا كرام هو حصيلة جمع مياه الينابيع، التي شحت بعد اضمحلال الغطاء النباتي الذي أدى إلى ندرة الأمطار، مع مياه الآبار الإرتوازية التي في طريقها لأن تجف نتيجة بناء المتنزهات السياحية على ضفاف الأنهار وفوق خزانات الينابيع الذي أدى بدوره إلى استنزاف هذه المياه كيفما أتى...

ولنفترض جدلاً أن هذا ما نشربه، فهل من الضروري أن نصاب جميعنا كمواطنين بالقصور الكلوي قبل أن تفلتر مياه الشرب من الرمل والكلس اللذين يعطيانها لونها؟؟، وهل من الضروري أن نشم رائحة الكلور فيها وكأننا في المسبح؟، أو ليست الأملاح المعدنية أفضل؟، قد يجيب مجيب: إشرب من السوق..

لكن هل أتى ذلك الوقت الذي سيفكر فيه المواطن الموظف، الذي يعاني من كثرة ديونه، في إضافة بند جديد إلى قائمة مشترياته الشهرية الطويلة، بهدف الحفاظ على صحته وصحة عائلته، هل جاء وقت شراء عبوات الماء المبستر؟!! وهل جاء يوم اعتماده على صهاريج تدور محملة بماء لا يعلم مصدره إلا الله في زمن السدود والترشيد والاستمطار؟.

ألا نستحق أن نشرب دون قلق، ونحن ندفع الكثير ثمن الماء؟

ألم يقل تعالى: «وجعلنا من الماء كل شيء حي»؟؟.

بات الجميع يعلم أننا نتصحر، والمخزي أن الجميع يعلم أيضاً، أننا لا نفعل شيئاً حتى لا نقع نهائياً ضحية التصحر، سوى قطع الماء وزراعة بعض الشجيرات في جبل من الحجارة،والجميع يعلم أننا من دروس غيرنا لا نتعلم....

أقول قولي هذا، داعياً أصحاب العلاقة إلى اتقاء الله فيما يسقونه للمواطنين.

■ **وسيم الدهان**

كيف أصبحت شيوعياً

ضيفنا لهذا العدد الرفيق النقابي أديب عزت العجمي وهو من الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ...

الرفيق المحترم أبو معتز حدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟

قبل الخوض في هذا الحديث أحب أن أوضح أنني تابعت بكل الاهتمام ما نشر من لقاءات غنية مع رفاق قدامى لهم دورهم ونضالهم المشرف على الصعيد الحزبي والوطني والطبقي... نحن تلاميذ في مدرستهم نستلهم النموذج والعزم والإخلاص مما بذلوا وأعطوا فهم بحق الذين شقوا بأيديهم طريق الحزب، وهذا يدفعنا إلى عدم إغفال الدور الذي يؤديه الرفاق في أيامنا هذه، فلكل مرحلة سماتها ورجالها وتبقى راية الحزب عالية وتبقى صورة المناضلين الشيوعيين القدامى رائعة مشرقة في خيالنا نحن شيوعيي النصف الثاني من القرن العشرين.

ولدت عام ١٩٥١ في حي الشاغور أحد أحياء دمشق الشعبية التي اقترنت أسماؤها بالثورة الوطنية السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي ولا عجب في أن جيلنا تشبع منذ نعومة أظفاره بحب الوطن وروح التضحية في سبيل حريته وكرامته، والدي كان عامل نسيج بمعمل «دياب»، ورغم صعوبة وضعنا المعيشي حرص على تعليمنا وتحمل عبء المصروف، دخلت مدرسة حسان بن ثابت، وحصلت منها على الشهادة الابتدائية عام ١٩٦٤ وبعد ذلك درست بإعدادية المزة، ونلت الشهادة المتوسطة عام ١٩٦٧ عام هزيمة حزيران المريرة التي زلزلت الواقع العربي برمته، تابعت دراستي الثانوية بمدرسة محمد بن قاسم الثقفي، ونلت شهادة البكالوريا الفرع العلمي عام ١٩٧٠، والتحقت بالمعهد المتوسط للصناعات النسيجية وتخرجت عام ١٩٧٢ بتقدير جيد، ثم عملت في معمل خاص للجوارب، ثم مدرسا لمادة الرياضيات في التعليم الخاص ثم مدرسا في مراكز التدريب المهني لسنوات عديدة،اتبعت دورة تخصص بتعليم الأميين و أسهمت بعدها في محو أمية مجموعات من الكبار وهذا العمل بالذات منحني شعور الفخر بما أنجزت،ومنذ عشرين عاما وأنا أتابع نشاطي النقابي في إعداد وكتابة الموضوعات حول قضايا العمال وأنشرها في النشرات النقابية.

تعرفت على الفكر الشيوعي عن طريق المطالعة (انتميت فكريا قبل انتمائي التنظيمي) وأنا في المرحلة الإعدادية، فقد كنت مولعا بالقراءة أتابع ما تكتبه مجلة المدار ونشرة نوفوستي ومجلة المجلة وأتردد على المراكز الثقافية (العربي والسوفييتي والألماني) وخلال دراستي في المعهد تعرفت على الطالب الرفيق محمود خزعل، وهو من جبل العرب، وتأثرت به، وكذلك تأثرت بالمدرس الرفيق رشاد القوتلي، ومن ثم انتظمت بفرقة حزبية طلابية مسؤولها الرفيق عبدو سعيد، وهو من دير عطية، ومنذ ذلك الوقت انخرطت في العمل الحزبي والسياسي، تطوعت في المقاومة الفلسطينية صيف عام ١٩٧١ وعملت بصفوفها ضمن الأراضي اللبنانية، وكانت مهمتي رصد تحركات العدو ومن مرصد عين عطا المشرف على منطقة الجليل بالأرض المحتلة.

ومن ذكريات مرحلة الشباب ذكرى المظاهرة الكبرى التي قام بها طلاب دمشق ضد التصريحات التي أطلقها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة حول القضية الفلسطينية، وقد شاركت في حملة جمع التبرعات للمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، ولم أتردد يوما بالمشاركة بكل النشاطات المطلبية والجماهيرية، وكذلك المظاهرات والاعتصامات الوطنية التي نظمتها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين ضد العدوان الأمريكي على العراق وضد الاعتداءات الصهيونية على الشعبين الفلسطيني واللبناني، وضد السياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

عايشت ما تعرض له حزبنا منذ بيان ٣ نيسان من انقسامات وتشرذم وضعف وحز في نفسي كثيرا ما حدث، واليوم وبعد توضح الأمور أستغرب كيف لا يهتم كثير من (القياديين) بواقع الحزب المؤلم ،فلا ينهضون لملاقاة جهود الرفاق في القواعد في سبيل استعادة الحزب لدوره التاريخي كمدافع صلب عن الوطن وعن كرامة ولقمة عيش الشعب. وأعتقد أن الضعف الذي أصاب عمل الشيوعيين ترك أثره الواضح على مجمل نشاط الحركة الوطنية، وفي ميدان العمل النقابي يلاحظ العمال تراجعا كبيرا في دور النقابات حيث أضحى العديد من (القادة النقابيين) موظفين يسعون للحفاظ على مراكزهم شأن الكثيرين من (القادة السياسيين) لضمان الامتيازات التي يتمتعون بها وبعضهم نافس كبار الطفيليين في تملك الثروات والأطيان، وأمثال هؤلاء مشاركون فعلا في تردي الأوضاع المعيشية للجماهير الشعبية وفي مقدمتها العمال الذين يدفعون ثمن تلك السياسة التي تنكرت لحقوق الكادحين، وشرعت تحول البلاد إلى اقتصاد السوق اقتصاد السوء والفساد الذي حرم العمال من حقهم المقدس في الإضراب دفاعا عن مطالبهم المشروعة والعادلة، حتى الاحتفال بعيد العمال العالمي غدا وللأسف الشديد مجرد كلمات إنشائية يلقيها من لا يجمعه جامع بحياة العمال ومعاناتهم وسط ديكور مسبق الصنع، وكما يقال ففي النفس الكثير الكثير مما يجب أن يقال! أين كلمات ومواقف النقابيين الحقيقيين أمثال إبراهيم بكري وجبران حلال وخليل حريرة.. وسهيل قوطرش؟!!

ألم تسمعوا بما يقوله العمال: لقد أصبحنا في واد و(النقابيون) في واد آخر.

أتوجه من خلال هذه الزاوية في صحيفة قاسيون إلى رفاقي الشيوعيين في كل ساحات الوطن وبمختلف الفصائل والتنظيمات، وإلى الذين ابتعدوا لأسباب مختلفة عن التنظيم، لنعمل كتفا لكتف كي يستعيد الحزب الشيوعي السوري وجهه الناصع، حزبا للطبقة العاملة.. حزبا للشعب والوطن.

■ **محمد علي طه**

بيئة نظيفة.. متى؟

لعلها المصادفة التي جعلت يوم البيئة يأتي مترافقاً مع إعصار غونو.. واجتماع الدول الصناعية الثماني..المسؤولة عن ارتفاع حرارة الأرض وتغيرات المناخ.. وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعلها المصادفة أيضاً هي جعلت هذا اليوم يترافق مع ذكرى هزيمة حزيران.

الإهمال واللامبالاة.. أو التعمد هو الذي جعل هذا اليوم يمر سريعاً دون متابعة من الحكومة بأن تنظف شيئاً من الأيدي.. أو الجيوب المنتفخة بمال منهوب.. أو العقول، ناهيك عن بيئة الوطن... ولولا بعض المبادرات لقلنا على الدنيا السلام.

مبادرة جمعية أصدقاء البيئة في دير الزور «حياة» حسنت الصورة قليلاً.. حيث افتتحت حديقتها البيئية على ضفة نهر الفرات «الفرع الصغير» واعتمدت في إنشائها على بعض الدعم «الخارجي» وقليلاً من الدعم الداخلي من بعض «المحسنين».

حوت الحديقة جزراً تمثل البيئة الفراتية والصحراوية ببعض مكوناتها من مواد ونبات وحيوانات، مع استخدام للطاقة البديلة الخالية من التلوث «الطاقة الشمسية»، بالإضافة لمعرض بيئي مرافق.

وهنا نتساءل عن دور الجهات الحكومية في المحافظة على البيئة خصوصاً أنه وبعد أمتار معدودة من الحديقة، تشاهد التلوث الخطير الذي لحق بنهر الفرات جراء الصرف الصحي والزراعي والصناعي، بالإضافة لتلوث التربة.. وتلوث الهواء الناجم عن عمل شركات النفط المتعددة الجنسيات، وشركة الورق وشركة السكر... ومكبات القمامة وو...

وهذا التلوث ينعكس في المدينة على المأكل والملبس والمسكن، والغريب أنه على طول شارع النهر لا توجد حاوية واحدة!!

وبالعودة إلى جمعية أصدقاء البيئة والحديقة البيئية، فعندما سألت أحد أعضاء الجمعية: هل قُدّم لكم أي دعم حكومي؟؟! فهمس لي وهو يلتفت يمنة ويسرة: «تصور أن المسؤول «فلان» قال: «لم أر شيئاً من المنحة الخارجية التي جاءتكم»!!! فهو يريد منا بدل أن يعطينا»!!

لا تعليق...!! فقط مرحى لكم جمعية أصدقاء البيئة.

■ **دير الزور - زهير مشعان**

مكاتب قبول القمح...سمسرة علنية

الزغاريد شقت طريقها إلى مسامعنا، عبر الشتائم وضجيج الجرارات، لحظة صمت، تليها التهنئات. ليس هذا حفل عرس أو خطوبة، وهذه التهنئة ليست لمرشحي اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لعضوية مجلس الشعب، الذين حوربوا فقط لأنهم قرؤوا الواقع قراءة سليمة، وتمسكوا بالوطن. وليست لطلاب كلية الإعلام الذين نجحوا بمقرر دراسي بعد استعصاء طويل، وليست لمن حلموا بوظيفة «مبروك نجحت»، هذه السخرية المرة، والزغرودة اللاذعة، لفلاح تم قبول قمحه في مكتب حبوب قلعة المضيق (أفاميا)!!

يدخل الجرار عبر بوابة الصوامع، محملاً بعشرة أطنان من القمح، بعد انتظار عشر ساعات. قلب الفلاح يخفق، ولسانه يلهج بالأدعية، وخليط من التذمر والتهديد. صورة رجل يرسم المرحلة.

عينة القمح في يد الخبير، حفنة أو حفنتان لا فرق. وبأصابعه الماهرة يلتقط ست حبات قمح ملونة، لو كانت خمساً، لنال رضى الوالدين، أما أن تكون نسبة التلوين ستة بالألف، فلن يرضى عنك أحد، وهذه جريمة اقتصادية بحق الوطن.

أصابع ماهرة؟! أم أيادٍ مخربة، امتدت لتطال رقاب الفلاحين؟ ست حبات ملونة تسبب تسمماً غذائياً! أما خمس فمسموح بها صحياً. وخبز الأفران الريفية المحشو بحشرات السونة والهدايا المفاجئة، لا يسبب تسمماً؟!

كرافتات شامية، وفد مركزي من ربطات العنق، يصحبها بعض الرجال، جاؤوا للوقوف على سير العمل ميدانياً. والحشود المترقبة، تنتظر الفرج، لكنه لن يأتي. فبعد الجولة والإطلاع على عملية التسويق، نطق صاحب الكرافيت الملونة إن نسبة التلوين المسموح بها، يجب أن تكون خمسة بالألف، بدلا من عشرة، حينها صفق له أصحاب معامل الأعلاف الخاصة وبعض المستفيدين. وبسره حدث نفسه، وتمنى أن يسمعه الحشد، فقط لو كان على متن طائرة: (أيها الفلاحون! حلوا عنا أنتم وزراعتكم المتخلفة، فهي ليست قاطرة نمو). وجاء الرد من الصفوف الخلفية مغايراً: مخربين، جماعة خدام، متآمرين على البلد. وبعض العيارات ذات المدى القصير.

رحلت ربطات العنق، يصحبها الرجال، وعلى رأسهم مدير التسويق. ولأن الحل يلزمه اجتماع مجلس الوزراء، حل ربطة عنقه، واتكأ داخل سيارته المكيفة براحة ضمير، وقد أنهى مهمته بنجاح.

يتحلق المحتشدون حول موظف قبول العينات، بعد فرزه لبضع حبات من الحنطة قائلاً إنها سامة، فيلتقطونها ويلتهمونها، وهم يقولون: أكلنا خبز الشعير والذرة، والآن نأكل الخبز المحمض والمحروق، وتقولون تسمم؟!

ويتابع أحدهم قائلاً: إن ما يجري يخبئ وراءه أشياء رهيبة لا نعرفها، ما ذنبنا، إذا كانت الأمطار الغزيرة خربت محاصيلنا؟! من أين نأتي بحنطة خالية من التلوين؟ هذه كارثة أصابتنا، وعلى الدولة التعامل مع حالات الكوارث، بشيء من الجدية والمسؤولية. إن لم تستلم الدولة هذه المحاصيل، فأين نذهب بها؟ فمجرد وصولها إلى مركز تسويق الحبوب يكلفنا من٣ إلى ٤ آلاف ليرة سورية أجور نقل وعتالة.

تم قبول ٧٠ جراراً من ١٠٠، والباقي تم رفضها، ومعظمها لفلاحي سهل الغاب، الذين أطاحت بمزروعاتهم الأمطار الأخيرة.

يقول خبراء العينات: طالتنا عقوبات وغرامات بسبب التساهل، وغض النظر في التعامل مع الفلاحين، لذلك سنكون حذرين في هذا الموسم. ويقول آخر: هذه التعليمات من فوق، ونحن ننفذ الأوامر.

فلاح يقول: التسعيرة ارتفعت (ويقصد الرشوة)، بسبب التشديد ومحاربة الفساد، فالمزارع يسوق مرة واحدة، والتاجر يسوق عشرات المرات، والقمح المرفوض، يشتريه التجار ليسوقوه في المكان نفسه. وآخر يقول: رفضوا لي حمولة ثلاثة جرارات، فأجبرت على بيعها إلى تجار الأعلاف بسعر عشر ليرات للكيلو، فكانت خسارتي ٢٥٠٠٠ ليرة سورية.

أصوات تقول: سنوصل هذه الممارسات ومحاربة الفلاحين، إلى أعلى المستويات، بل سنوصلها إلى الرئيس.

صوت آخر: هذا الذي يقولون عنه اقتصاد السوق الاجتماعي. وصوت آخر: سيحلون مشكلة الأعلاف على حسابنا؟ (من دهنه واقليه) العلف المغشوش سعره ١٥ ليرة سورية، والقمح بعشر ليرات؟ هذا ظلم يا بلد!

مندوبو التسويق بدا عليهم الغيظ الشديد والتعاطف والحسرة ،لأن لا أحد يسمع صوتهم، وأيدوا الأصوات المنادية بوقف التسويق، احتجاجاً على رفض قمحهم. وأشاروا إلى أن المراكز الثلاثة في شطحة – السقيلبية – الزيارة، متوقفة، لأن المزارعين امتنعوا عن تسويق محاصيلهم.

يقترح أحد المواطنين إحداث درجة خامسة تضاف إلى الدرجات الأربع في مقياس قبول مادة القمح، ويخصص لها خلايا تخزين في الصوامع أو يتم تحويلها مباشرة إلى مؤسسة الأعلاف. وهذا الإجراء يحول دون تحكم القطاع الخاص بسعر القمح المرفوض من قبل مكتب الحبوب.

ما يجري الآن، ترجمة حرفية للتوجهات الليبرالية للحكومة واقتصادها الحر، وهذه خطوة من خطوات رفع يد الدولة عن كل مقومات صمودها وتماسكها الاجتماعي. فبعد موجات الخصخصة للمنشآت الصناعية وتصفيتها، مروراً بالتجارة الخارجية، واحتكار التجار لهذا القطاع، جاء دور الزراعة ومنشآتها، لتصبح الدولة مكشوفة الظهر، ليطعنها من يشاء. وان كان وزير المالية، يريد عبر خطته رفع الدعم تدريجياً وبمعدل١٠٪، فالحال عند مكاتب تسويق الحبوب متقدمة عليه بأضعاف. ورفع يد الدولة عن القطاع الزراعي، بدأ برفع أسعار البذور الزراعية والأسمدة، إلى عدم المسؤولية عن تأمين مياه السقاية، مروراً بتهميش دور الاتحاد العام للفلاحين. وإن تخفيض مساحة زراعة القطن، وتصفية معامل الكونسروة، لنصل إلى التخلي عن استلام المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، لنطيح بالأمن الغذائي، الذي طالما ناضلت الأجيال السابقة لتحقيقه. فهل هناك من يخطط لاستيراد القمح بأسعار مدعومة امريكياً؟ لتصبح البلد رهينة رغيف الخبز؟.

■ **يامن طوبر**

حوايج الفرات الهدف الجديد لمشعلي الحرائق

حوايج الفرات، وهي الجزر التي تتوسط مجرى نهر الفرات، التي تشكل غابات طبيعية وخزاناً للتنوع الحيوي وتحوي في جنباتها على بقايا الحيوانات النادرة، التي كانت تعيش على ضفاف نهر الفرات، حيث أنها تجد الملاذ الآمن هنا بعيداً عن الصيادين. وهي، بالإضافة لكل ما سبق، تشكل الرئة التي تتنفس بها منطقة الفرات، بعد أن لامست حدود التصحر سرير النهر بفعل التعديات على البادية. وحيث استوطنت عواصف الغبار (العجاج) تلك المنطقة التي يُفترض بها أن تكون واحات خضراء. وما تعبير حضارات ما بين الرافدين إلا دلالة على تأثير الخضرة والماء وحفاظ الأقدمين عليها.

اليوم وفي خضم حملات التوعية البيئية، التي تركز على الحفاظ على ما تبقى من خضرة، وتنبه إلى مخاطر التصحر وما يصاحبه من التغير المناخي ، في هذا الوقت بالذات وفي ظل غياب الرقابة الرسمية أو تراخيها وفي ظل انحطاط أخلاقي وقيمي عند بعض الجشعين، تفتعل حرائق الغابات والحوايج التي يصعب إطفاؤها وتقيد أغلب الأحيان ضد مجهول، مع أن المستفيدين معروفين.

الثلاثاء ١٢ حزيران، تُضرم النار في أكبر حوايج نهر الفرات بالقرب من مدينة الميادين، وذلك للمرة الثالثة خلال شهر واحد فقط، وتحصد النيران عشرات الدونمات من الأشجار الكثيفة، فتحول أغلبها إلى رماد.

الشكوك تدور حول مستثمري بعض أجزاء الحويجة، لتوسيع مساحة استثمارهم. وهم بالوقت بنفسه يتهمون الصيادين، وبعض المشبوهين بغرض الإساءة لهم، وبين هذا وذاك تضيع حقيقة الجريمة بحق البيئة والحياة.

إن سرعة الاستجابة من إطفاء شركة الفرات للنفط، وبالتعاون مع الدفاع المدني وإطفاء دير الزور، الذين بعثوا بعربة وحيدة، كان لها الفضل في إخماد النار، التي كانت تحتاج إلى مساعدة أكبر، ولاسيما من مسؤولي مدينة الميادين، الذين يبدو أنهم لم يسمعوا بالحريق. وسيارة الإطفاء الوحيدة الموجودة في مدينة الميادين، هي عبارة عن صهريج لا يصلح للإطفاء، ويستخدم في غسل الشوارع فقط.

كلمة أخيرة نقولها للمسؤولين: إن حماية الغابات والأشجار والبيئة المحلية، هي حماية للحياة ولمستقبل الأجيال. عقلية التصحر والخواء التي تطبع الكثيرين نتيجة التخلف والفقر، وتعتبر الأشجار ترفاً زائداً، أو مصدر ثروة في سوق الفحم، أو عقاراً يجب الاستيلاء عليه، في ظل سكوت الجهات المناط بها حماية الأملاك العامة، ومنها تلك الحوايج النهرية.

■ **سليم اليوسف**

«سكرية» البوكمال باعوها.. وناموا!!

يبدو أن مجلس مدينة البوكمال يجد لذة كبيرة في الإعلان عن بيع العقارات، وقد بات مستعجلاً جداً في ذلك هذه الأيام، إذ لا يمر شهر إلا ونجد إعلاناً من هذا النوع، كان آخرها الإعلان عن بيع العقار رقم /٢٠٤٦/ الواقع ضمن المخطط التنظيمي لمدينة البوكمال، والمخصص حزاماً أخضر.

هذا العقار لا يحمل أية صفة تنظيمية، وغير مرمز، تبلغ مساحته /١٥٠/ دونماً، حيث لم يعرف أحد بدقة المساحة المراد بيعها من هذا العقار، فبقي الباب مفتوحاً على الغارب، وبعد أن رست المزايدة على جمعية المهندسين الريفية نجد أنفسنا أمام عدة تساؤلات:

أولاً: هل القانون يسمح بالبناء الريفي داخل المخطط التنظيمي..؟!

ثانياً: كيف ولماذا يباع عقار مقرر له أن يكون حزاماً أخضر..؟! وإذا كان لا بد من البيع، فلماذا لم يجزأ هذا العقار إلى عدد من المحاضر لكبر مساحته، لتتم تلبية حاجة الكثير من الجمعيات السكنية إلى الأراضي، ناهيك عن السعر السري الذي وضع حيث كان /١٢٥/ل.س لكل متر مربع، بالوقت الذي تم بيع المتر وفي المنطقة نفسها بألف ليرة للمواطن وبـ/٨١٥/ل.س لجمعية الوفاء. فالإعلان كان للجمعيات السكنية والنقابات المهنية حصراً، لكن بقدرة فاعل أصبح للنقابات المهنية فقط. والسؤال المهم: هل يوجد في البوكمال مائة وخمسون مهندساً إذا فرضنا مساحة كل بيت سينال دونماً واحداً، أم أن هذا المشروع مركزي لمهندسي المحافظة بشكل عام؟؟

هل من المعقول أن يسكن المهندس ابن مدينة دير الزور أو ابن الميادين أو ابن العشارة في البوكمال، مبتعداً عن مقر عمله في محل إقامته الفعلية، أم للمضاربة بالعقار ولمصلحة فلان وعلان؟؟؟ هكذا يبدو الأمر!!

كذلك هو حال العقار رقم /٢٠٤٥/ والذي كان إعلان بيعه للجمعيات السكنية والنقابات المهنية، فأصبح فقط للنقابات المحتسبة بين ليلة وضحاها.. علماً أن هذا العقار لا توجد له أي ضابطة سكنية في قرية السكرية!!

وطالما الحديث عن البيع في السكرية التابعة لمدينة البوكمال والمتاخمة لها، فقد تم بيع الأراضي المخصصة ملاعب رياضية التي تبلغ مساحتها /٢٨/ دونماً، وأراضي الحدائق والمدارس، وأرض السوق التجاري، كل هذا في قرية السكرية، وكان آخر بيع لأرض المدينة الواقعة بجانب جمعية حطين السكنية، فمن هو المستفيد..؟ لو أن الفائدة من هذا البيع تكون لمصلحة السكرية لتخديمها لاختلف الأمر، أما أن تبقى دون شبكة صرف صحي ودون تزفيت شوارعها وإنارتها .. إنه أمر يدعو للشك. علماً أنه سبق لهيئة مكافحة البطالة أن قدمت للسكرية مبلغ /٧٥/ مليون ليرة كهبة لتخديمها، ولا ندري أين ذهبت هذه الأموال، فلا تخديم ولا هم يحزنون، علماً أنه صدر قرار رقم /٥٦٤٢/ تاريخ١٥/٧/٢٠٠٠ بفصل السكرية عن البوكمال وإحداث بلدية فيها، لكن بقي القرار حبراً على ورق ولأسباب لا نعرفها. فهل آن أوان الالتفات لهذه البلدة، أم ستبقى السكرية مقصودة بالنسيان.

■■

قرية الزباري ... تسأل.. وتطالب

... ترقد قرية الزباري على الضفة الجنوبية الشرقية لنهر الفرات بين الميادين ودير الزور... ومعاناة أهلها جزء من معاناة أبناء الوطن... بطالة.. وفقر.. وغلاء..و... و.. وجاءت مشكلة الصرف الصحي لتزيد همومهم بدل أن تخففها... ولتضيف لهم مخاطر حياتية وبيئية، والسبب هو الجشع والطمع من المتعهدين... والفساد والإهمال والتواطؤ من المسؤولين.. ويمكن تحديدها بـ:

١ ـ منسوب مجرور الصرف الصحي الرئيسي يرتفع عن منسوب المنازل في أكثر المواقع وبالتالي لا يخدم الكثير من الأهالي؟!

٢ ـ المجرور نفذ في وسط الطريق الرئيس فيها.. ويرتفع أيضاً ليصبح جزيرة تقسم الطريق إلى قسمين في بعض المواقع.. ناهيك عن فتحات التفتيش «الريكارات» البارزة التي تعيق حركة المرور.

٣ ـ كمية الردميات التي وضعها المتعهد فوق المجرور لا تكفي لحمايته من ضغط السيارات والجرارات مما يعرضه للتصدع والانهدام.

٤ ـ المتعهد الأساسي لم ينفذ المشروع وإنما أعطاه لمتعهد آخر قدراته وإمكاناته أقل بكثير وذلك لقاء عمولة متفق عليها؟!

علماً أن كلفة إنجاز المشروع ٢٠ مليون ليرة والتنفيذ لا يتناسب مع هذه الكلفة.. كما أنه لا يحقق التخديم الصحيح للأهالي.

ويتساءل الأهالي.. ونحن معهم أين دور الجهة المشرفة «مؤسسة المياه والصرف الصحي بدير الزور» في المتابعة؟! ومن هي اللجنة التي استلمت المشروع والتي اعتبرت في تقريرها النهائي أن كل شيء على مايرام؟! ولماذا لم ينفذ المشروع في جانب الشارع بدل الوسط مما يحافظ على سلامة الطريق والأهالي؟! أم أن الهدف تعهده بالتزفيت من جديد؟!

... إننا نطالب بتشكيل لجنة فنية مختصة ونزيهة لا تخضع للجهات الفاسدة، لتحقيق وتحديد المسؤولية في الخلل والأخطاء، وكذلك محاسبة المسؤول كائناً من كان أمام القضاء وإصلاح الخلل أينما وجد وتأهيل المشروع لتخديم المواطنين..وهذا حقهم وليس منة من أحد، وأيضاً تحميل الجهة المنفذة كافة الخسائر والهدر، واسترجاع ما نهب من المجتمع والدولة.

■ **خاص- قاسيون**

أيها الفلاحون انتبهوا.. الحكومة ضدكم!!

تربة الجزيرة الخضراء، حاضنة السلة الغذائية في سورية، تفقد خصوبتها، والإنتاج يتراجع كما ونوعا، ويعيش الفلاح حالة قلق، والأسئلة المتعلقة بالموضوع كثيرة، طالما أننا نتحدث عن مواد استراتيجية، تتعلق بالأمن الغذائي، والأمن الغذائي أحد مكونات الأمن الاجتماعي، والأمن الاجتماعي في الظرف الراهن ربما يكون السبيل الوحيد للحفاظ على الأمن الوطني. مكتب قاسيون في الجزيرة التقى في طاولة مستديرة العديد من المختصين والعاملين في القطاع الزراعي (أحمد تمو - فلاح، ابراهيم ولي فني زراعي، أحمد الشمام - كاتب ومهندس زراعي، بهجت اسماعيل - موظف في مؤسسة الحبوب، حسين محمد مهندس زراعي، هلوش – موظف في الحبوب) في سعي منها لتشخيص أسباب مشاكل هذا القطاع الحيوي، ووضع الاقتراحات المناسبة، لاسيما وأننا نعيش هذه الأيام موسم حصاد الزراعات الأساسية (قمح، شعير، عدس).. وقد جاء الإنتاج هذا العام مخيبا لأسوأ التوقعات من الناحيتين الكمية والنوعية، لأسباب عديدة، أقلها ربما، عدم تواتر كميات الأمطار... ليبدأ الحديث عن واقع الزراعة في ظل سياسات الحكومة غير العلمية، وغير الممنهجة، وإذا كان هناك منهج فهو منهج تدمير الزراعة كما يستنتج بعض المتابعين... فهل الفلاح يخسر أم يخسّر؟ وماذا عن والي عكا الذي قال قبل أكثر من قرنين من الزمن: «إذا خسر الفلاح خسرت الدولة»؟ لنصل إلى السؤال الأخطر: هل هناك في الدولة من هم ضد الدولة؟

الأرض تفقد خصوبتها

تشير الأرقام في السنوات الأخيرة إلى انخفاض الإنتاجية انخفاضا حادا، وتراجعا في خصوبة التربة، إلى درجة قد تدفع الفلاح إلى مغادرة الأرض والبحث عن مشروع آخر ما لم تتدخل الحكومة بشكل جدي لحل الكثير من المعضلات، وإجراء الدراسات العلمية اللازمة، ودعم الفلاح ماديا ومعنويا. إن عدم اتباع الفلاح للدورة الزراعية بسبب تدني المستوى المعاشي، وباعتبار أن مردودية الأرض هي المصدر الوحيد للدخل لديه، يعتبر السبب الرئيس لهذه المشكلة، والدورة الزراعية تعني أن كل زمرة من زمر النباتات (قمح، شعير، بقوليات، قطن) تحتاج إلى غذاء معين من مكونات التربة تختلف عن حاجة الزمر الأخرى، وإن زراعة الأرض بالنوع نفسه لعدة مواسم يجهد التربة، ويستنزف خيراتها ويشجع على نمو الأعشاب الضارة من شوفان وجودر وغيرها ..التي تنمو على حساب النبات الرئيس، وتؤدي بالتالي إلى تدني المستوى والنوع، فإنهاك التربة خلال السنوات الماضية أدى إلى ظهور النيماتودا، وهي مرض يصيب البذرة وينتقل إلى كل حبة من حبوب السنبلة، لتدخل هذه الحبوب إلى المخازن وتعود إلى التربة عند زراعتها مرة أخرى في دورة مريبة، تحمل الكثير من الأسئلة عن النيماتودا التي توشك أن تصبح وباءً سيكلف القضاء عليه الكثير. فمن المسؤول عن عدم اتباع الدورة الزراعية؟

أجمع كل من التقتهم قاسيون أن المسؤول الأول هو سياسات الحكومة منذ سنوات.. فالمصارف الزراعية تلزم الفلاح المديون بزراعة أرضه لكي تسترد الدين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لماذا لا تشجع الحكومة زراعة النباتات التي تحقق الدورة الزراعية لاسيما البقوليات والقطن، مع العلم أن المثبت علميا أن البقوليات هي إحدى المصادر الأساسية لتغذية التربة، فالفلاح الذي بادر إلى زراعة البقوليات تفاجأ بسعرها لدى الدولة الذي بالكاد يغطي تكاليف الإنتاج.

لنرى فيما بعد أن التجار يشترون من الفلاحين بسعر أعلى، هل هو التواطؤ التي بات مفضوحاً بين التجار وبعض من هم في جهاز الدولة، لتغييب القطاع الحكومي وترك السوق الزراعية تحت رحمة التجار؟ أسئلة محيرة تبقى دون إجابة؟؟

كما أن فرمانات الحكومة بتقليص المساحات المسموح بها بزراعة القطن من ١- ١٥ بالمائة سبب آخر في عدم إتباع الدورة الزراعية، علما أن زراعة القطن أثبتت فاعلية في الحفاظ على جودة التربة، ولجهابذة وزارة الزراعة تبريراتهم الشاذة وغير المدروسة في مثل هذه الفرمانات، وهي شح المياه، فهل زراعة القطن هي السبب في شح المياه أم إن أساليب الري القديمة، والفشل الذريع في استخدام الأساليب الحديثة هي سبب نقص المياه، وما مبرر الحفر العشوائي لما سمي بالآبار البحرية، في بعض الفترات ؟؟أليس المياه ثروة إستراتيجية ينبغي الحفاظ عليها دائما، والحفاظ على هذه الثروة لا تكون إطلاقا بضرب ثروة أخرى هي الثروة الزراعية.

ارتفاع تكاليف الإنتاج

حتى قبل سنوات، كانت المقايضة إحدى أساليب البيع والشراء مثلا ١كغ قمح مقابل هذه البضاعة أو تلك ... المفارقة المرة اليوم إن ١ كغ قمح لم يعد يوازي ثمن ربطة خبز... بقي سعر شراء القمح والشعير ثابتا خلال السنوات الماضية، في الوقت الذي ازداد فيه سعر كل شيء، ومنها مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذار والسماد، إضافة إلى الرسوم والضرائب وفوائد المصارف الزراعية التي تثقل كاهل الفلاح، وحجة الحكومة في وضع أسعار هذه المحاصيل في الثلاجة هي انخفاض سعرها في السوق العالمية. فهل هذا يعني أننا سنشتري بعد سنوات قمحنا من استراليا مثلا ونصبح أمة تأكل مما لا تزرع؟

لتسمح لنا الحكومة العتيدة بأن نذكرها هنا بدور الدولة الاجتماعي، فالحكومة إذا كانت حريصة على مصالح العباد، لا تنظر إلى مقاييس الربح والخسارة من خلال خرم الإبرة، وموضوع دعم أسعار المواد الاستراتيجية، ليست منّة، بل واجب عليها طالما أن الموضوع يتعلق بخبز الناس وعمل الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا، بل لا مبرر لوجودها إذا لم تكن كذلك! وطالما أننا بلد فرض عليه أن يكون في مرمى نيران المشاريع الاستعمارية القديمة والجديدة، وخسارة الحكومة في هذا المجال آنيا هي ربح بالمعنى الاستراتيجي، ربح يتعلق بإمكانية اتخاذ القرار السياسي المستقل في ظروف الانعطافات الحاسمة والتي بتنا قاب قوسين أو أدنى منها ..أم أن الحكومة تخضع حتى وجود القرار السياسي لمقاييس الربح والخسارة؟!

الأرض لمالكها القديم!!

سياسات الحكومة تجاه علاقة الفلاح بأرضه غير مفهومة، وربما نجازف بالقول ونقول: إنها مشبوهة.. وإذا أخذنا تجربة الدول المجاورة كتركيا مثلا، نجد أن الدولة تدفع للفلاح كامل التسهيلات للبقاء في ارضه والعمل بها سعيا منها لتثبيت الفلاح في الأرض.. وزارة الزراعة العتيدة عندنا أصدرت مؤخرا قرارها رقم ٤٤٤٣\مد تاريخ ١٧\٥\٢٠٠٧ الذي يأمر بنزع الأراضي من الفلاحين المتأخرين عن دفع الرسوم المترتبة عليهم بالتنسيق بين وزارة المالية، ووزارة الزراعة. وكأن الحكومة لا تجد في نفسها إلا أن تكون جابي ضرائب فقط.

قانون العلاقات الزراعية الجديد

وهو قانون مخالف لقوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في البلاد، التي قضت بتحويل ملكية الأرض إلى الفلاحين، الذي نفذ في كل المحافظات السورية باستثناء محافظة الحسكة، ويقضي بتحديد العلاقة بين (المالك) وواضع اليد بنسبة ٦٠٪ – إلى ٤٠٪ لصالح الملاك، مع العلم أن الفلاح يستثمر هذه الأرض منذ عشرات السنين ويدفع ١٪ بالمائة من الإنتاج للمالك وهو ما يتجاوز ثمن الأرض.

رسوم وهمية

يدفع الفلاح إلى الدولة العديد من الرسوم يمكن ببساطة القول إنها رسوم وهمية مثل رسم المكافحة الذي يستقطع من كل الفلاحين مقابل تكفل الدولة بمكافحة بعض الآفات الزراعية (السونة) بوساطة الطيران الزراعي، لكن واقع الحال يقول غير ذلك، فهذا العام مثلاً لم يرش الطيران الزراعي في مناطق كثيرة، وفي بعض المناطق قام بالرش قبل الحصاد بأسبوع، مع العلم أن الموعد النظامي للرش هو شهر شباط، والدليل على ذلك أن (طائرات)نا لم تفلح في القضاء على حشرة السونة، وأضرت هذه الأخيرة رغم أنف الطائرات بالنبات!! ومؤسسة الحبوب ترفض شراء المحاصيل المصابة بالسونة، والفلاح يدفع ثمنها .

رسم إدارة محلية

وزارة الإدارة المحلية هي المسؤولة عن الإطفاء في سورية، وفي محافظة الحسكة النسبة الكبيرة من زراعتها سريعة الاشتعال (القمح)، والمساحات واسعة، وقد تؤدي حادثة حريق إلى إحراق آلاف الهكتارات، وهنا نشير إلى ضرورة معاملة المحافظة معاملة استثنائية في نسب توزيع الإطفائيات على المحافظات، كما أن صيانة هذه الآليات وجهوزيتها أمر يستدعي المزيد من الاهتمام، فمن المعيب أن تصل الإطفائيات التركية قبل إطفائياتنا كما حدث أكثر من مرة!!

التخزين في العراء

تقوم مؤسسة الحبوب في سورية بتخزين الحبوب في صوامع، وصويمعات، والطاقة التخزينية لهذه الصوامع لا تكفي لتخزين إنتاج موسم واحد، مما يؤدي بالمؤسسة إلى التخزين في العراء (استوكات) مع ما ينتج عن هذا من خسارة ناتجة عن:

- الفاقد الكبير الناتج عن الأحوال الجوية، والقوارض، والتلف.
- مواد التعقيم المستوردة من الخارج بالعملة الصعبة.
- التلوث البيئي الناتج عن استخدام المبيدات وخطورتها على صحة الإنسان، لاسيما العاملين في هذا المجال.
- فما هو العائق الرئيسي الذي يمنع الحكومة السورية من بناء صوامع تكفي لتخزين كامل الحبوب، مع العلم انه تم بناء العديد من الصوامع خلال السنوات الماضية بعد تلكؤ غير مفهوم في مسألة التعاقد مع هذه الدولة أو تلك في بنائها، هل كان في الأمر صفقات ما، واقع الحال يقودنا إلى استنتاج ذلك!

إرباكات جديدة في هذا الموسم

تقول الأرقام إن الفلاحين منذ سنتين تقريباً يحجمون عن توريد إنتاجهم (القمح والشعير) إلى مؤسسة الحبوب، وذلك على خلفية الإرباكات الموجودة في الأسعار، وتعقيدات المواصفات الجديدة لهذا العام التي توضع من قبل مؤسسة الحبوب، والتي بطل العمل بها بعد أن تركت ردود فعل سلبية واسعة، والتعقيدات المفروضة على فلاحي واضعي اليد الذين لا يستطيعون توريد المنتوج دون موافقة المالك فيلجأ الفلاحين هنا إلى التجار لبيع منتوجهم، ليشتري التجار بسعر أغلى من سعر المؤسسة، هذا الالتباس استفحل هذا العام، على خلفية ارتفاع الأسعار في السوق العالمية، مختصر الكلام هناك أكثر من مؤشر على أن هناك من يعمل على ترك السوق تحت رحمة التجار، و تغييب دور مؤسسة الحبوب، هل الأمر صدفة، أم هناك تواطؤ تعودنا عليه بين التجار وبارونات الفساد،

لتكون الخطوة التالية، كف يد الدولة، عن هذا القطاع الحيوي بالمقاييس الاجتماعية والوطنية، وتاليا وضع مبرر وجود المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في أجندة القوى التي تعمل على خصخصة الماء والهواء والخبز.

والحديث عن إضافة نصف ليرة إلى سعر القمح لم ينفذ على أرض الواقع حتى تاريخ إعداد هذه المادة.

أوضاع موظفي الحبوب

يستمر موسم الحصاد في المحافظة مدة شهرين تقريباً، تعلن المؤسسة خلاله ما يشبه النفير العام على موظفيها، إذ يصل يوم العمل إلى ١٦ ساعة أحيانا كثيرة وذلك دون أي مقابل مادي من قبل المؤسسة وفي ذلك مخالفة صارخة لقوانين العمل السورية والعالمية، وحتى دون أذونات سفر التي أصبحت على ما يبدو حكرا على المدراء ونوابهم في السفر الداخلي والخارجي، وليس من باب تبرير الفساد، والتعميم نقول إن تفشي الفساد الصغير في المؤسسة هي عملية إفساد أكثر مما هي عملية فساد، القضاء عليها ضرورة وطنية وأخلاقية وذلك بالاهتمام بالمستوى المعاشي، وإيجاد نظام مكافآت، وتعويضات يليق بحجم العمل الملقى على عاتقهم، وحساسية القطاع الذي يعملون به

بقي أن نشير أن سورية بلد زراعي والحديث عن الزراعة ومشكلاتها لا تغطى في تحقيق صحفي أو ندوة تلفزيونية، وربما يحتاج الموضوع إلى استنفار وسائل الإعلام لتسليط الضوء على واقع الزراعة السورية، وما قدمناه غيض من فيض يحتاج إلى مساهمات الكثير من المختصين، وجهود اتحاد الفلاحين، والقوى الوطنية في البلاد، وجميع الشرفاء داخل جهاز الدولة وخارجها .

■ **إعداد: قحطان العبوش**
عصام حوج

تعديل قانون العلاقات الزراعية رقم /٥٦/ ضرورة اجتماعية ووطنية

تتخوف كل القوى الوطنية والتقدمية الحريصة كل الحرص على الوحدة الوطنية ومواجهة التهديدات الخارجية من تطبيق قانون العلاقات الزراعية رقم /٥٦/، الذي يمكن في حال تطبيقه دون تعديلات، أن يسبب الكثير الكثير من المشاكل الاجتماعية في ريفنا السوري، وكذلك سيخلق في الوقت نفسه واقعاً اقتصادياً واجتماعياً مؤسفاً للغاية.

إن جماهير الفلاحين، وهي إحدى التكوينات الاجتماعية الأساسية في بلدنا، وكان لها دوماً الدور الكبير في حماية البلد من التهديدات الخارجية وفي تطوير اقتصاد البلاد، تأمل من القيادة السياسية ومن مجلس الشعب الجديد، الإسراع في إدخال التعديلات لصالح هؤلاء الفلاحين، وذلك حفاظاً على مصالح ومكاسب الشريحة الواسعة من أبناء ريفنا السوري، ولاستقرار العملية الزراعية التي تعاني بالأساس من التردي والتراجع، بسبب عدم التكافؤ بين التكاليف المرهقة وتسعيرة المحاصيل التي لا تتناسب مع الجهد المبذول.

إن القانون المذكور فيه الكثير من المواد المجحفة بحق الفلاحين، ويشكل خدمة صريحة للملاكين الكبار وبقايا الإقطاع. وأذكر على سبيل المثال بعض المواد:

المادة /٩٥/: الفقرة /أ/ التي نصت بأن: العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي قررها القانون، كما جاء في قانون أصول المحاكمات المادة /٢٧٣/: ويحق لصاحب العمل الزراعي استرداد أرضه عند انتهاء مدة العقد مع المزارع جبراً عن طريق دائرة التنفيذ في منطقة العقار.

كما أن هناك بعض الأراضي وهي كثيرة كانت قد بيعت للفلاحين بموجب سندات عادية ولم يتم نقلها إلى أسمائهم في الصحائف العقارية لجهلهم بالقوانين آنذاك ولم يلحظ القانون الجديد شيئاً من هذه الحالات، كما أن هناك الكثيرين من الفلاحين يستثمرون أراضي للمالكين منذ أكثر من أربعين عاماً وقاموا باستصلاح هذه الأراضي خلال هذه المدة وحفروا آبار فيها وحولوها من أراض بعلية إلى أراض مروية كل ذلك على حساب الفلاح الخاص وجاء القانون الجديد ليعطي للملاكين ٦٠٪ على طبق من ذهب. كما جاء في المادة /١١٠/ حيث جاء فيها: يعتبر عقد المزرعة قابلاً للفسخ بناء على طلب المالك إذا كان الفلاح مالكاً أو منتفعاً من أراضي أملاك الدولة أو الإصلاح الزراعي، ويعود للقضاء المختص أمر البت بهذا الطلب، وتطبيق هذه المادة سيضر بمصلحة الفلاحين لصالح الملاكين. وغيره الكثير من المواد الأخرى المتعلقة حتى ببيوت السكن في الريف والحيوانات.

إن تطبيق هذا القانون بالشكل الموجود سيضر كثيراً بالفلاحين وبالواقع الزراعي وبالجبهة الداخلية، ولا يستفيد منه إلا بقايا لإقطاع والمتلاعبين بالقوانين والمرتشين في أجهزة الدولة، وسيزيد الفساد والفقر والبطالة أكثر، وسيستغل من القوى الرجعية والمعادية للخط الوطني لإضعاف الوحدة الوطنية وخلق البلبلة داخل صفوف الفلاحين الذين كانوا دوماً السياج القوي والأمين لحماية الوطن.

■ **القامشلي- عبد العزيز حسين**

تصاعد في الآونة الأخيرة ضجيج الفريق الاقتصادي سعياً لرفع الدعم بحجة عدم وجود موارد كافية في الخزينة لتمويله، الأمر الذي أثار ردود فعل رافضة خاصة من الاقتصاديين والباحثين والمهتمين الذين اتصلت بهم قاسيون، وحاورتهم في المسألة وكانت المساهمات التالية:

د. الياس نجمة: الدعم... تحديّات الواقع ومسؤولية القرار

تعتزم الدولة كما يصرح بذلك عدد كبير من المسؤولين فيها – منذ عامين حتى الآن – إعادة النظر بدعم المشتقات البترولية وإعادة النظر بأسعارها، معللة ذلك بان تكاليف دعم أسعار هذه المشتقات قد تجاوز مئات المليارات ((بحدود ٢٥٠ مليار حسب تصريحات بعض المسؤولين)) والدولة لم تعد قادرة بسبب مواردها المحدودة على تحمل ذلك.

كما أن دعم أسعار هذه المشتقات البترولية أدى بسبب انخفاض أسعارها قياساً بما هو قائم في البلدان المجاورة إلى تهريبها خارج الحدود حيث يذهب بذلك جزء من الدعم إلى غير السوريين، وقدر بعض المسؤولين في تصريحاتهم أن حجم التهريب يقارب ١٥٪ من مادة المازوت وغير المازوت سواء المنتج أو المستورد ويذهب البعض الآخر ليتكلم عن نسبة تفوق ذلك.

كما يعرضون –أي هؤلاء المسؤولين– أن الدعم يذهب إلى غير مستحقيه، وأن المستفيدين من الدعم هم الأغنياء أكثر من الفقراء، وذلك من خلال ارتفاع كمية استهلاكهم في منازلهم أو قصورهم لمادة المازوت للتدفئة، وفي سياراتهم الخاصة الفارهة لمادة البنزين. وبالتالي لا بد من تصويب الوضع من خلال إعادة النظر كلياً بطريقة الدعم الحالية واللجوء إلى طريقة أخرى، منها رفع أسعار المشتقات النفطية لتخفيض تكاليف الدعم والحد من التهريب ومحاولة إيجاد طرق لإيصال الدعم إلى مستحقيه من خلال إجراءات حكومية مازال ما ذكر حولها ضبابياً وعاماً حتى الآن. إنما يقولون –أي المسؤولون– أنهم يجرون دراسات حولها ليصلوا إلى القرار الأفضل والصيغة الأنسب.

إن الاقتصاديين على العموم يكرهون الدعم وهم يعتقدون أن الدعم هو خروج عن قاعدة حقيقة السعر وهو، أي الدعم، يشوه بنية الأسعار وفقاً لمفهوم التكلفة، كما يخلق الأسواق السوداء ومتفرعاتها من سوء الاستخدام إلى التهريب ...

ويقولون إن العالم بأكمله يتجه لتطبيق سياسات حقيقة السعر. وإن اليابان لم تعرف كينز ولم تعرف ماركس، بل عرفت حقيقة السعر والتي قادت بها إلى نهضتها الاقتصادية، لا بل إلى أعجوبتها الاقتصادية.

• لماذا لا تفرض رسوم مازوت وبنزين على استهلاك الأغنياء التريف؟

• وضعنا التضخمي لا يسمح برفع الدعم...

• وضع القوى الشرائية للرواتب والأجور أسوأ بكثير من السابق

• التضخم ضريبة يدفعها الفقراء للأغنياء. «ميتران»

• قرار رفع الدعم غير شعبي في جميع الأزمان وكل الدول...

• ارتفاع أسعار النفط لم يخفض موارده رغم انخفاض انتاجه

البنك الدولي يطلب

وأن البنك الدولي يتبنى في كل توجيهاته ونصائحه للدول التي تعاني من مصاعب إعادة الهيكلة إلغاء الدعم أو التخفيف منه على الأقل، خصوصاً وأن هذا البنك وأتباعه من الاقتصاديين في العالم الثالث، لا يتوقفون كثيرا أمام الجوانب السياسية والاجتماعية لموضوع الدعم، وقد صرح أحد أهم المسؤولين الاقتصاديين لدينا بأنه لا يرغب ولا يستطيع أن يحمّل الاجتماعي على الاقتصادي، ثم عاد وتراجع عن هذا التصريح كما علمنا.

أما الاقتصاديون البراغماتيون فيقولون إنه بالرغم من كل ما ذكر، فالدعم موجود في عدد كبير من الدول وبصيغ مختلفة. كما أن القضايا الاقتصادية ليست اقتصادية بحتة. وأن معالجة أية مسالة اقتصادية بمعزل عن الجوانب السياسية والاجتماعية هو أمر خطير، بل إن الأخذ بهذه الجوانب أكثر أهمية من معالجة الجوانب الاقتصادية نفسها.

وأن دول العالم جميعها تحمّل الاجتماعي على الاقتصادي وإن كان بنسب مختلفة.

وأن دول العالم الثالث، بالرغم من عالمية الأشياء، لا تستطيع أن تمارس ترف السياسات التي تتحكم بها النظريات أو الايديولوجيا أكثر مما ينبغي لأن اقتصادياتها تعاني من عدم الاندماج والتجانس، وتعاني من ثنائيات خطيرة وصعبة، وأن السياسات الاقتصادية لا توضع من فراغ بل في ضوء معطيات الواقع بكل جوانبه.

أما تهريب مادة المازوت بسبب تدني أسعارها لدينا، فلا يعتقدون أن الإجراءات الاقتصادية وحدها هي المسؤولة عن معالجته خصوصا أن التفاوت بالأسعار سيبقى قائما لفترات طويلة.

بناء على كل ماسبق وجدنا أن نتقدم بمجموعة من الأفكار وأن نطرح بعض الأسئلة لعلّ الإجابة عليها تساعدنا في توصيف المشكلة وتحديد طبيعتها وإسقاطاتها وآثارها وأبعادها الحقيقية، للوصول إلى أفضل الحلول أو أقلها سوءا على الأقل.

أولا:

هل ما هو مطروح الآن هو الأخذ بمبدأ الأسعار الحقيقية على صعيد أسعار المشتقات البترولية فقط أم أنه سيكون مقدمة للأخذ بهذا المبدأ على مستوى الاقتصاد الوطني ككل؟

نحن في سورية لدينا في الحقيقة اقتصاد مدعوم، بمعنى أننا ندعم الصناعة والاستثمار من خلال الإعفاء من الضرائب، أو المعاملة التفضيلية فيها، وندعم الاستهلاك من خلال التدخل بأسعار بعض المواد التموينية.

ولا أعتقد أن أحدا في سورية يفكر بشكل جدي بالتراجع عن هذه السياسات التي ترسخت في السنوات الأخيرة.

كما أن أنصار رفع الدعم عن المشتقات البترولية لا يطالبون بالأخذ بمبدأ حقيقة السعر، أي تكلفة الإنتاج كوننا بلدا منتجا للنفط، بل يريدون الأخذ بأسعار السوق العالمي للبترول وليس الأسعار المبنية على تكاليف الإنتاج الوطنية للبترول. وهذا أمر هام جدا أي ينادون بالأخذ بالمتناقضات داخل السوق الوطني الواحد أي تطبيق أسعار طاقة افتراضية عالمية على اقتصاد مازالت مقاييس القيم فيه محلية وطنية، وخصوصا بما يتصل بمستويات الأسعار وتكاليف الإنتاج.

وفي السياق نفسه أيضا: هل سياسة أسعار المشتقات البترولية في البلدان المنتجة للنفط هي نفسها في البلدان غير المنتجة للنفط أي المستوردة له؟ ففي مصر مثلا وهو بلد عربي شقيق له أوضاع اقتصادية قريبة من أوضاعنا ومنتج للنفط بنسب مماثلة تقريبا لنا، يُمارس حتى الآن سياسة دعم أسعار المشتقات البترولية في السوق المحلية كما نمارسها نحن، وربما بنسب أكبر بالنسبة لبعض المشتقات. في حين تمارس سياسات أخرى في بلدان مجاورة كالأردن ولبنان وتركيا لسبب جوهري، وهو أن هذه البلدان غير منتجة للنفط، وهي مستوردة خالصة لكميات النفط المستهلك لديها، وهذا الأمر هام، ولا بد من التوقف عنده لدى إجراء المقارنات الصحيحة.

وضعنا التنافسي لا يسمح

ثانياً:

إن المشتقات البترولية لاتستخدم فقط في التدفئة المنزلية للأغنياء

والسيارات الخاصة العائدة لهم، فما يذهب في هذا الاستخدام هو ضئيل وممكن معالجة وضعه بما يخدم مقولة إيصال الدعم لمستحقيه التي ينادي بها بعض المسؤولين لدينا، وذلك من خلال فرض رسوم «بنزين أو مازوت» حسب الحالة على السيارات الخاصة الكبيرة والبيوت الفارهة أو القصور، وهذا ممكن ونحن نعرض هذه المسألة لإيضاح الواقع، لأن الجميع يعرف بأن القسم الأكبر من استهلاك المشتقات البترولية لدينا يذهب للنقل العام وللزراعة وللصناعة وللخدمات العامة واستخدامات أصحاب الدخول المتوسطة أو الضعيفة في تدفئة منازلهم أو بترول سياراتهم الصغيرة الحجم عادة، فكل زيادة في أسعار المشتقات البترولية سينعكس حتما على تكلفة السلع والخدمات التي تنتجها هذه القطاعات وعلى المستوى المعاشي للفئات التي ذكرت سابقا وعلى امتداد الاقتصاد الوطني ككل.

ثالثاً:

هل نحن في وضع تنافسي جيد من حيث الكلف والأسعار سواء داخل الوطن في مواجهة السلع المستوردة أو في الخارج بالنسبة للصادرات السورية بحيث لا نخشى من ارتفاع الكلف لدينا وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتنا وخدماتنا، وخصوصا أننا أصبحنا شريكاً حقيقياً في منطقة التجارة العربية الحرة، وأننا نمارس سياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية عبر اتفاقات ومعاهدات مع عدد كبير من الدول والمجموعات بعضها دخل حيز التنفيذ وبعضها الأخر قادم على الطريق!

هل تساءلنا عن وضعنا التنافسي في عدد كبير من السلع الصناعية والمنتجات الزراعية والخدمات التي ننتجها، وآثار رفع تكلفة الإنتاج الناجمة عن رفع الدعم على الوضع التنافسي لهذه السلع والخدمات والمنتجات!

ما نقرؤه في الصحف وعلى لسان الرسميين وأصحاب الشأن، أن قدراتنا التنافسية مازالت ضعيفة أمام تحديات الشراكة الأوربية وأمام عدد كبير من الدول العربية والأجنبية، ووضعنا التنافسي الضعيف ليس في الخارج فحسب، وإنما في الداخل أيضا، بمعنى أن بعض منتجاتنا (الصناعية على وجه الخصوص) تجد صعوبة في الوقوف في وجه السلع الأجنبية في السوق المحلي، فماذا إذا ازدادت التكلفة لدينا بدون أي تهيئة أو استعداد مسبق وبدون أي تدرج؟.

وضع تضخمي صعب

رابعاً:

ما هو وضعنا التضخمي الآن؟

هل نحن في وضع تضخمي مريح حيث معدل زيادات الأسعار لدينا يتراوح بين ٢ و٥ ٪ فقط وهو المعدل المتسامح به اقتصادياً واجتماعياً، أم أننا في وضع تضخمي صعب وأن زيادات الأسعار في السنتين الماضيتين تجاوزت ١٠ و١٥ لا بل ٢٠٪ سنوياً كما يقال بصورة غير رسمية في بعض الأوساط الرسمية. وإن هذه الزيادات مرشحة للاستمرار في الأجل القريب والمتوسط على الأقل بسبب الحالة التضخمية التي دخلنا بها، والتي كان لبعض تصرفات السلطات المختصة لدينا دورا كبيرا فيها من خلال سياسات الفوائد المضطربة التي مورست كردّات فعل، وزيادات الأسعار التي طبقتها بعض قطاعاتنا الإنتاجية العامة، وبعد أن أفسحت وزارة المالية المجال للجميع لممارسة المضاربات العقارية من خلال التخفيضات الضريبية التي أتاحها التطبيق الفعلي للقانون ٤١ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٦ الصادر حول ضريبة أرباح العقارات.

وقد تخوفنا في حينه من أن يؤدي إصدار هذا القانون إلى إشعال فتيل المضاربات العقارية وما ينجم عنه من ارتفاع الأسعار (١) وقد عبرنا عن هذه المخاوف أمام عدد من أعضاء مجلس الشعب آنذاك دون أن تتاح لنا فرصة التعبير عن ذلك أمام أصحاب الشأن في وزارة المالية لأسباب لا تتصل بنا.

إذن ما هو وضعنا التضخمي الآن؟!

هل يسمَح لنا بزيادة أسعار المشتقات البترولية التي ستؤدي حتما إلى زيادة التكلفة وبالتالي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار والتضخم، وخصوصا أن التضخم لدينا هو في تكوينه الأكبر تضخم كلفة وليس تضخم طلب لأسباب لا تخفى على أحد.

رفع الدعم سيرفع الأسعار

خامساً:

إن فكرة الدعم قامت بالأساس للتخفيف عن الضعفاء اقتصاديا بسبب عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين مختلف الفئات الاجتماعية وبسبب المستوى العام المنخفض للأجور لدينا، لأن توزيع الدخل القومي «الناتج المحلي الإجمالي» إذا ترك لعفويته، يحابي الدخول الناتجة عن عنصر رأس المال على حساب الدخول الناتجة عن قوة العمل (الأجور). فهل توزيع الدخل القومي لدينا الآن هو أفضل وأكثر عدالة مما كان عليه في السابق أي عندما قامت فكرة الدعم؟ وهل مستويات الأجور وقوتها الشرائية قد ازدادت عن هذا السابق؟

يقول عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين الجديين من خلال مشاهداتهم وبعض التحليلات والحسابات التي يقومون بإجرائها – بسبب غياب الإحصاءات الرسمية التي تمتنع الإدارات المختصة مع الأسف عن الإفصاح عنها عمدا أو تقصيرا– بان الوضع الآن على صعيد القوة الشرائية للرواتب والأجور رغم الزيادات التي تحققت وأيضا على صعيد عدالة توزيع الدخل القومي هو أسوأ كثيرا من السابق.

فماذا سيكون الوضع إذا رُفع الدعم؟! إن رفع الدعم حتى لو عوض عنه لبعض الفئات سيؤدي حتما– كما يعترف الجميع بمن فيهم المنادين به– إلى زيادة إضافية بالأسعار أي زيادة إضافية للتضخم الذي نعاني منه بشدة هذه الأيام. والتضخم كما هو معروف، وكما صرح الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران: «إنه ضريبة يدفعها الفقراء إلى الأغنياء»، وذلك من خلال زيادة القيم العينية التي يملكها الأغنياء وتآكل وتناقص القوة الشرائية للدخول النقدية التي يتقاضاها الفقراء، وهذا سيُسبب بدوره تفاقما شديدا جديدا لسوء توزيع الدخل القومي الشديد السوء في الوقت الراهن، والذي بات يهدد الاستقرار الاجتماعي ويمس بلحمة الوحدة الوطنية التي يجب أن نصونها بتخفيف الفوارق وإزالة أسباب الغضب الناجمة عن الحرمان والتفاوت الكبير في سوء توزيع الدخل.

سادساً:

إن سياستنا الاقتصادية العامة ترفع شعار «تشجيع الاستثمار»، وهو شعار صحيح وضروري فهل تساءلنا بأية كلفة طاقة نريد أن نقوم باستثماراتنا؟

هذا السؤال طرح بعد الحرب العالمية الثانية عند البدء بإعمار أوربا وقد اتخذ القرار من المؤسسات المالية الدولية الممولة للإعمار آنذاك والسلطات الاقتصادية المحلية في أوروبا بضرورة اعتماد سياسة أسعار الطاقة الرخيصة، أي اعتماد أسعار طاقة رخيصة ومصادر الطاقة آنذاك كانت الفحم والبترول المستورد بكميات كبيرة من أمريكا بالذات وغيرها من البلدان.

كما طرحت الجزائر على نفسها هذا السؤال بعد الاستقلال حيث أخذت بنفس السياسة رغم حاجتها الماسة لتصدير أكبر كمية من النفط إلى الخارج للحصول على موارد مالية.

مصر حاليا تأخذ بنفس السياسة . فهل فكرنا نحن بهذه المسالة للأسف لدينا انطباع أنه عندما وضعت الخطة الخمسية العاشرة لم يبت بشكل جازم بهذا الموضوع، كما لم تدرس بشكل كاف أيضا الجوانب المالية للخطة وذلك لأسباب تتجاوز معرفتنا.

ونعود لنتساءل إنه في الوقت الذي تتخذ فيه كافة الإجراءات لتشجيع الاستثمار، أليس علينا أن نلاحظ أن أسعار الطاقة الرخيصة لدينا هي من أهم عوامل جذب الاستثمار؟ وأن زيادة أسعار المشتقات البترولية وما سينجم عنها من زيادات في الكلف هو عامل غير مساعد لتشجيع الاستثمار وتطويره وتخفيض كلفه وهو الذي ضحينا في سبيله بالكثير من موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية.. ألا يبدو هناك تناقض ما في هذا الموضوع؟؟؟

وضعنا البترولي ملتبس

سابعاً:

ما هو وضعنا البترولي الحقيقي على صعيد الإنتاج الوطني؟ وما هي الأرقام الحقيقية للدعم؟

إن الإجابة الدقيقة والموثوقة على هذين السؤالين أمر هام جداً وأساسي للخروج بحلول وأجوبة مقنعة على هذا الموضوع الذي نحن بصدده.

فالتصريحات التي أطلقها عدد من المسؤولين الاقتصاديين لدينا حول أرقام إنتاج البترول وحول الاحتياطي النفطي تتباين كثيرا، حيث تعلن أوساط وزارة النفط أن إنتاجنا مازال جيدا وانه يتجاوز ٤٢٠ ألف برميل يوميا أي أكثر ب٤٠٪ من الاستهلاك الداخلي، وسوف يستمر لسنوات أخرى طويلة وقد تزداد هذه السنوات إذا اكتشفنا احتياطات جديدة، ومناطق الأمل كما يسمونها بتروليا، واعدة جدا، وأن عدد عقود الاستكشاف التي أبرمتها وزارة النفط مع عدد من الشركات الأجنبية يدلل على ذلك.

في حين يتكلم مسؤولون يشغلون مواقع اقتصادية رفيعة عن التراجع الحاد بإنتاجنا النفطي وقرب نفاذه، وأن ميزاننا النفطي المالي أصبح عاجزا ويقدمون أرقاماً تهويلية تتجاوز مئات المليارات التي ترصد للدعم.

صحيح نحن نستورد حالياً بحدود ٣.٥ مليون طن مازوت ولكننا نصدر في مقابلها ٣.٥ مليون طن بترول خام، كان من الممكن أن تكرر محلياً لو كان لدينا مصاف كافية، إذا ما نخسره جراء استيراد المازوت هو الفرق بين سعر المازوت كمشتق بترولي وسعر البترول الخام، وهذا الفرق هو بحدود ١٠٠ دولار للطن وربما أكثر من ذلك بقليل، وبالتالي خسارتنا بهذا الشأن حوالي ٣٥٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار وليس مئات المليارات (٢) وهي مع الأسف بسبب إهمالنا لإقامة طاقة تكريرية كافية طالبنا بها منذ أكثر من عشر سنين.

إذا نحن بحاجة إلى أرقام موثقة صحيحة مقنعة حول موضوع كلفة الدعم الحقيقية وبجميع مراحلها ومستوياتها وطريقة حسابها حتى يقتنع بها المواطن، لأنه لا يجوز للحكومة أن تعطي أرقاما إعلامية لتبرير سياسيات وإجراءات خطيرة وهامة جدا حتى لا نقول شيئا آخر أو نردد ما يقال في الشارع.

وهنا يجب أن نتوقف ونطرح السؤال الحقيقي: هل المشكلة لدينا هي الأخذ بمبدأ حقيقة السعر لنتخلص من الآثار السلبية لسياسة الدعم وقد ذكرناها سابقا، أم أن المسالة الحقيقية هي أن الدولة تريد رفع أسعار المشتقات البترولية لأنها تواجه قصورا كبيرا في مواردها العامة وأن المسالة أساسا هي مسالة موارد؟؟ وبدلا من العمل على زيادة الموارد تلجا الدولة إلى تخفيض النفقات.

حتى ستينات القرن الماضي (٣) كان أكثر من ٩٠٪ من مواردنا العامة تأتي من الضرائب، ولكن بسبب إتباع سياسة الحلول السهلة في الإيرادات العامة بدأنا نعتمد رويدا رويدا على الاستدانة من المصرف المركزي عبر الإصدار النقدي وعلى فوائض القطاع العام وعلى موارد النفط اعتبارا من النصف الثاني من الثمانينيات حتى أصبحت

الموارد النفطية تتجاوز ٥٠٪ من الإيرادات العامة في الموازنات السابقة وقد بلغت ٤٠٪ في موازنة ٢٠٠٥ وما بعد.

ولم تتراجع هذه الموارد كثيرا في السنوات التالية رغم انخفاض إنتاجنا النفطي، بسبب ارتفاع أسعار البترول عالميا، وذلك رغم ما يزعم حول هذا الموضوع. فإذا كانت أرقام وزارة النفط عن إنتاجنا النفطي صحيحة، إذاً المسألة مسألة موارد، فهل فكرنا بسياسات موارد ضريبية وغير ضريبية جدية وفعالة تحقق العدالة في التوزيع والوفرة في الموارد؟ هل فكرنا بسياسات حازمة وموضوعية يعرفها أهل العلم تساعد على زيادة الموارد دون إحداث اعوجاجات أو اختناقات اقتصادية؟

إن نظامنا الضريبي الحالي غير مقنع بسبب عدم عدالته، وغير فعال حالياً بسبب تخلف وقدم ضرائبه وعدم عصرنته قياساً على الأنظمة الضريبية الموجودة في الدول العربية المجاورة كتركيا ومصر والأردن وتونس.

فجميع التعديلات التي أجريت عليه مؤخراً كانت هامشية ولا تمس بنيته (٤) ولم تؤد إلى زيادة فعلية حقيقية بموارده، وكانت مع الأسف استرضائية للبعض مما أوقعه في تناقضات كبيرة عند تكليف الأجور والأرباح. كما أن إصدار تشريعات ضريبية ثم تجميد العمل ببعض نصوصها، أو العودة عنها بعد فترة قصيرة ثم تعديلها من جديد أحدث اضطراباً شديداً يتنافى مع مبدأ الاستقرار التشريعي الذي يصر عليه كبار الفقهاء الماليين والذين يمارسون العمل المالي نظرا لخطورة وأهمية هذا الموضوع.

فإصدار التشريع الضريبي ثم العودة عنه بصورة سريعة ومتكررة، كما يباهي بذلك أحد أهم المسؤولين الماليين لدينا بحجة أن العودة عن الخطأ خير من التمادي فيه، هو اعتراف ضمني بعدم الأخذ بالقواعد الأصيلة للتشريع المالي، ويعني بكل بساطة أننا قصرنا ولم ندرس كفاية هذا التشريع قبل صدوره، أو أننا كنا مخطئين في إصداره، أو حين تعديله إذا تم التعديل خلال فترة وجيزة لم تقع فيها أحداث مستجدة تسوغ التعديل. وحسب علمنا في جميع الدول لا أحد يتسامح مع الأخطاء التي يرتكبها الشخص العام.

قرار غير شعبي

وأخيرا، إن قرار رفع أسعار المشتقات البترولية في جميع الأزمان وفي جميع الدول هو قرار غير شعبي مهما كانت مسوغاته، وخصوصا إذا مس مصالح الفئات الفقيرة وزاد من حدة التضخم والتفاوت في الثروة والدخول. فهل نحن في وضع اجتماعي وشعبي نستطيع فيه أن نمارس سياسة القرارات غير الشعبية في هذا الظرف الذي يتطلب تعبئة كل الجهود ورص الصفوف وتمتين أواصر الوحدة الوطنية؟ وهل نكافئ الولاء العالي الذي تبديه الجماهير في كل موقعة من مواقع الوطن بعدم الاكتراث بحقوقها؟!

علينا أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا بكثير من الحس بالمسؤولية وبالحرص على وطننا وخصوصا أن البعد الاجتماعي والسياسي هامان جدا في أي قرار اقتصادي، وخصوصا أيضا أن الحلول السحرية المقترحة لإيصال الدعم لمستحقيه نخشى أن تكون حلولاً غير ناجحة وبيروقراطية وعقيمة ومكلفة نضطر للعودة عنها بعد وقت قصير ولكن بعد فوات الأوان.

في ضوء كل ما تقدم هل نستطيع اتخاذ القرار الأقل سوءا إذا تعذر علينا، لظروف موضوعية، اتخاذ القرار الأكثر نجاعة؟؟.

■ **الياس نجمة**

المصادر:

١ - صرح السيد وزير المالية في المركز الثقافي في المزة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ أن وزارة المالية قامت بإعادة تقييم قطعة أرض من ٥٠٠ مليون إلى ١٠٠٠ مليون ليرة وذلك خلال أربعة أشهر بسبب ارتفاع الأسعار

٢ - رغم كل شيء لاتزال لدينا فوائض نفطية إذ بلغت الفوائض النفطية في الموازنة العامة للدولة ١٧٧ مليار ليرة سنة ٢٠٠٦ ومن المنتظر أن تكون ٢٤٦.٥ مليار ليرة عام ٢٠٠٧ كما جاء في محاضرة السيد وزير المالية في المركز الثقافي في المزة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢.

٣ - المصدر: كتاب الاقتصاد المالي لمؤلفه الدكتور كمال غالي – جامعة دمشق ١٩٦٨.

٤ - مازال النظام الضريبي السوري يعتمد على الضرائب النوعية قي تكليف الدخول وهي ضرائب قديمة غير فعالة ولا تسمح بتحقيق التصاعدية الحقيقية وقد تم التراجع عنها في كل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية وتم التراجع عنها منذ ٢٥ عاما في عدد كبير من الدول العربية كالأردن ومصر والجزائر والمغرب وتركيا إلى آخره ...كما مازلنا مترددين في تطبيق ضريبة المبيعات المطبقة في كل مكان.

كما أن العبء الضريبي لدينا لازال ضعيفا وضعيفا جدا إذا ما قورن بالبلدان المتطورة أو البلدان المجاورة أو المماثلة لنا اقتصاديا كمصر. وان الزيادات المتحققة بالإيرادات الضريبية في السنوات الأخيرة رغم ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي وزيادة الاستيراد التي أعلن عنها السيد وزير المالية في محاضرته في المركز الثقافي في المزة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ إذا أخذت بالأسعار الثابتة تكاد تكون معدومة وإذا أخذت بالأسعار الجارية فهي لازالت ضعيفة بجميع المقاييس خصوصا إذا ما عرفت أسبابها الظرفية. ■■

ابراهيم اللوزة: رفع الدعم كارثة اجتماعية واقتصادية

السؤال عن رفع الدعم في غاية الأهمية في الوقت الحاضر، خصوصاً والظروف الإقليمية تضغط على سورية من النواحي كافة.

إن الموقف الوطني الممانع والرافض للمخططات الأمريكية – الصهيونية وأطماعهما، يتطلب تقدمة إمكانيات واسعة للشعب الذي تحمل الكثير في سبيل القضية الوطنية، وتحسين ظروف معيشته بشكل ملموس وجدي ليستمر في الوقوف إلى جانب قيادته السياسية. لا أن يقوم الفريق الاقتصادي بمعاقبته وإثقال كاهله بالمزيد من الأعباء الاقتصادية الاجتماعية، وتحميله مسؤولية النهب والفساد والتهريب وغيرها من الأمور التي أوصلت بلادنا واقتصادنا إلى حافة الهاوية، في وقت كان المواطنون ينتظرون رفع الرواتب، وتوسيع الخدمات والضمانات نظراً لاشتداد الغلاء وارتفاعات الأسعار.

إن رفع الدعم في هذه الفترة هو خطأ جسيم له منعكسات خطيرة على بلادنا من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، وهنا لا معنى لكل الحجج والذرائع التي تقدمها الحكومة

تبريراً لهذه الخطوة التي تنوي القيام بها، فهذه الخطوة هي استسهال للحلول، وهروب من الاستحقاقات الجدية من مكافحة فساد وضبط التهرب الضريبي وإيقاف التهريب.. أنا برأيي الموارد السورية التي يمكن أن تساعد الخزينة كبيرة جداً، إذا كان هناك أناس مخلصون مؤتمنون عليها فالمفروض عليهم أن يستمروا بعملية الدعم، مقابل تأمين الموارد من مواضع أخرى.. فقد رأينا أن الحكومة أعفت من لا يجب إعفاؤهم من الضرائب، خاصة عبر قانون الاستثمار، والذي كان يعفي لخمس سنوات فصار الإعفاء لمدة أطول.

وكذلك الحكومة مسؤولة عن ضبط التهرب الضريبي الذي يقوم به بعض التجار وبعض المستثمرين والصناعيين.. الحكومة مسؤولة في ضبط الضرائب لتقدم أضعاف ما تقدمه الآن من موارد.

لماذا تحمل الحكومة الشعب دائماً المسؤولية عند تدني موارد الدولة؟؟ نحن نعرف أن لدينا موارد منها النفط على سبيل المثال.. حين كان سعر البرميل ١٥ دولار ،كان لدينا ٢٣ مليار دولار احتياط في مصارفنا. حالياً سعر برميل النفط ٦٠ دولار والمفروض أن تزداد مواردنا لا أن تنقص.

كما لدينا الاتصالات التي لا أحد يعرف مواردها الحقيقية.

فكرة الحكومة عن الدعم فكرة خاطئة جداً، فهي تفترض أنها ستقوم بإعطاء بعض العاملين مبلغاً من المال من أجل رفع الدعم عن المازوت والسكر والرز، ولكن هناك مواطنون آخرون عاطلون عن العمل: أرامل، أيتام، عاطلون عن العمل، غير موظفين.. فهل فكرت ما سيكون مصيرهم؟؟ علماً أن الذين يقبضون رواتب من الدولة لا يتجاوزون المليون وستمائة ألف موظف، وكل هؤلاء لا تتجاوز نسبتهم ١٠٪ من شعبنا. المفروض ألا تفكر الحكومة برفع الدعم مطلقاً لأنها ستجر على البلد والشعب ويلات كثيرة، وتساعد على تسهيل المخططات الخارجية عبر تفجير أزمات اجتماعية، والناس سيكونون غاضبين.

هناك قوى حية في البلاد: كأحزاب الجبهة الوطنية - الأحزاب الوطنية - النقابات - العمال - الفلاحين - الحرفيين. كل أولئك سيتضررون هم وقواعدهم الشعبية في حال رفع الدعم، لذلك سيعملون على منعه. الحكومة يجب أن تنظر بمنظار سياسي واجتماعي واقتصادي للمسألة، وليس بعين واحدة. قيل إنه في ٢٠٠٧ (حسب تصريح الحكومة) سيتم وقف الفساد، فيما المصاريف المهدورة على سيارات المسؤولين والمتنفذين ما تزال تفقأ العين، وكذلك هدر الأموال على الأرصفة والطرق وغيرها..

ولم نشهد أو نلحظ أي خطوة لضبط التهرب الضريبي، ولم نسمع عن أي إجراء لمحاسبة المهربين الذين بحجتهم سيرفع الدعم، وهم الذين هربوا المازوت عبر البحر والبر.

ما مصير الشعب الفقير إذا رفع الدعم عن المحروقات. السكر. الرز. الخبز؟؟

أنا أحذر الحكومة من هذا التصرف الخطر على الوحدة الوطنية، وأتأمل من قيادة الجبهة أن تدرس هذا الموضوع بجدية وكذلك القيادة القطرية، قبل البت فيه.

نحذر الحكومة ونقول لها: المؤامرة كبيرة على سورية!!. ■■

د. حيان سليمان: المطلوب البحث عن موارد جديدة

إن قضية الدعم تعتبر قضية أساسية في اقتصاديات كل الدول سواء أكانت متطورة أو نامية، وسواء أكان دعماً إنتاجياً أم استهلاكياً، وإن من أهم المشاكل بين أمريكا والاتحاد الأوروبي القائمة اليوم، هي تلك المتعلقة بدعم المنتجات الزراعية، كما أن الولايات المتحدة التي تعتبر قلعة النظام الرأسمالي العالمي تقدم الدعم بأشكال مختلفة، سواءً أكان دعماً أصفر عبر الدعم غير المباشر أو أخضر بالدعم المباشر حسب المصطلح الذي يطلقون عليه هناك.

لذلك أقول بصراحة: من القضايا الهامة وخاصة لذوي الدخل المحدود في مجال الدعم الاستهلاكي، أما الدعم الإنتاجي الذي يقول البعض بأنه يقدم إلى الصناعيين، وهؤلاء ليسوا بحاجة إلى المازوت والكهرباء، فبرأينا يمكن بحث هذا الموضوع من خلال تخفيض أسعار منتجاتهم التي تسوق في السوق الداخلية، ويمكن أن تعطيهم فترة تنافسية لزيادة الصادرات في السوق الخارجية، مما ينعكس إيجاباً على رصيدنا من القطع الأجنبي لأنه من الباب الاقتصادي فإن المطلوب هو البحث عن كيفية زيادة موارد الخزينة سواءً من خلال الزيادة الإنتاجية أو من خلال الناتج الإجمالي أو مكافحة التهرب الضريبي أو الفساد أو.... وبالتالي لا نرى أي مبرر لرفع الدعم وخاصة المواد الاستهلاكية المطروحة في السوق وإذا أخذنا المازوت فبرأينا أنه إذا ما رفع الدعم عنه فسوف ينعكس سلباً في مجالات الحياة كافةً وترتفع الأسعار ارتفاعات كثيرة مما يؤدي إلى زيادة التضخم، وكما يقولون اقتصادياً «إن التضخم كالملاريا يجعل الحياة كريهة» من هذا الباب، أعتقد أننا بحاجة ماسة إلى البحث عن موارد جديدة تساهم في دعم خزينة الدولة وليس في اللجوء إلى أسهل الطرق، وهو رفع الدعم. ومن جهة ثانية البحث عن كيفية تصنيع موادنا الأولية التي نصدرها بأبخس الأسعار وتصنيعها داخلياً، بما يحقق أعلى قيمة مضافة وتشغيل أكبر قدر ممكن من اليد العاملة. وبالتالي يتم امتصاص البطالة لأن رفع الدعم سيترك آثاره السلبية على العاطلين عن العمل بالدرجة الأولى وعلى ذوي الدخل المحدود وعلى الفلاحين. ومن هنا أقول إن تنظيم إيصال الدعم إلى مستحقيه هو خطوة البداية لرفع الدعم نهائياً.

وهناك الكثير من الدول لم تتمكن من ذلك كمصر مثلاً. من هنا أقول بلغة الأرقام إن قيمة الدعم والمعبر عنه بحدود ٢٠٠ مليار ليرة سورية ونعرف أن قيمة التهرب الضريبي بحدود ٢٠٠ مليار ليرة سورية أيضاً، فالمشكلة ليست في الدعم، وإنما تكمن في أماكن أخرى، ومن المعروف أن من أهم الأخطاء الاقتصادية هو اتخاذ أسهل الطرق لحل المشاكل الاقتصادية. لذلك نرى أن رفع الدعم ليس له أي مبرر وخاصة في وقتنا الحالي. ■■

د. داوود حيدو: يجب عدم السماح بأي مزيد من التدني في مستوى معيشة الجماهير

في تقرير المؤتمر العاشر لحزبنا الشيوعي عالجنا مسألة الدعم آخذين بعين الاعتبار الوضع الملموس وتأثير تقليص الدعم على الإنتاج وبشكل أخص على الأجور ومداخيل العمال وصغار الكسبة، نحن لا نرفع أي مؤشر اقتصادي إلى مستوى القدسية أو نرفض المس به، ولكن نجادل ونناضل من أجل معالجة سليمة اقتصادياً ومنصفة اجتماعياً للقضايا الاقتصادية الأساسية ومنها الدعم الحكومي.

فهل التفكير يتجه نحو معالجة مشكلة اقتصادية، أو نحو مزيد من الليبرالية وتنفيذ توصيات المؤسسات الدولية ومعالجة الدعم؟؟؟

هل تتجه الحكومة نحو تقليص ما يضاف منه إلى الأرباح، أم ما يعوض العاملين عن بعض النقص في أجورهم المتدنية أصلاً؟

هناك مبالغة في حساب أرقام خسارة الدولة من المحروقات والكهرباء وغيرها، ولهذه الخسارة أسباب عديدة: منها الهدر والفساد وسوء التصرف وآخرها السعر الداعم، لذا فمعالجة هذه الخسارة عن طريق السعر له عواقب سيئة، في حين أن معالجة بقية أسباب الخسارة فيها فائدة فقط. إن أحد أهم شعارات حزبنا فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي الاقتصادي، هو عدم جواز، ولا السماح بأي مزيد من التدني في مستوى معيشة الجماهير الكادحة، فأية زيادة في كلفة المعيشة يجب تداركها بزيادة الرواتب والمداخيل الأخرى، وعلى حساب الأرباح والبذخ الذي يعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء. بين المكاسب التي فيها الكثير من الفساد وبين الأجور. إننا نقول ذلك ليس حرصاً على التوازن الاجتماعي فقط، ولا حفاظا على حقوق الجماهير الكادحة التي بدونها لا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي أو أي استقرار اجتماعي وسياسي، وإنما نقول ذلك لأننا على قناعة أن الظروف السياسية والضغوط المحيطة بالبلاد في الوقت الحاضر تفرض التأني والعد للعشرة (كما يقول المثل) قبل اتخاذ أي قرار أحادي الجانب، ليبرالي الطابع، ينال من حقوق الجماهير الكادحة، ويدفعها نحو مزيد من الاستياء من وضعها المعاشي.

وبهذه المناسبة بودنا أن نذكر بالوعد الذي جاء من أعلى المستويات بأنه لن يكون هناك مس بالدعم أو أي قضية أخرى تنال من حقوق المواطنين جميعاً من دون استشارة النقابات العمالية ومن دون مناقشة الموضوع في إطار الجبهة الوطنية التقدمية ولدى كل الأوساط السياسية الأخرى خارج الجبهة. نرجو الأخذ بهذا الوعد بكل الجدية اللازمة والالتزام به والحفاظ على مضمونه. ■■

تعا... نحسبها...

خروجاً عن المألوف في تحميل الطالب الجامعي كامل المسؤولية في الفشل والرسوب... وانطلاقاً من معطيين اثنين..

الأول... ما جاء على لسان معاون وزير التعليم العالي في ندوة الثلاثاء الاقتصادي (المحاضرة للسيد الوزير) إن الوزارة تعاني من وهن في بعض كوادرها التعليمية..

الثاني، يتعلق بشرط القبول الجامعي - قسم اللغة الانكليزية / جامعة دمشق مثالاً- حيث يجب على الطالب الناجح في الثانوية العامة تحقيق علامة ٢٩ من ٣٠ للفرع العلمي و٣٧ من ٤٠ للفرع الأدبي.. شروط دقيقة ومحددة شديدة الوضوح، توحي للمراقب من الخارج أن القادمين الجدد - المتفوقين نظرياً في اللغة الانكليزية- باستطاعتهم اجتياز هذا الاختصاص بالسرعة المحددة في أنظمة الجامعة...

وبمتابعة إحصائية جدية لعدد المستجدين والخريجين في هذا القسم نجد أن عدد الداخلين الجدد يقدر سنوياً بـ ١٦٠٠ طالب، بينما عدد الخريجين لا يتجاوز ٢٥٠ طالباً... هذه الأعداد القليلة من الخريجين تؤدي إلى تراكم أعداد كبيرة من الطلاب في السنوات الثانية والثالثة والرابعة ليصل عددهم في السنوات الأخيرة لأكثر من ٤٠٠٠ طالب في السنة الواحدة (يمكن مراجعة الرقم الامتحاني لأي سنة في اللوحات الإعلانية) تعثر طلابي في الانتقال للسنة الأعلى وصولاً للتخرج، وهو ما تعكسه الأرقام السابقة، وتفسره علمياً ظاهرة متكررة معممة في هذا القسم، تتعلق بنسب النجاح المنخفضة، والتي تصل إلى ١٧٪ في بعض مواد السنة الثالثة والرابعة. ودلالات الأمر الحسابية هي أن عدد الناجحين في كل دورة امتحانية في هذه المادة هو:

٤٠٠٠ × ١٧٪ = ٦٨٠ طالباً

ويعني هذا أننا بحاجة إلى ٥.٩ دورة امتحانية ليجتاز هؤلاء الطلاب في تلك السنة هذا المقرر الامتحاني فقط بفرض عدم وجود مقرر آخر نسبة النجاح فيه مشابه لسابقتها أيضاً...

٥.٩ دورة امتحانية تعني ثلاث سنوات إضافية لغالبية الطلاب، فإذا كان الطالب في السنة الرابعة وكانت هذه النسبة في إحدى مواد السنة، فسيحتاج الطالب لثلاث سنوات تضاف إلى التي قضاها للوصول للسنة الرابعة. والنتيجة العلمية التي بين أيدينا تثبت أن مدة الدراسة الوسطية في هذا القسم لمعظم الطلاب هي ٧ سنوات على الأقل، والحقيقة أنها تصل (ميدانياً) لأكثر من ١٠ سنوات في حالات كثيرة!

إحكام وشبه إغلاق لقنوات ومنافذ التخرج في هذا القسم، هدر مبرمج للزمن وضياع بين الحياة الجامعية التي يجب أن تتجز وبين المستقبل الذي يتسارع بمسار معاكس للطموحات. يدخل الطالب دوامة الحيرة والتعب النفسي والجسدي.. تتقلص خياراته، تتلاشى طموحاته... ورهانه على العلم ربما خذله، ولا يعرف باباً آخر..

واقعاً لا تحكمه العواطف والتوصيف، ولكن تضبطه الأرقام ومنطقها، والحساب ونتائجه، وما يترتب عليه من تبعات اجتماعية واقتصادية وعلمية، ويتطلب النظر إليه من زاوية أخرى غير المعهودة، وتعيد أسباب الرسوب إلى نقطة البداية، وتدفع باتجاه إضافة عوامل أخرى لأسباب الرسوب متجاوزة تقصير الطلاب فقط، لتنتقل إلى نظرة أخرى مرتبطة ببعض الوهن المتعلق بالكوادر التعليمية وكفاءتها وقدرتها، وغياب الضوابط في إدارة الجامعة لمراجعة ومحاسبة المسببين لهذه الظاهرة ولو عن غير قصد، أو نتيجة عجز. وبالطبع دون أن ينتقص ذلك من شأن الأساتذة الكبار في الجامعات السورية الذين أسسوا لحركة علمية لا يمكن تجاهلها خلال العقود الماضية أوصلت الكثير من شبابنا إلى...

العالمية...

taanhsubah@kassioun.org

الكلمة التي «قصمت ظهر رايس»

خلال الجلسة الأولى للدورة العادية ٣٧ من اجتماعات المؤتمر العام لمنظمة الدول الأمريكية في مدينة بنما في ٤ حزيران ٢٠٠٧ ألقى وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادوروموروس، مداخلة بلاده بحضور كامل الأعضاء. وننشر فيما يلي مقاطع من هذه الكلمة التي دفعت بخروج كوندوليزا رايس من القاعة مخذولة مفضوحة على مرأى ومسمع ممثلي المجتمع الدولي.

لا يمكنني البدء بطريقة أخرى إلاّ أن أقول نحن على الأرض التي عبر فيها سيف المحرر سيمون بوليفار، فنحن إذاً على أرض بوليفارية. نحن في مركز حلم المحرر، حلم بناء كتلة من الأمم لمواجهة الأخطار التي تحيط بنا وبأرضنا منذ ٢٠٠ عام، وأيضاً بشعبنا الذي تحرر حديثاً.

٢٠٠ عام من النضال من أجل الاستقلال. في هذه الأرض كان مركز حلم المحرر سيمون بوليفار، لذلك فهي أرض عزيزة علينا، والتي نشعر بها بعمق نحن بوليفاريو هذا العصر، نشعر بعمق حلم الاستقلال، حلم السيادة الكاملة التي أرادها محررونا.

وهي أيضاً أرض عمر توريخوس. لقد مضى ثلاثون عاماً على وقفة شعبنا العميقة والعزيزة. هناك كنا معاً جميعاً، أمريكيين لاتينيين وكاريبيين، رافقنا بنما من أجل استعادة سيادتها على قناتها. كم من الدماء سالت في بنما، من أجل أن تقوم بنما برفع علمها هناك على القناة، وتستعيد سيادتها كاملة عليها.

لقد اجتمعنا في مؤتمرنا العام لمنظمة الدول الأمريكية بوجود جدول أعمال ولدينا النية لاحترام هذا الجدول، كما سبق واتفقنا بشكل ثنائي مع كل من وزراء الخارجية.

جدول الأعمال هذا يؤسس لهدف مركزي ألا وهو الطاقة من أجل التطور. نحن نريد أن ننقل وبكل تواضع تجربتنا التي خضناها في المائة سنة الأخيرة.

كانت فنزويلا لمدة مئة عام مستعمرة نفطية للولايات المتحدة الأمريكية. قامت الشركات الأمريكية الشمالية بنهب ثروات بلادنا واستخدمت النفط كوسيلة للهيمنة والسيطرة.

مئة عام من السيطرة والتحكم بالنفط كانت نتيجته الكارثية أن أصبح ٨٠٪ من الشعب في حالة فقر، معزولين تماما، وكنتيجة لذلك أيضاً سلسلة من العزل الإقليمي التي كانت تحمل كميات كبيرة من النفط باتجاه الشمال، ولكن لم يكن أبداً وخلال سنوات كثيرة، بل عقود، أن تكرست كميات النفط باتجاه الكاريبي، باتجاه أمريكا الجنوبية، باتجاه مناطق طبيعية لإخوتنا من نفس القارة. بدل من أن تكرس إلى أمريكا الشمالية.

(..)إن نتائج هذه العملية ليست آنية. فالطاقة نستخدمها الآن في داخل وطننا من أجل النمو الاجتماعي. إن شعبنا اليوم يبني نظام صحة عامة متكامل وفعّال بمساعدة إخواننا الكوبيين. إن شعبنا اليوم يبني نظاماً تعليمياً للجميع ولأول مرة منذ وقت طويل. كما أن شعبنا يبني نظاماً غذائياً وآخر للضمان الاجتماعي أكثر من أي وقت مضى، منذ الزمن الذي كنا فيه مستعمرة نفطية تابعة.

إن مشروع البتروكاريبي قد أضحى اليوم حقيقة ساطعة تمكن إخوتنا من خلاله وبشكل كبير في الكاريبي، من استخدام الطاقة النفطية بشكل تضامني من أجل الاستقرار، والتطور الاجتماعي، الاقتصادي، والتكاملي مع إخواننا في إطار سياسة تعاونية.

لقد رأينا اليوم كيف تم اغتصاب جدول أعمال الجمعية العامة، كما اغتصبت أو تمت محاولة اغتصاب سيادة أمة تنتمي إلى هذا المجتمع، إن تدخل ممثلة حكومة الولايات المتحدة هو تدخل غير مقبول جملة وتفصيلاً في الأمور الداخلية لأمة ديمقراطية وذات سيادة كجمهورية فنزويلا البوليفارية، نرفض هذا التدخل.

إن الولايات المتحدة تتحدث عن انتهاك حقوق الإنسان. من الواجب على هذه المنظمة أن تشكل لجنة خاصة للتحري عن الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان في المنطقة الحدودية بين الولايات المتحدة والمكسيك، فكم من إخواننا من الكاريبي وأميركا الوسطى والجنوبية يلاحقون ويتم اصطيادهم كالحيوانات، يعتقلون ويعذبون، بل وحتى يقتلون في تلك المنطقة من خلال بناء «جدار الذل». يجب على أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي أن ترفع صوتها عاليا ضد «جدار الذل»، هذا الذي يشكل جزءا من الانتهاك اليومي لحقوق الإنسان.

(..) يجب على المنظمة أن تشكل لجنة خاصة للذهاب لسجن غوانتانامو. كم من المعتقلين لديكم في سجن غوانتانامو؟ يجب أن نسأل الولايات المتحدة، كم عددهم؟ من هم؟ هل تمتعوا بحق الدفاع القانوني؟ هل طبقت عليهم الإجراءات العادلة؟ أين تم اعتقالهم؟ رجال ونساء دون هوية، دون اسم، في القسم الشمالي من هذه الأرض، في أرض مغتصبة من كوبا دون أي حق.

وهكذا، فإذا تحدثنا عن حقوق الإنسان يجب أن نقوم بمراجعة عميقة للانتهاكات التي تعرض لها اللاتينيون والكاريبيون خلال عقود من الاستعمار.

لن نذهب بعيدا، فهنا في هذه الأرض البطلة بنما، كم من النساء والرجال قتلوا على بعد عشر دقائق من مكان اجتماعنا هذا، وبالضبط في شارع تشوريبوس، في ذاك الهجوم البربري والوحشي الذي نجم عنه موت ٣ آلاف من الأبرياء القابعين والنيام في منازلهم. (على يد واشنطن).

إن فنزويلا تطالب باحترام سيادتها، لدينا ديمقراطية منظمة وعاقلة، تضمن سقفا كبيرا لحرية التعبير، تحاول الكثير من البلاد تطبيقها من خلال ديمقراطية تشاركيه، واسعة، حية. لقد قامت فنزويلا باتخاذ قرار سيادي ديمقراطي، عادل دستوري وقانوني، حول إنشاء قناة تلفزيونية باسم: تلفزيون الخدمة العامة، بهدف كسر احتكار وسائل الإعلام العجوزة، وفتح المجال أمام من كانوا مستثنين لعقود طويلة لفتح نافذة الإعلام، نحو وسائل إعلام اجتماعية، لا تقبل أن تكون مدارة من أي حكومة وخصوصا تلك الحكومة التي تدعم وتمول محاولات زعزعة الاستقرار والانقلاب على الرئيس شافيز.

إننا لننذد أمام جمعيتكم هذه، بهذا المخطط الجديد لزعزعة الاستقرار والذي تقف خلفه الحكومة الأمريكية، ويواجهه شعبنا البطل على كلا النطاقين الدولي والوطني، وبخبراتنا المتراكمة سنتمكن من فضح وتعرية هذا المخطط أمام المجتمع الدولي إضافة إلى إسقاطه داخليا، وستخرج ديمقراطيتنا منتصرة.

نودّ أن نصادق ونؤكد أمام جمعيتكم هذه على إرادة حكومتنا وشعبنا بتقديم جدول عمل يقوم على علاقات الاحترام والتساوي واحترام السيادة. لسنا بلادا تحت الوصاية. لا توجد بلاد أفضل، أقل أو أدنى من أخرى، لم نخلق أقل من غيرنا، بل نسير سوية.

لا يحق لأي بلد أن يأتي ليقيّم البلد الأخر بأي شكل كان. ديمقراطيتنا ليست ديمقراطية وصاية أو خضوع، لقد حطمنا قيود الاستعمار ونحن الآن بلد حر. نشكر الله، نشكر شعبنا ونشكر ذاك الحلم الذهبي لمحررنا سيمون بوليفار.

■■

أصابع واشنطن والمشهد الحزبي المصري

● رسالة القاهرة - إبراهيم البدراوى

جرت انتخابات مجلس الشورى المصري لشغل ٧٧ مقعداً، وهو مجلس لا يحظى بدور تشريعي ملموس. قاطع حزبا الوفد والناصري هذه الانتخابات وشارك فيها الإخوان والتجمع وبعض الأحزاب المجهولة. وعكست هذه الانتخابات بصورة عميقة الأزمة الشاملة التي تعيشها البلاد والتي أشرت إليها في مقالات سابقة، إذ لم تتجاوز نسبة التصويت ٥٪ برأي بعض المراقبين.

مقاطعة الجماهير لهذه الانتخابات كانت موقفاً ذاتياً، كانت تعبيراً عن أن النخبة تسير في اتجاه والجماهير تسير في اتجاه آخر ولم تكن المقاطعة استجابة لنداءات المعارضة.

إن كل إصلاح اقتصادي أو سياسي—ديمقراطي، على الموضة الجارية أي وفق الرغبة والأجندة الأمريكية يعني إرساء هيمنة الرأسمالية التابعة، بما يصحب هذه الهيمنة من استغلال وخراب وتدمير للبشر وابتعاد للجماهير عن النخبة الحاكمة والمعارضة على السواء.

بطبيعة الحال لسنا ضد إصلاح يهيئ ظروفاً أفضل لنضالنا، ولكن ما يتم ليس إصلاحاً بأي حال من الأحوال. بداية من الإصلاح الاقتصادي الذي دمر الاقتصاد، وصولاً إلى التعديلات الدستورية التي عصفت (دستورياً) بحقوق الطبقة العاملة وسائر الكادحين.

الرئيس الأمريكي الذي يواجه الفشل والهزائم في الداخل الأمريكي والخارج على السواء، لا يزال مستمراً في محاولاته لصياغة الحياة السياسية في البلدان الأخرى بهدف إرساء هيمنة البرجوازية التابعة.

ففي مدينة براغ التشيكية الأسبوع الفائت، أجرى بوش لقاء مطولاً مع سعد الدين إبراهيم (المصري الأمريكي) والذي سبق الحكم عليه بالسجن بتهمة التجسس، وكانت الإدارة الأمريكية قد مارست ضغوطاً هائلة من أجل الإفراج عنه توجت بالنجاح بحكم قضائي.

في براغ أدلى بوش بتصريحات عن الديمقراطية في العالم، غير أنه خص أيمن نور رئيس حزب الغد المسجون حالياً في مصر باهتمام خاص. ففي أي إطار جرى صعود وهبوط أيمن نور، وماهي التطورات الجديدة، وماهي الخطة الجارية بصدد الأوضاع الحزبية في مصر التي تأتي استجابة للرغبة الأمريكية؟

لمح أسم أيمن في إطار خطة الأمريكيين لإرساء ديمقراطيتهم عبر تداول السلطة بين حزبين ليبراليين، وبما يضمن تأبيد حكم البرجوازية التابعة.

بدأ القصف التمهيدي لهذا الموضوع «أي تداول السلطة عبر صناديق الانتخاب» بمعرفة اليسار الإصلاحي خصوصاً عناصر المتمولين من نشطاء ما يسمى حركة حقوق الإنسان والمجتمع المدني، الذين تعمدوا طمس بل وناهضوا وحاربوا أي توجه للنضال الطبقي والوطني، وصاغوا نظريتهم عن «السقوف المنخفضة»، أي تخفيض سقف البرنامج السياسي لليسار كلما اتجهت السلطة يميناً، وهنا جرى إسقاط واستبدال مطلب الاشتراكية بمطلب مجتمع المشاركة الشعبية، والحركة الجماهيرية بالمجتمع المدني وصولاً إلى المقايضة التاريخية بكل المبادئ والنضالات والتضحيات التي بذلت، مقايضتها بعدد قليل من مقاعد البرلمان.

وهنا أقام أيمن نور «حزب الغد» ليكون هو القطب الأخر في المعادلة الليبرالية بجانب الحزب الوطني أي حزب السلطة وبمباركتها. وكان ذلك التماهي مع ما يروج له في مصر عن ضرورة إحلال جيل الشباب ووضعه في الصدارة بما يضفيه من زخم على مسألة التوريث. ومن ثم فقد تم تنحية حزب الوفد عن هذه المعادلة لاحتفاظه بقدر من تقاليده الوطنية.

غير أن أيمن نور تجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها له السلطة في علاقاته بالأمريكيين، ولذا كان لابد من كبحه، أي أن المسألة في جوهرها تجري في إطار منافسة داخل مكونات الطبقة الواحدة والمشروع الواحد.

وبدأ الإعداد لقيام قطب ليبرالي لاستكمال مخطط الحزبين الليبراليين اللذين يتداولان السلطة. وتصدى لهذه المهمة كل من الدكتور يحيى الجمل المنتمى سابقاً للتيار القومي والمشارك في تأسيس حزب التجمع، والدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني وعضو مجلس الشورى بالتعيين والشيوعي السابق. وتمت إجراءات تأسيس «حزب الجبهة الوطنية» ووافقت عليه لجنة الأحزاب بشكل سريع وغير مألوف ودون الدخول في دوامة الرفض والطعن أمام القضاء.

لكن الأمر يتخطى الآن انحصار الموضوع في حزبين ليبراليين أي الحزب الحاكم وحزب الجبهة الوطنية. إذ أن الإخوان المسلمين لهم حضور قوي على مسرح الحياة السياسية المصري. لذلك فأن اللعبة الأمريكية ومن واقع إدراك هذه الحقيقة، تسير باتجاه تسعير التنافس بين قوى ثلاث هي :

– الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم الذي يأخذ بالليبراليه الاقتصادية في أقصى درجاتها وأقسى صورها، وبالشمولية السياسية والإصرار على توريث الحكم وإستمرار الإمساك بالسلطة بكل أساليب الإكراه.

– حزب الجبهة الوطنية المؤيد لليبرالية الاقتصادية بشكل مطلق، ولكنه يأخذ قشوراً من الليبرالية السياسية بهدف تحسين صورة الرأسمالية وتأبيد هيمنتها.

– الإخوان المسلمون وهم يؤيدون الليبرالية الاقتصادية كما تمارسها السلطة ويتواصلون مع الأمريكيين ويقدمون تبريرات فقهية لذلك التواصل مستفيدين هم والأمريكيون على السواء من التجربة التركية حيث الحزب الحاكم هناك هو الفرع التركي للإخوان المسلمين وتنظيمهم الدولي، وهم حراس أكفياء لليبرالية الاقتصادية والتبعية بسلاح الإرهاب الفكري في المجتمع.

أما باقى الأحزاب المصرح بها سواء الوفد أو بقايا اليسار أو الأحزاب الأخرى فإن الدور المرسوم لها أن تكون مجرد ديكور لا أكثر ولا أقل.

ولذلك فإن الأمريكيين إذ يلوحون للسلطة الحاكمة بتعدد خياراتهم (الإسلام المعتدل الذي يمثله الإخوان المسلمين، أو الليبرالية المدنية التي يمثلها حزب الجبهة الوطنية، إضافة لإحياء موضوع أيمن نور)، إنما يسعون إلى ابتزاز السلطة إلى الحد الأقصى، وإشعال السباق المفتوح بين الليبراليين بمختلف منابعهم للانصياع الكامل لضمان استقرار صيغة سياسية ترسي تأبيد هيمنه الرأسمالية التابعة وكذا الإمبريالية طبعاً على مقدرات البلاد.

وفي ظل التنامي المتصاعد لنضج الظروف الموضوعية فلابد من بذل جهد خارق لتجاوز تخلف الظرف الذاتي للقوى الشعبية الوطنية لضمان وتأمين تطور وطني وتقدمي وحقيقي وسلمي للبلاد وتجنيبها احتمالات الفوضى (المدمرة وغير الخلاقة) التي يساق إليها الوطن.

إن بقاء الحال على ما هو عليه قد أصبح مستحيلاً.

■■

بعد الدرع بوتين يشن هجوماً على الدولار الأمريكي

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغى لافروف أن بلاده ستستخدم للمرة الأولى منذ سنوات طويلة قدرتها على المنافسة في جميع الاتجاهات للدفاع عن مصالحها القومية من دون اللجوء إلى المجابهة.

وقال لافروف بمناسبة «العيد الوطني الروسي» إن موسكو لا تنطلق من غطرسة الدولة العظمى وليس لديها شعور بالنقص وستدافع عن مصالحها في العالم موضحا أن روسيا ستعمل على التوصل إلى نظام عالمي عادل يحترم أسس القانون الدولي والدور المركزي للأمم المتحدة

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أحرج واشنطن باقتراحه نصب الدرع الصاروخي الأمريكي في أذربيجان أو العراق وهو يعلم انعكاس ذلك على واشنطن إن قبلته، سواء من ناحية الرفض الإيراني الذي أثير فوراً أو بقاء العراق نقطة حرجة للولايات المتحدة أصلاً.

ودعا بوتين بعد ذلك أوائل الأسبوع الماضي إلى اتخاذ خطوات عملية لإعادة رسم النظام الاقتصادي العالمي ليعكس الدور المتزايد للدول الصاعدة سريعة النمو، موجهاً انتقادات حادة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وقال بوتين أمام المنتدى الاقتصادي في سان بطرسبورغ إن كثيراً من المؤسسات التجارية والمالية العالمية التي فصلت لتتفق مع مصالح اقتصادات رئيسية قليلة أصبحت غير فعالة موضحاً أن المنظمات المالية الموجودة لاتتمكن بشكل كامل من تنظيم العلاقات العالمية والدولية والسوق العالمي. ولقد أنشئت هذه الكيانات من أجل عدد محدود من اللاعبين النشطين وتبدو أحياناً وقد عفا عليها الزمن وهي غير ديمقراطية وغير ملائمة.

واعترف بوتين بأن ٦٠٪ من إجمالي الناتج العالمي يتم خارج الدول الصناعية السبع الكبار: الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليابان وإيطاليا وكندا، مشدداً على ضرورة أن يخفض العالم من اعتماده على الدولار الأمريكي كاحتياطي، من اجل تفادي نتائج الهزات التي يتعرض لها على الاحتياطات المالية للدول وعلى تطور القطاعات المختلفة للاقتصاد العالمي.

■■

واشنطن تنوي توسيع وجودها العسكري في أفريقيا وتثبيته

قال مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكية إن واشنطن تعتزم توزيع قيادة عسكرية جديدة لأفريقيا عبر دول عدة بدلاً من الاحتفاظ بمقر قيادة واحدة للقارة، بذريعة تدريب قوات الأمن الإفريقية.

وقال ريان هنري النائب الرئيسي لوكيل البنتاغون للشؤون السياسية خلال زيارة للجزائر الأسبوع الماضي «إننا في المراحل النهائية من دراسة جدوى القيادة الموزعة».

وسبق لبوش أن أعلن في شباط عن موافقته على إقامة «أفريقياكوم» التي ستتمركز في شتوتغارت بألمانيا قبل انتقالها لأفريقيا وسط تخوف الدول المضيفة افتراضاً من وصمة التعاون مع واشنطن رغم المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تجنيها من وراء ذلك (أي عمليات الرشوة الأمريكية).

ويعكس إنشاء مقار القيادة الجديدة زيادة الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بأفريقيا في وقت تنتصب فيه القاعدة الأمريكية الثابتة الوحيدة في جيبوتي وتتوازع كل من القيادة المركزية الأمريكية، والقيادة الأوربية وقيادة المحيط الهادئ (وجميعها لأمريكا) المسؤولية العسكرية عن أفريقيا.

وبموجب الخطة الجديدة ستندرج كل دول أفريقيا تحت القيادة الأفريقية باستثناء مصر التي ستبقى ضمن نطاق القيادة المركزية ومن المزمع أن تبدأ القيادة الجديدة عملها بحلول أيلول من العام المقبل. وسعى المسؤول الأمريكي خلال جولته لترويج الفكرة في كل من الجزائر والمغرب وليبيا ومصر وجيبوتي وأثيوبيا.

■■

الكيان يغير وجوهه

باراك: سأعيد قوة الردع الإسرائيلية

انفرد مجرم الحرب الإسرائيلي، القيادي في حزب كاديما، شمعون بيريز (٨٣ عاماً) بفرصة انتخابه رئيسا للكيان الإسرائيلي بعد إعلان منافسيه من «الليكود» و«العمل» انسحابهما من «السباق». وينتظر أن يتولى بيريز مهامه رسميا منتصف الشهر المقبل خلفا لموشيه كاتساف الذي اضطر لترك منصبه بعد اتهامه بالتحرش الجنسي والاغتصاب.

بالتوازي مع ذلك فاز نظيره، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق ايهود باراك برئاسة حزب العمل خلفاً لوزير الحرب الصهيوني عمير بيرتس متقدما بفارق بسيط عن المسؤول السابق في جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شين بيت) عامي ايالون.

وأعلن باراك الذي كان غائبا عن الساحة السياسية لمدة ست سنوات، عودته إلى العمل السياسي ووعد انه سيقود حزبه إلى النصر في الانتخابات العامة المقبلة، موضحاً أنه ينوي «استخدام كل معرفتي من اجل تعزيز منظمة الدفاع والجيش والعودة إلى قوة ردع إسرائيل».

ويمكن لنتيجة هذه الانتخابات داخل حزب العمل أن تكون مصيرية بالنسبة إلى الائتلاف الحكومي برئاسة إيهود اولمرت. أو أن تستدعي تغييرات كبيرة داخل الحكومة التي يعتبر فيها حزب العمل شريكاً رئيسياً. فإلى جانب استبدال بيريتس في وزارة الحرب سيطالب حزب العمل أيضاً بوزارة المال التي يتولاها حاليا وزير من كاديما.

ودعا باراك وأيالون إلى انسحاب حزب العمل من الائتلاف الحكومي في حال استمر الأخير برفضه الاستقالة رغم استنتاجات لجنة تحقيق حكومية وجهت إليه أصابع الاتهام في إطار إخفاقات عدوان تموز على لبنان.

ومن دون دعم نواب حزب العمل التسعة عشر، سيحرم أولمرت من الغالبية في الكنيست (١٢٠ مقعدا) وسيضطر حينها إما إلى الاستقالة أو إلى تعديل حكومته أو إجراء انتخابات مبكرة. وتنتهي ولاية الكنيست الحالي في العام ٢٠١٠. لكن مصادر حزب العمل ترجح البقاء في الحكومة بسبب استطلاعات الرأي الأخيرة التي تظهر فوز حزب الليكود اليميني بزعامة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو في حال إجراء انتخابات مبكرة.

ويقدم باراك (٦٥ عاما) نفسه على انه الوحيد القادر على أن يكون وزيرا للحرب يتمتع بصدقية «في حال نشوب حرب» وعلى منع نتانياهو من العودة إلى الحكم. ■■

باراك.. تاريخ أسود

انضم إيهود باراك إلى صفوف جيش الاحتلال في العام تسعة وخمسين منخرطاً في وحدة النخبة المسماة (سييرت متكال)، والتي قادها فيما بعد وشارك في إطارها بالعديد من العمليات السرية والعلنية من بينها العملية التي قادها ضد منظمة أيلول الأسود في بيروت عام ١٩٧٣، وأدت لاغتيال القادة الفلسطينيين كمال عدوان ومحمد يوسف النجار وكمال ناصر إضافة إلى مشاركته في التخطيط لإطلاق الطائرة الإسرائيلية المختطفة في عينتيبي في أوغندا.

تسلم باراك في العام اثنين وثمانين قيادة شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي، وفي العام ثلاثة وثمانين قيادة شعبة الاستخبارات العسكرية، وفي العام ستة وثمانين قيادة المنطقة الوسطى، ثم عين نائبا لرئيس الأركان بين عامي سبعة وثمانين وواحد وتسعين، ليصل حينها إلى منصب رئيس الأركان الرابع عشر للجيش الإسرائيلي.

بعدها تسرح من الجيش عام خمسة وتسعين، وفي العام سبعة وتسعين انتخب رئيسا لحزب العمل، ثم انتخب رئيسا للحكومة الإسرائيلية مستندا على الوعد الذي قطعه بالانسحاب الإسرائيلي من لبنان في شهر تموز من العام ألفين. إلا انه اضطر إلى سحب جيشه بطريقة سريعة وغير منظمة تحت ضربات المقاومة الإسلامية في شهر أيار بسبب انهيار مليشيا لحد العملية.

والمفارقة الكبيرة اليوم هي أن باراك الذي قاد الاندحار المذل للجيش الإسرائيلي من لبنان، عاد إلى رئاسة حزب العمل اليوم، تحت شعار انه الشخصية الأكثر ملائمة وقت الحرب والقادرة على إعادة قدرة الردع الإسرائيلية، التي تهشمت في أيار من العام ألفين، وتحطمت في تموز من العام ألفين وستة.

● **(المصدر موقع المنار)**

مبعوث دولي سابق: الأمم المتحدة أداة بيد واشنطن وتل أبيب

وجه المبعوث السابق للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط ألفارو دي سوتو الذي استقال الشهر الماضي انتقادات لاذعة لسياسة المنظمة الدولية في المنطقة، واعتبرها فاشلة «لأنها تخدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل».

وعبر دي سوتو في تقرير سري عن ازدرائه لفريق اللجنة الرباعية (الولايات لمتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة)، مقترحا على الأخيرة الانسحاب من اللجنة.

وأوضح أن موافقة المجموعة الرباعية على العقوبات الاقتصادية على الحكومة الفلسطينية أفقدها موضوعيتها في هذه القضية، منتقدا «خضوعها بشكل لا سابق له منذ بداية ٢٠٠٧».

وكان دي سوتو، وهو دبلوماسي بيروفي اشتغل سابقا في السلفادور وقبرص والصحراء الغربية وقضى سنتين في الشرق الأوسط، قد استقال من منصبه في أيار الماضي، منهياً ٢٥ عاما من العمل الدبلوماسي الدولي. وقد حل محله برايتون مايكل وليامس.

وفي التقرير الذي صدر حصرياً الأربعاء في صحيفة ذي غارديان البريطانية والموجه إلى مجموعة من كبار المسؤولين الدوليين، قال دي سوتو إنه غادر محبطا لأنه لم يعد أحد يستمع لما يقوله، موضحاً أن قيوداً وضعت أمامه من قبل الأمم المتحدة لعرقلة محادثاته مع حكومة حماس وسورية.

وانتقد دي سوتو العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إسرائيل وأميركا والاتحاد الأوروبي على حماس بعد فوزها بالانتخابات العام الماضي، قائلا إن ذلك «كانت له نتائج وخيمة وعكسية» على الفلسطينيين، وعلى هدف إقامة الدولة الفلسطينية. ■■

اصطفافات أخرى لغيوم عدوانية في المنطقة

أطلق الكيان الإسرائيلي الاثنين الماضي قمراً اصطناعياً جديداً، إسرائيلي الصنع، للتجسس في خطوة وصفها مسؤولون في وزارة الحرب الإسرائيلية بأنها ستعزز من مراقبة دول معادية مثل سورية وإيران.

وأطلق «أفق ٧» من قاعدة بالماشيم الجوية جنوب تل أبيب، وسينضم إلى القمر «أفق ٥» الذي أطلق عام ٢٠٠٢، وسيتحرك القمر الجديد في مدار على ارتفاع بين مئتي كم وخمسمئة كم فوق سطح الأرض.

ويتوقع أن يبدأ القمر التجسسي في نقل صور فوتوغرافية سريعاً علماً بأن زنته لا تتجاوز ٣٠٠ كلغ وهو قادر على تصوير أشياء لا يتجاوز حجمها بضعة سنتميترات وهو يضاهي في أدائه الأقمار الأمريكية التي تزن أطناناً. وللتذكير فقد فشلت «إسرائيل» في إطلاق القمر «أفق-٦» قبل ثلاث سنوات.

إطلاق القمر الإسرائيلي جاء غداة قيام القوى الجوية الإسرائيلية بإجراء تدريبات مشتركة مع طيارين أمريكيين «ضمن خطة عمل تدريبية مشتركة» حسب ناطقة عسكرية إسرائيلية، وهو ما يشكل إشارة جديدة لنية واشنطن وتل أبيب إحداث تفجير عسكري جديد في المنطقة، وهو احتمال يعززه حتى من يسمون بالمستقلين في مجلس الشيوخ الأمريكي، حيث قال السيناتور جوزيف ليبرمان (الديمقراطي سابقاً) والمؤيد منذ زمن طويل للحرب على العراق «إن القوة العسكرية ضرورية لمنع إيران من تدريب وتسليح من يقتلون القوات الأمريكية في العراق».. علماً بأنه سبق لليبرمان أن طالب الإدارة الأمريكية برد عسكري على البرنامج النووي الإيراني.

كما توقع متحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي حصول نقاشات مكثفة خلال الأسابيع المقبلة حول فرض عقوبات إضافية على إيران في وقت سبق لمجلس «الأمن الدولي» أن فرض مجموعتين من العقوبات عليها بضغط أمريكي بذريعة إجبار طهران على تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم. ■■

«المعلم واحد» من غزة إلى نهر البارد ..!!

كنا قد أكدنا منذ انفجار الوضع في مخيم نهر البارد، أن ما يحدث هناك هو بداية انتقال مسلسل حرب التفتيت والفوضى العمياء والتدويل من العراق إلى كل لبنان بالتوازي مع ما يجري الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اقتتال داخلي رهيب يقوم به «اللحديون» من كلا الطرفين بالوكالة عن قوات الاحتلال الصهيوني وخدمة لمشروع المحافظين الجدد والأطلسيين الجدد والذي من بين أكبر أهدافه ضرب المقاومة وانتزاع سلاحها في كل مكان من منطقتنا، وبالمقابل توفير السلاح والتمويل والتغطية الأمنية والسياسية والإعلامية للمرتزقة من كل حدب وصوب كرأس حربة لإشعال الحروب الأهلية وإشاعة الفوضى في كل مكان من هذا الشرق!

... من هنا، فإن ما يحدث الآن في مخيم نهر البارد وما سيتبعه من تداعيات، هو جرح لبناني - فلسطيني مفتوح على كل الاحتمالات، وأكبر ضحاياه هو الجيش اللبناني وآلاف الفلسطينيين الذين اضطروا تحت النار إلى نزوح جديد مع كل مايرافق ذلك من مهانة إنسانية لم تنته فصولها بعد من نزوح ١٩٤٨ حتى اليوم.

... وإذا استعدنا قراءة الوضع في لبنان، والضفة والقطاع المحتلين منذ احتلال العراق، لابد من التأكيد مجدداً أن المخطط الأمريكي-الصهيوني لتفتيت المنطقة أكبر بكثير من «زواريب» الطبقة السياسية اللبنانية وكذلك الفلسطينية الغارقتين في خديعة السلطة الشكلانية والمرتهنة للمدد الخارجي وصولاً للقبول بالتدويل بديلاً عن خيار المقاومة والاعتماد على الشعب لكنس الاحتلال وتحرير الأرض وانتزاع الحقوق! وإذا كان الهدف الأساسي للمخطط الآنف الذكر هو تدمير المقاومة والممانعة في بلاد الشام وما بين النهرين، فإن ما نراه الآن بالعمق من وراء انفجار الوضع في مخيم نهر البارد عبر صاعق عصابة «فتح الإسلام»، هو شن هجوم معاكس على انتصار المقاومة اللبنانية على جيش الكيان الصهيوني في تموز الماضي وإفشال المخطط الإمبريالي-الصهيوني في أقوى حلقاته الرامية إلى استباحة لبنان ثم سورية وصولاً إلى إخماد المقاومة الفلسطينية وفي العراق وتقسيمه، ثم توجيه ضربة عسكرية لإيران وكل ذلك بدعم مكشوف ومستتر من النظام الرسمي العربي والذي تقوده الآن ما يسمى بالرباعية العربية /مصر- السعودية، الأردن، الإمارات/.

... عندما نقول بأن ما يجري الآن في لبنان وفي فلسطين المحتلة هو بمثابة هجوم معاكس على انتصار المقاومة اللبنانية البطلة في حرب تموز ٢٠٠٦، لا نجانب الحقيقة، بل نقرر أمراً واقعاً لا يجوز القفز فوقه، وأبرز سماته هي:

❖ إن الفشل الجدي الذي دخل فيه المشروع الأمريكي في العراق من جراء المقاومة العراقية الحقيقية ضد القوات الاحتلال، يفرض على واشنطن الذهاب إلى توسيع رقعة الحرب في المنطقة والتي هي رقعة عمليات واحدة.

❖ استغلال انكشاف ظهر المقاومة اللبنانية سياسياً بسبب تآمر وتخاذل النظام الرسمي العربي ضد المقاومة وسلاحها خلال حرب تموز وحتى الآن، وانحيازه اللامحدود لصالح حكومة السنيورة وفريق ١٤ شباط، والتدخل غير المسبوق من سفراء واشنطن وباريس ولندن في إدارة السياسة اللبنانية الداخلية والخارجية، لدرجة أن كل ما تعجز حكومة السنيورة في فرضه على الشعب اللبناني، يقوم مجلس الأمن بزعامة الثلاثي الأمريكي- الفرنسي- البريطاني بمحاولة فرضه بموجب قرارات تحت الفصل السابع، أي أن فريق ١٤ شباط أصبح واجهة لفرض التدويل على لبنان!

❖ ... وطالما يعترف الجميع بأن الجيش اللبناني هو صمام أمان الوحدة الوطنية، كان لا بد «للمعلم في واشنطن» وأدواته في الداخل اللبناني من زج الجيش في معركة غير متكافئة في الزمان والمكان مع عصابة «فتح الإسلام»، ولاحقاً مع عصابات أخرى تكفيرية مرتبطة مع منظمات سبق أن استولدتها ودربتها الإدارات الأمريكية، وموّلتها بعض الأنظمة العربية تحت اسم «الجهاد المقدس» في أفغانستان. ولازالت تلك المنظمات التكفيرية تحت «الطلب» في خدمة مخطط التفتيت وإشعال الحرب الأهلية حتى ولو من بوابة زعزعة الجيش، وقد سبق الكشف عن مخطط يتولاه الأمير بندر بن سلطان «لإقامة ما سماه توازن رعب مع حزب الله عبر تسليح ورعاية المنظمات السلفية الأصولية في لبنان مثل فتح الإسلام وعصبة الأنصار وجند الشام»!

❖ بالعودة إلى ما يجري في غزة لإخماد المقاومة - عبر اللحديين - لابد من إلقاء الضوء على خطورة ما طرحه وزيرا خارجية مصر والأردن، «حول ضرورة إدخال قوات دولية» إلى الضفة والقطاع لفرض ما يسمى بالتهدئة بين الكيان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية. ولا شك أن هذا الإجراء سيكون من أخطر ما ستتعرض له المقاومة وحقوق الشعب بالفلسطيني، التي لا تنتزع إلا بالمقاومة وليس «بالتدويل» الهادف إلى ديمومة الاحتلال وتهويد الأرض.

بالأمس طالعنا «تيري رود لارسن، «بأن المنطقة أمام خطر الانزلاق إلى «مواجهات مسلحة» وقبلها أجرى جيش الاحتلال أكبر مناورات برية في الجولان المحتل، ومنذ أسبوع وحتى الآن تقيم واشنطن وتل أبيب أكبر مناورات جوية مشتركة في صحراء النقب، وأول تصريح لإيهود باراك الفائز بزعامة حزب العمل» أنه هو من يعرف كيف يصلح الخلل في الجيش الإسرائيلي».

فأمام كل ما سبق من أخطار موصوفة ليس أمامنا إلا ثنائية حقيقية: (مواجهة - استسلام)، وإذا كان كل ما يجري هو هجوم معاكس على انتصار المقاومة في حرب تموز، ليس أمامنا من خيار إلا إفشال هذا الهجوم الإمبريالي. الصهيوني عبر التزام خيار المقاومة الشاملة! وهذا ليس بكثير على شعوبنا في سورية ولبنان والعراق وفلسطين.

■ **حمزة منذر**
h.monzer@kassioun.org

«بي.بي.سي»:
لندن أجازت دفع ملياري دولار لبندر في «اليمامة»

أكدت هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) أن وزارة الدفاع البريطانية وافقت على مدفوعات سرية للسفير السعودي السابق في الولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز في إطار صفقة اليمامة للأسلحة.

وقالت الهيئة إن وزارة الدفاع أجازت «دفع فواتير ربع سنوية» على مدى عقد للأمير بندر تحول لحسابه في الولايات المتحدة بلغت إجمالا أكثر من مليار جنيه إسترليني أي ما يعادل ملياري دولار، تقديرا «لخدمات الدعم» المتصلة بعقد اليمامة بين وزارة الدفاع السعودية وشركة الأسلحة البريطانية (بي أي إي سيستمز).

ويأتي الكشف عن هذه المعلومات وسط مطالبات متزايدة بإجراء تحقيق كامل في صفقة اليمامة في أعقاب قرار الحكومة أواخر العام الماضي إلغاء تحقيق يجريه مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة بشأن الصفقة.

وفي معرض ردها على المزاعم التي وردت في برنامج بي بي سي قالت وزارة الدفاع إن «التعقيب على هذه المزاعم قد يتضمن الكشف عن معلومات سرية عن اليمامة، ما قد يؤدي إلى الضرر الذي يهدف إنهاء التحقيق إلى الحيلولة دون وقوعه» مستدركة أن ذلك لا يعني الإقرار بما ورد في البرنامج.

وكان الأمير بندر وشركة «بي أي إي سيستمز» نفيا ارتكاب أية مخالفات في الصفقة المتعلقة بشراء وصيانة مقاتلات «تورنيدو» والتي أبرمت في عهد رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر منتصف الثمانينيات.

وقال المسؤول السعودي إن «كل المبالغ التي تم التطرق إليها كانت من حسابات حكومة المملكة العربية السعودية تم تحويلها إلى حسابات حكومية سعودية أخرى في الولايات المتحدة وليست إلى حساباتي الشخصية».

وكان مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة تخلى في كانون الأول الماضي عن مواصلة تحقيقات استمرت عامين في صفقة اليمامة، بعدما أبلغته الحكومة أن تلك التحقيقات تعرض للخطر «الأمن القومي والدولي».

أما السعودية فأشارت إلى أنها ستلغي العقد الدفاعي الذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات إذا استمر التحقيق بشأنه، وهددت بإلغاء صفقة جديدة لشراء مقاتلات «يوروفايتر».

المفارقة أن هذا الكشف يتزامن مع تردد اسم بندر كعراب جديد يعمل لصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة، وفيما لا يستبعد قيام هذه التحويلات لصالحه، يبدو أن هناك من يريد من خلال فضحها غمسه أكثر فأكثر في العمالة كي لا يفكر بأي اتجاه آخر. ■■

النمط الجديد لإدارة بوش في العراق

حالة محافظة الأنبار

■ بقلم: جيمس كوغان

تقدم إدارة بوش تحسن شروط الأمن بالنسبة للجنود الأمريكيين في الأنبار، المحافظة الغربية في العراق، بوصفه دليلاً على أنّ سياسة «التصعيد» في العراق فعالة وأنها تشكل «نموذجاً» بالنسبة لباقي أرجاء البلاد. وفق نيويورك تايمز، فإنّ «هذا التقدم يثير التفاؤل في قيادة الأركان الأمريكية، ويكاد يصل إلى مستوى التضليل لدى بعض المسؤولين».

ما من شك أنّه قد حصل تغييرٌ في المحافظة. ففي أيار، لم يقتل في الأنبار سوى اثني عشر جندياً أمريكياً على الرغم من أنّ مجموع عدد القتلى منهم في البلاد بلغ ١٢٤ جندياً- ثالث أكبر حصيلة شهرية للحرب. في معظم الشهور منذ الغزو في العام ٢٠٠٣، كان الثلث إلى نصف الخسائر الأمريكية يسجل في الأنبار. وفي السنوات الأربع المنصرمة، قتل مسلحون وجرحوا آلاف الجنود الأمريكيين في مدينتي الرمادي والفلوجة، وكذلك في العديد من القرى الواقعة على ضفاف الفرات.

والمثير للانتباه أكثر من تناقص عدد الضحايا هو أنّ الجنود الأمريكيين يقومون بتسيير دوريات راجلة في مناطق المحافظة التي لم يكونوا يذهبون إليها إلا في مركبات مصفحة، مستعدين لإطلاق النار. الكراهية الشعبية للاحتلال في الأنبار عميقةٌ جداً، وكانت الجهود الأمريكية لتطويع المحافظة فظةً جداً.

لا توجد أرقام دقيقة، لكنّ آلاف العراقيين قد قتلوا أثناء هجومين على الفلوجة، أولهما في نيسان ٢٠٠٤، وتلاه آخر في تشرين الثاني، بعد ستة أشهر. لقد دمرت المدينة عملياً. وكذلك هي حال الرمادي، عاصمة المحافظة، بعد سنوات من القتال المستمر والقصف المدفعي والغارات الجوية. واختفت كافة جوانب البنية التحتية الاجتماعية (الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس). تحولت المدينتان إلى سجن، إذ يجري مراقبة تنقل المقيمين فيهما في نقطتي تفتيش وحواجز، أو أنّ هذا التنقل ممنوع بسبب حظر التجول.

من المتوقع أنّ أكثر من ١٠٠ ألف شخص، أي نحو ١٠ بالمائة من سكان هذه المنطقة الذين كان عددهم يبلغ ١.٣ مليون نسمة قبل حرب العام ٢٠٠٣، قد قتلوا في ظل الاحتلال الأمريكي. غير أنّ تناقص الهجمات على القوات الأمريكية ليس نتيجةً لسنوات القمع هذه، بل يعزى التغير البسيط إلى قرار اتخذه في نهاية العام الماضي شيوخ عشائر الأنبار وقضى بأمر جميع قبائلهم بمكافحة الحركات المسلحة التي تنسب نفسها للأصولية الإسلامية وتأتمر بأمر القاعدة.

تحيط أقاويل بالشيخ عبد الستار الريشاوي، زعيم التحالف القبلي المناهض للقاعدة المعروف باسم مجلس خلاص الأنبار. إذ تذكر عدة ريبورتاجات أنّ عبد الستار، الذي يبلغ السادسة والثلاثين من عمره، أصبح حليفاً للأمريكيين ودعا لتدمير منظمة القاعدة في العراق بعد أن قُتل أبوه وثلاثةٌ من إخوته.

في كانون الأول الماضي، أعلن عبد الستار لمراسل من معهد وور أند بيس ريبورتنغ قائلاً: «نحن نحارب التكفيريين الآن، إما نحن وإما هم.» منذ ذلك الحين، انضم آلاف الموالين لقوات الأمن العراقية التي شكلتها الولايات المتّحدة وتمولها، أو انضموا إلى القوات القبلية شبه العسكرية، وهي وحدات تدخل الطوارئ. نتيجةً لذلك، ارتفع عدد رجال الشرطة في الأنبار من بضعة آلاف في العام الماضي إلى عشرة آلاف في نهاية شهر نيسان. وقد جند الجيش في الأنبار نحو ستة آلاف جندي جديد (بينهم ألفان في الرمادي وحدها).

وفق الجنرال الأمريكي ديفيد بيترايوس، سمح المخبرون القبليون للجيش الأمريكي بكشف مخابئ أسلحة للمتمردين في الأشهر الخمسة الماضية من هذا العام يزيد عددها على عدد ما كشفه في العام ٢٠٠٦ بأكمله. وتباهى الجنرال بأنّ الوضع الذي كان في الماضي مقلقلاً في مدينة هيت أصبح الآن هادئاً لدرجة التمكن من «المشي في الشارع وتناول المثلجات».

على الرغم من أنّ الجيش الأمريكي يبتهج لنجاح قصير الأمد، فهو مدركٌ تماماً لنمط النظام الذي يقيمه الشيوخ في الأنبار. وقد أعلن جندي لصحيفة نيويورك تايمز قائلاً: «إنه أشبه بمافيا».

الهدف الأول للشيوخ ليس محاربة القاعدة انتقاماً، بل من أجل المنافع المادية الناتجة عن السيطرة على المحافظة. فهم يتخلصون من منافسهم الرئيسي بمساعدة الجيش الأمريكي للسيطرة على شبكات التهريب الكبيرة التي تمر بالأنبار.

ومن المحتمل أيضاً أن يكون حلفاء الولايات المتحدة مثل السعودية والأردن متورطين للحصول على دعم القبائل. لقد نجحت إدارة بوش في إقناع السعودية خصوصاً بالمشاركة في تعزيز الاحتلال. وربما طلبت من الأسرة الحاكمة في السعودية أن تقدم الأموال والأسلحة والمعلومات للشيوخ العراقيين.

يوحي تشكيل مجلس خلاص الأنبار بوجود تفاهم ما. ففي آب الماضي، خلص تقييم أمريكي داخلي للوضع في الأنبار إلى أنّ أجزاء كبيرة من المحافظة قد وقعت بين أيدي القاعدة، وأنّه قد أسقط تقريباً في يد الجيش الأمريكي. وفق ما ذكرته واشنطن بوست في تشرين الثاني الماضي، تمثلت بعض الحلول الموصى بها في «إقامة دولة سنية في الأنبار» وفي «تأسيس قوة محلية شبه عسكرية». وأعلن عبد الستار حربه ضد القاعدة بعيد نشر هذا التقييم.

تفاقمت طموحات الشيوخ بسبب تقديرات أشارت إلى وجود مائة مليون برميل من النفط في صحراء محافظة الأنبار، فأخذوا يعززون مواقعهم كي يكونوا أول المستفيدين من منح العقود للتجمعات النفطية الدولية إذا صحت تلك التقديرات.

وقد أظهر عبد الستار نفسه الطابع التجاري للتعاون القبلي مع العسكريين الأمريكيين بصورة مثالية. فوفق صحيفة ستارز أند سترايبيس التي سألته لماذا يتعاون مع الأمريكيين بدل أن يقاتلهم، أجاب قائلاً: «لقد حارب الفيتناميون الأمريكيين، وماذا قدم ذلك لهم؟ إنهم لا يزالون فقراء بعد ثلاثين عاماً من ذلك».

يحضّر الشيوخ أنفسهم حالياً للسيطرة السياسية على محافظة الأنبار. ففي نيسان، تجمع أكثر من ٢٠٠ زعيم قبلي في مدينة الحمدية في الأنبار لتشكيل «يقظة الأنبار»، وهو حزبٌ سيتقدم للانتخابات المحلية المزمع عقدها في نهاية السنة. وهم يتوقعون الفوز بأغلبية ساحقة.

لكن في حين أثّرت التطورات في الأنبار على الأمن، فهي تخلق مشكلات جديدة بالنسبة للاحتلال. فقد لعب التقارب مع القبائل، ضد مصالح الفئات التي غازلها الأمريكيون في بغداد للحصول على دعمها لوضع حدّ لـ«التمرد» في أماكن أخرى من العراق. الحاكم الذي ينوي الشيوخ إقالته هو أحد قادة الحزب الإسلامي العراقي، أكبر أحزاب «السنة»، والذي يتعاطف أعضاؤه مع المتمردين الأصوليين.

لقد عبّر رئيس هيئة علماء المسلمين حارث الضاري الذي اضطر للخروج إلى المنفى عن موقف الزعامة الدينية لطائفته من التحالف بين الأمريكيين والقبائل. ففي الشهر الماضي، وصف مجلس خلاص الأنبار بأنه «عصابة من اللصوص وقاطعي الطرق».

الأكثر أهمية هو أنّ صعود المستبدين القبليين البائسين إلى سلطة محافظة بأكملها هو برهانٌ جديد على السياسة النيوكولونيالية التي نتجت عن غزو العراق واحتلاله. إنّ آلاف الجنود الأمريكيين لا يوجدون في العراق للمساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية، بل لإقامة نظام دموي خانع سيقبل بسيطرة الولايات المتّحدة الطويلة الأمد على البلاد ومواردها. لقد وجدت إدارة بوش متطوعين بين شيوخ الأنبار، حالياً على الأقل.

● ترجمة قاسيون

❖ «يطغى الكلام عن عزم القوات الأميركية التمركز في العراق بصفة دائمة على غرار «النموذج الكوري الجنوبي»»

❖ «تجاهل بوش وصيات بيكر- هاملتون القاضية بضرورة إعلان عدم نية واشنطن الاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة في العراق. وفي لحظة من اللحظات أقر الكونغرس بمجلسيه تعديلات أدخلت على قانون تمويل الحرب يمنع إقامة قواعد عسكرية دائمة في بلاد الرافدين، لكن بعد مداولات شارك فيها البيت الأبيض، بطريقة أو بأخرى، اختفى التعديل تماماً»

❖ «تواصلت عمليات بناء أربع قواعد عسكرية عملاقة في العراق، بالإضافة إلى سفارة جديدة كبيرة في «المنطقة الخضراء» ستكون أكبر سفارة أمريكية في العالم، وستضم مسبحاً فخماً، وسوبرماركت للتسوق»

● الكاتب الأمريكي دانيال شور

لتتشابك الأيدي مع عمال النفط في البصرة الفيحاء

■ آرا خاجادور

لا ترى حكومة زمرة القتل والجريمة، كما هو ديدن كل الحكومات العميلة في كل زمان ومكان، أي فرق بين المطالب المعيشية والمطالب السياسية، وذلك لأن السيد واحد والعميل واحد، والمقموع والقامع هو ذاته على الرغم من تعاقب الأعوام واختلاف المواقع والأماكن، فان مطالب اليوم في البصرة تكاد تكون ذاتها في كاورباغي قبل أكثر من ٦٠ عاماً ؛ زيادة الاجور، توفير السكن، أو قطعة أرض، بعض العدل في مجال الخدمات، وتوزيع الحقوق وما إلى ذلك.

ومن المفارقات أن تتقارب الأحداث بالعدد المعدود من الأيام، وتكاد تكون في ذات الأيام، والرد يكاد لا يختلف كثيراً، لا فرق بين حكومة العمري والمالكي، فالأول لم يتردد في اتخاذ الإجراءات الوحشية، وسارعت حكومته إلى إنزال قوات الجيش إلى شوارع كركوك بدباباتها ومدرعاتها، والثاني ادعى أنه أصدر أوامره للفرقة العاشرة في البصرة للتصدي لـ«مخربين»، الفرق أن الأول أصدر الأوامر فعلاً، ولكن الثاني لم يمنح مثل هذه الصلاحيات من أسياده، فيما خلا النشاط الميليشياوي، والفرق الآخر أن مجزرة كركوك كانت لمرة واحدة، أو على الأقل ليست يومية، وبالمعنى الحرفي والفعلي للكلمة في هذه الأيام الغبراء.

وفي كل الأحوال نقول إن الإضراب تمرين على طريق توحيد القوى الشعبية والعمالية، وأدعو في هذا اليوم عمال التصفية في بيجي والدورة وغيرهما، وعمال وحدات النقل في كركوك وكي ثري وغيرهما إلى إرسال مواقف التضامن إلى إخوانهم في البصرة الفيحاء، اليوم الكل مطالب بإظهار صورة جديدة للوحدة العمالية على طريق الوحدة الوطنية، ومن أجل إفشال عمليات تقنين السرقة من خلال قانون النفط سيء الهدف والنتيجة.

وعلى العمال الواعين الحذر من الاتحادات الصفراء التي تريد تخدير العمال وإيهامهم بمناشدات بائسة مثل أصحابها، موجهة إلى «مقام» و«معالي» اللص الصغير حسين الشهرستاني وزير النفط تتوسل منه اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بمعالجة وتنفيذ المطالب المشروعة للعاملين في النفط، وتدعوه إلى «التعاون مع نقابة عمال وفنيي النفط للخروج بالقرارات التي تساهم في رفع المستوى المعيشي والاقتصادي وزيادة وتيرة الإنتاج خدمة للصالح العام»، على حد زعمهم.

إن هؤلاء الذين وصفوا النضال العادل للعمال، أو تناولوه من خلال التحذير من بث الفتنة، ولم يحددوا، فتنة من؟! وضد من؟! نقول لهم إن العمال يعرفون جيداً من هم الذين جُندوا؛ هم وأحزابهم كمأجورين للاحتلال أو الجوار، أن العمال وأطفالهم يريدون خبزاً وأمناً لا خطابات كاذبة ووعوداً خادعة.

ومن الخيانة للطبقة العاملة في ظل المآسي المندلعة على الشعب كله، أن يختتم من يدعي أنه اتحاد عمالي، ويخدم حزباً «عمالياً» بيانه، بعد الكلام الماكر وغير المجدي الذي أشرنا إليه بالقول: «وإلى المزيد من المكاسب والمنجزات لعمالنا الأبطال...» رجاء قولوا للعمال: أين تلك المكاسب؟!. أو على الأقل دعوا الشرطة أو الحرس الوطني أو الفرقة العاشرة توزع ذلك البيان البائس على العمال، لأنكم غير قادرين حتى على الكذب مباشرة وأمام العمال.

ودعوني أنقل لكم أجزاء قليلة من بيانات المنظمات العمالية الحقيقية وغير المزيفة، حيث كان العنوان: «تحقيق مطالب عمال النفط مرهون باستمرار واتساع إضرابهم» وجاء فيه: «أضرب عمال النفط في البصرة والكوت مطالبين بتحقيق مطالبهم المشروعة التي تركزت بالدرجة الأساس في تسديد مستحقاتهم من الأرباح السنوية وتخصيص قطع أراض سكنية».

«وفي الوقت الذي طالب عمال القطاع النفطي بأبسط حقوقهم التي لا تتناسب مع ما يحققونه من إنتاج، وتجمعوا بشكل سلمي، لم تجد السلطات التي تتحكم بالمليارات سوى البنادق والدبابات لتطوق العمال وتتهمهم بالتخريب، وتنشر أجواء القمع والاستبداد، وتهدد باعتقال القادة العماليين».

أن الطبقة العاملة العراقية تعلن وبصوت عال بأن معركة الحقوق المشروعة، هي التي سوف تحسم مصير الاحتلال وأمراء الطائفية والعنصرية لصالح الوحدة الوطنية العراقية، مصدر رفاهية الشعب وأمنه واستقراره.

(إن المضحك المبكي في) وطن تحول إلى نهب بيد المحتل وعملائه، هو حين أرغى وأزبد نوري المالكي مهدداً بإصدار الأوامر للأجهزة الأمنية والعسكرية للتصدي بكل حزم وقوة والضرب بيد من حديد لردع من سماهم بالمخربين الذين يحاولون الإضرار بالمنشآت النفطية والموانئ.

يا لسخرية الأقدار عاطل عن العمل يمارس البطالة المقنعة في مجلس وزرائه وقيادته العسكرية العامة، هذا طبعاً إذا ما استثنينا قتل أبناء الشعب على يد عصاباته، هذا العاطل يتهم العمال بأنهم يخربون العملية الإنتاجية، هل يعقل أن يخرب العمال مصيرهم ومصير عوائلهم؟، قل بصراحة لهم: لا تخربوا العملية السياسية!. مصدر وجودكم وعاركم في الوقت ذاته.

نثق أسوة بأبناء شعبنا بالنفي الصادر عن اتحاد نقابة عمال النفط في البصرة، حول تدخل أية جهات سياسية أو حزبية بقرار الإضراب عن العمل.

إن جماهير البصرة، ومعها شعب العراق والقوى التقدمية العربية والعالمية تؤكد على أن المعيار الذي يعكس طبيعة أية حكومة هو موقفها من العمال وحقوقهم وموقفها من دفاعهم عن تلك الحقوق.

ونحيي اليوم الكتاب من النساء والرجال، الذين وقفوا مع العمال في معركتهم العادلة، وندعو بهذه المناسبة إلى حشد كل القوى الخيرة في الداخل والخارج من أجل:

❖ النضال سوية مع العمال لإقرار حقوقهم، وان معارك العمال في البصرة تعني بداية طريق وحدة الشعب.

❖ إشراك العمال في مناقشة قانون النفط، وبات من واجب خبراء النفط والمثقفين العراقيين الأحرار دعم القراءة النقابية لهذا القانون الجائر، العابث بمصالح الشعب، وكادحيه بصفة خاصة.

وندعو مواطنينا في الخارج إلى رفع الصوت مع النقابات والاتحادات العمالية العراقية المناضلة، وغير الصفراء أو غير القابعة في المنطقة الخضراء.

ندعو اتحاد العمال العرب إلى ممارسة دوره المرتجى في دعم أخوتهم في العراق المستباح والنازف، إن إخوتكم في الجوع والعرق الطاهر بحاجة إلى دعمكم اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وها هي بوادر الخير تهب على البصرة في جو هذه الأيام القائظ، وأهلنا من دون ماء أو كهرباء، ومع المحاربة بالخبز، لقد أدان السكرتير العام للاتحاد الدولي لنقابات عمال الصناعات الكيميائية والطاقة والمناجم في بروكسل رئيس حكومة الاحتلال في رسالة وجهها إليه بخصوص أساليبه في التعامل مع الإضراب، وكذلك فعل مؤتمر اتحاد نقابات عمال لندن تجاه الفعل العسكري ومذكرات التوقيف بحق العمال. وعلى الاتحاد العالمي لنقابات العمال أن يسرع في استنكار هذه الجرائم، ويبادر إلى إصدار مطالعة شاملة عما يجري لعمال العراق إلى كل الاتحادات الوطنية في العالم أجمع، ومن أجل وقف النزيف العمالي العراقي.

إن إضراب اليوم هو الشرارة التي لن تنطفئ إلا بإقرار حقوق العمال والشعب، وبهذه المناسبة أدعو إخوتي العمال في أرجاء الوطن الجريح إلى النهوض الفعال، كل في موقعه ومنه، من أجل إعادة جميع العمال والمهندسين المهجرين من ديارهم، الذين هجروا لأسباب طائفية أو عرقية، وبذلك تقدموا الدرس لأبناء الشعب كلهم، وبهذا يكون الرد العمالي على محاولات إضعاف الوطنية العراقية، التي هي مصدر قوة الشعب من أجل انتزاع حقوقه المهنية والوطنية.

إلى المزيد من التضامن ياعمال العراق!

● أخوكم: آرا خاجادور

«إن الهدف من ذهابنا إلى العراق كان إقامة قواعد عسكرية دائمة في منطقة الخليج»

● جيمي كارتر: الرئيس الأمريكي الأسبق

«إذا رفض البرلمان العراقي تشريع خصخصة النفط العراقي سيمتنع الكونغرس عن تمويل «إعادة الإعمار» الذي وعدوا به العراقيين لإعادة بناء ما دمرته الولايات المتحدة في بلدهم!»

● آن رايت عسكرية امريكية متقاعدة

الشاعر أحمد تيناوي:

العالم كلّه يؤجل أحلامه بانتظار عودة المسيح

يتميز الشاعر أحمد تيناوي بخفّة الدم في الكتابة والحياة، فالشعر، برأيه، ابن الطلاقة والعفوية، ويثير استغرابه أنّ الشعراء فقدوا هذا الامتياز، وباتوا ميّالين للرزانة والصمت.

كتب منذ أكثر من ربع قرن مجموعة بعنوان ((رماد)) ثم سافر إلى أمريكا ليقضي فيها عقداً كاملاً، عاد منه بخفي حُنين، ولسان حاله يقول: رضيت من الغنيمة بالإياب. لم ينشر مجموعة بعد باكورته، لكنه ظل يكتب الشعر، وفي أدراجه مجموعة كاملة عن امرأة اسبانية أحبها بعنوان ((أندلوثيا)). كل ما يفعله الآن هو الكتابة في الصحافة، حتى أنك لا تجد منبراً إلا وقد شارك فيه.

كانت خطة هذا الحوار نصب فخ للشاعر، لكنه استطاع التخلص من الكمين، وإيقاع محاوره في ذاته الشباك.

● لماذا لم تصدر إلا مجموعة واحدة فقط.. هل متّ كشاعر؟

●● يفترض سؤالك متعة لا أستطيع ممارستها كشاعر ميت! لكنني بالتأكيد أستطيع تجنبها وأنا أحاول معرفة ما إذا كانت حياة الشاعر أو موته مرتبطة بعدد المجموعات التي يصدرها .. هنا، أستطيع بثقة إحصاء جثث الشعراء التي ضمتهم مقبرة جماعية واحدة.. دون أن يقرأ أحد لهم حتى عناوين المجموعات التي أصدروها وهم أحياء، كما تزعم في سؤالك.. هل مت كشاعر؟ ربما كان سؤالك أكثر ذكاء لو قلت لي: هل أنت حي كشاعر.. عندها سأقول لك بقليل من الذكاء، ولكن بدون ريبة من أي نوع.. لا!!؟

● أنت حاضر في جميع المنابر الورقية ككاتب، وفي الندوات الثقافية التي تحضرها، دائماً ما تقوم بحركات، أو تطرح آراء مثيرة للجدل.. هل ذلك بسبب حب الظهور؟

●● يستفزني هدوء الآخرين ووقارهم، وتستفزني أكثر تفاهتهم وتحذلقهم، ويستفزني أكثر وأكثر معرفتي بأنهم سيكونون بعد جلساتهم العلنية الوقورة عشاق نميمة وقضاة مأجورين، الثقافة تعلمك الحكي، وهؤلاء يفضلون الصمت.. أنا أكتب كثيرا لأنني أقبض ثمن ما أكتبه، وها أنا أضيع وقتي بالإجابة على أسئلتك التي ستقبض أنت ثمنها، ولكن عندما لا يدفع لك أحد فتصرف على أن ما تفعله وما تقوله هو بالمجان.. يعني تأكد من أن أي تصرف، أو حركة، أو حتى عبارة تتفوه بها هي مجرد (علاك بعلاك).. وهذا ما أفعله.. ربما كان هو حب الظهور.. سمه ما شئت!

● تعلن، على الدوام، بأنك تريد تحويل حياتك إلى قصيدة، ترى إلى أي حد نجحت في ذلك؟

●● لم أعلن عن ذلك، أنا مازلت أعيش حياتي شعرا، أنا شخص متناقض إلى درجة فاحشة، لا أعرف ماذا أريد، وإذا أردت فإنني لا أمتلك الإرادة لتحقيق ما أردته، أنا أرغب دائما أن أكون على نقيض ما أنا فيه، وعندما أصل إلى هذا النقيض أستميت لإرجاع السابق، أنا لا أعرف كيف أحب، ولا أقدر على الكراهية.. حداثوي وتقليدي في الوقت نفسه، ضعيف وقوي، مستهتر بالقيم ومن أشد المحافظين عليها، أتخلف عن الموعد دائما، متردد كثيرا، أسأل الآخرين مشورتهم ولا أتبع أياً منها .. باختصار أنا شخص فاشل رغم أن البعض يعتبرون أنني شخص ناجح.. هل وصلتك الإجابة، أم أنك تريد أنت الآخر أن أربط لك شريط حذائك حتى تتأكد أن الشاعر يمكن أن يكون ماسح أحذية أيضا .. أم أن لقصيدة الشاعر وحياته طريقة واحدة اخترعتموها أنتم وآباؤكم الأولون!!

● أنت دمشقي ومن عائلة عريقة.. إلى أي حد تعيش حياتك كشاعر في وسط اجتماعي تقليدي؟ وهل دمشق ترقى إلى مدينة شعر و شعراء؟

●● أنت تعبث معي، هل أنت تعيش في الحمام والتواليت والفراش حياتك كشاعر شاب، أو كصحفي شاب؟ أنت في الحمام تستعمل الصابون أو لنقل الشامبو والليفة، وفي التواليت.. لنتجاوز هذا التواليت، فأنت بالتأكيد تنام في الفراش مثل بقية خلق الله حافيا .. يا أخي شو دخل العائلة العريقة بالشعر؟.. أما دمشق فهي مدينة عاقلة بما يكفي كي تجعل الشعراء يأتون إليها فرادى وجماعات، ومع أنها دائما كانت تقول لهم (طز فيكم).. إلا أنهم يصرون أن يأتوا إليها .. صاغرين!!

● تقدم نفسك كعاشق فاشل، وإنسان خاسر، كيف تنسجم مع كل هذه الخسائر؟ ثم هل الخسارة هي الغنيمة الوحيدة؟

●● لست عاشقا فاشلا، بل أنا عاشق دائم، والمشكلة في المرأة نفسها، فالمرأة التي ليست معي هي أجمل امرأة في العالم.. إلى أن تصبح لي، وهكذا تتجدد اللعبة إلى ما لانهاية، وما تسميه خسارة أرى أنه طريقة حياة اعتدت عليها .. يا أخي جميعنا خاسرون بشكل أو بآخر.. إلا إذا كنت تسمي امتلاك منزل جميل وسيارة فارهة وزوجة دائمة.. نجاحا .. أرجو أن لا تفعل ذلك يا رائد ..!!

● تشرف على صفحة خاصة بإبداع الشباب في جريدة تشرين، هل عثرت على أصوات مبشرة؟ ومن هو الشاعر برأيك؟

●● نعم عثرت على أصوات شعرية متميزة، ولكن التبشير بها ليس من مهمتي، ولا أعتقد أنها مهمة الشاعر.. أما الشاعر برأيي!؟ فهو الذي يكتب شعرا، أما ماهو الشعر؟ فهو الذي لا أمتلك له تعريفا سوى أنه شعر.. أما إذا أردتني أن أدخل في إطار التنظير فسأقول لك بكل بساطة: إنه تلك اللعبة اللغوية التي تستطيع أن تجعلني أتلمس نصا لم يكتبه أحد سوى هذا الذي كتب النص نفسه.. إنها الحساسية يا صديقي.. الحساسية التي جعلها الحليب المجفف تتشابه إلى درجة موت الشعر نفسه.

● أنت متواجد في الصحافة الرسمية والخاصة.. بحكم حضورك داخل المطبخ الصحفي السوري، ما المستقبل الذي تتوقعه للصحافة السورية؟

●● أتوقع أن تبقى الصحافة السورية، صحافة سورية بامتياز!!

● ما الذي يجعلك متردداً في نشر المجموعة التي أنجزتها (أندلوثيا) عن علاقة حب حقيقية مع امرأة من الأندلس؟

●● نشر (أندلوثيا) يعني إعلان هزيمة ساحق بالنسبة لي، ويعني أنني رفعت راية الاستسلام والخسارة الدائمة.. دعني أنتظر قليلا فربما تعود لوثيا .. العالم كله يؤجل أحلامه بانتظار عودة المسيح، فهل تستكثر علي انتظار عودة لوثيا؟!!

■ **حاوره : رائد**

ربّما!

إعدام الأرشيف

تأخرت في اللحاق بركب التكنولوجيا، مع أنني محسوب على الجيل الجديد. ومنذ شهور قليلة فقط، قيد لي دخول عالم الإنترنت، بعد تردد حسمه الاضطرار، وعلى وجه التحديد، ما يخص ضرورات العمل الصحفي. وصرت أكتب مباشرة على الكيبورد. وأنا من أولئك الذين يتباهون بجمال خطوطهم، حيث تشكل الكتابة، في جانب كبير منها، متعة في توريق الصحائف، وكأنها حالة تواصل دائمة، مع فكرة الكاتب الوراق. وحول هذه النقطة بالذات، كتبت في رسالة حب: (كيف لتوتر أصابعي أن يتآلف مع برنامج word ؟).

قبل هذا، بسنين، كنت أمارس هواية الأرشفة، ورصيد حياتي منها أكداس من الملاحق والقصاصات والمصنفات والمظاريف. ولكون «الأرشيف» مرتب منظم، أعود إليه قارئاً باحثاً في موضوع معين، لغاية يفرضها العمل.

بين الوقوع في غواية النت، وحمل الحنين، والحنان، لكل ورقة، مهما صغرت، دائماً أرجح المصالحة، وبقاء كليهما حياً، ويشاركني أوكسجيني.

بالأمس، حسمت التردد، وحملت «الأرشيف» إلى حاوية الزبالة، ورميته بجرأة، لطالما احتجتها. وفي نظرة الوداع الأخيرة، شاهدت ملحقاً يعود إلى فترة الصف الثاني الثانوي، فاسترجعته، ووقفت أقلبه، مسترجعاً يوم شرائه الممطر. فما تزال آثار الماء على حوافه، بصفرة كمونية قاتمة. حنوت عليه، وفجأة، عدت وألقيته. لا حاجة لي بكل هذا الركام، ففي متناولي كمبيوتر، وخط نت مفتوح، يوفران ملايين المواد في أي موضوع.

أنا الذي ربيت أرشيفي، ذبحته، مع سبق الترصد والإصرار، وليس في النفس ما يشعرني بأنني مجرم.

■ **رائد وحش**

raedwahash@kassioun.org

زيارات «افتراضية» عبر التاريخ!!

طوّرت مجموعة من المتاحف ومراكز الأبحاث الأمريكية برامج واقع افتراضي جديدة، تقدم لمستخدميها تجربة خيالية في المكان الذي يرغبون بزيارته كما كان عليه قبل آلاف الأعوام، أو تقوم بنقلهم آلاف الكيلومترات لزيارة أجمل الآثار في العالم. وتحاول هيئات عدة العمل على نشر هذا النوع من البرامج ضمن أوسع مدى ممكن من المراكز التعليمية والبحثية، لما لها من فوائد تتخطى نطاق التجارب المسلية لتصل إلى نقل المعرفة دون حدود، مع الحفاظ على الآثار الحقيقية من التلف الذي تتعرض له سنوياً جراء زيارات الوفود السياحية.

ففي متحف سينسينيتي، يمكن للزوار باستخدام أنظمة تفاعلية خاصة تخلق واقعاً افتراضياً، الإطلاع على شكل التضاريس الطبيعية للولاية قبل آلفي عام، مع إمكانية عرض الصور بطريقة يشعر معها المشاهد بأنه يحلق فوق تلك الأنهار والغابات القديمة.

أما في داكوتا الشمالية، فيمكن لزوار متحف الهنود التجول افتراضياً داخل قرية هندية من القرن الثامن عشر، ومشاهدة الحياة التقليدية للقبائل وما يتخللها من نشاطات كالصيد ودباغة الجلود.

بالمقابل تقدم متحف ويلزميورغ خطوة إضافية إلى الأمام، حيث أعاد تكوين الآثار التي عُثر عليها في المدينة للمستعمرات البريطانية القديمة، عبر برنامج افتراضي، يسمح لزوار المتحف بالتجول في أروقة المدينة القديمة بكل حرية، مع الحفاظ على تلك الآثار النفيسة من التلف.

وانضم متحف بوسطن للفنون الجميلة الشهير إلى هذه الجهود، حيث أعلنت إدارته عزمها تصميم برنامج افتراضي لإعادة خلق معابد وقصور فرعونية من عصر الملك آخناتون والملكة نفرتيتي، على أن يتم العام المقبل تصميم معرض كامل يخلّد جوانب من تاريخ الإمبراطورية الآشورية.

وفي هذا السياق، لفت دونالد ساندرز مدير إحدى الشركات التي تصمم تلك النسخ التاريخية الافتراضية، إلى أن الانتشار السريع لهذه التكنولوجيا يعود بشكل رئيسي إلى تراجع تكلفتها وسهولة استخدامها، كاشفاً أن شركته تقوم حالياً بإعادة تصميم معبد النمرود العراقي.

بالمقابل شدد خبراء في هذا الحقل على الدور المهم الذي قد تلعبه تلك البرامج في تعريف الناس على آثار مندثرة، أو على أخرى لا يمكن زيارتها وتفحصها خوفاً من تضررها، وفقاً لأسوشيتد برس.

يذكر أن البناء الافتراضي للآثار استخدم في السابق على نطاق واسع، وخاصة في هوليوود، حيث حفل فيلم "المصارع" Gladiator بالمشاهد التاريخية المصممة باستخدام الكمبيوتر.

● **المصدر:** (CNN)

عبلة الرويني في «الجنوبي»:

أمل دنقل شاعر برتبة محارب فرعوني

تروي الصحافية المصرية عبلة الرويني في كتابها «الجنوبي» فصولاً من حياة شريكها الشاعر الراحل أمل دنقل، كما عرفته وخبرته، لتقدم للقرّاء الملامح الخفية من شخصية هذا الشاعر الذي مر سريعاً في حياة مصر، مختاراً لنفسه صورة الصعلوك الرافض، والخارجي العنيد.

● أمل دنقل

كانت حياة أمل دنقل سلسلة متلاحقة من خيبات الأمل، فهو، كما هو معروف، فقد أباه صغيراً، وتحمّل عبء أسرته، ولم يستطع إتمام دراسته، وحتى بعد أن سطع نجمه، ظلّ على عناده مقاوماً ومناوئاً، حتى أخذه السرطان، في وصفه تقول الرويني (فوضوي يحكمه المنطق، بسيط في تركيبته الشديدة، صريح وخفي في آن واحد، انفعالي متطرف في جرأة ووضوح، وكتوم لا تدرك ما في داخله أبداً) ص٩.

وترى أن الفقدان، الذي كان يتجلى في صورة الموت، من موت الأخت إلى موت الأب، إلى موت الأصدقاء، أعطاه وعياً بالموت وإدراكاً عميقاً تجلى في شعره.

كيف وقعت تلك الفتاة البرجوازية، في غرام الشاب الصعلوك سيكون بيت القصيد، على الرغم من موقفه الطبقي تجاهها، وشراسته في معاملتها أول الأمر ما في داخله أبداً) ص٩.

ثم تتحدث عن تعرفها عليه بعد تكليفها من الصّحيفة التي تعمل فيها بإجراء حوار مع شاعر (البكاء بين يدي زرقاء اليمامة)، وتتحول العلاقة، فيما بعد، إلى حبّ عارم، ينتهي بالزواج لتبدأ رحلة الزوجين في ظروف قاهرة، لكن وجود الشعر والشاعر كان السبب وراء احتفاظ الرويني – الزوجة ببهجتها (الشعر هو سيد بيتنا الوحيد) ص٨٩.

ثم تأتي الكاتبة في الفصول الأخيرة على مرض الشاعر، ونزوله الغرفة (٨) بمعهد الأورام السرطانية، وكيف استطاع أن يعلق الشعر على جدرانها، ويحولها إلى ملتقى للأصدقاء.

لقد صنع دنقل جماهيريته بصدقه، وكتب قصيدة حديثةً، لها شروطها الجمالية الخاصة، وتهتم بالتركيز على اللقطة والوصف الداخلي، ومن جانب آخر ظل إنسان موقف، لا يعرف التنازل، حتى لصديق ثري يدعوه لوليمة، فردّه (حتى الصدق لا يشتريني). ■■

الكتاب: الجنوبي
المؤلفة: عبلة الرويني
الناشر: دار ممدوح عدوان
دمشق/ ٢٠٠٦

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2007/6/12) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

إلى محمود درويش
وهو يسقي أزهاره المنزلية!!

■ طارق عبد الواحد

في فيلم ياباني (الدمى)، يصوب شخص مسدسه على آخر.. ويطلق. لتظهر في اللقطة التالية زهرة حمراء صغيرة وهي تسقط على سطح بحيرة. للوهلة الأولى يبدو أن الدم ـ في هذه الفكرة ـ ليس بليغاً حتى الدرجة المثلى؛ الدرجة التي يطرطش فيها الدم ويسيل.. حتى على زجاج الكاميرا.

إذاً، الدم المسفوح يدخل (ويدخلنا) في مأزق البلاغة، ومثلما يصاب المسدس بالإرتاج، كذلك اللغة. في حالة المسدس تتقدم التكنولوجيا لحل المعضلة، أما في حالة اللغة..

بعد «أوسلو» عاد محمود درويش إلى رام الله، ودخل حيفا والجليل بإذن من سلطات الاحتلال لمدة ثلاثة أيام، ليشارك في جنازة أميل حبيبي. وهناك رأى الشاعر المستوطنات وهي تتداخل مع القرى والمدن الفلسطينية.. تتداخل حتى الدرجة التي تصاب اللغة بالارتاج، وربما بسبب من هذا.. كان الإنصات إلى الصوت الداخلي في الذات وفي اللغة، وكانت المراقبة إلى الممارسات والمزاولات السرية التي تحدث هناك.. تحت سطح الجلد!..

على أية حال، لم يحدث هناك حوار بين الشاعر وبين «الجنرال»..

في رواية بعنوان: الجنرال (ممدوح عدوان.. شكراً) تصل فرقة موسيقية على طريق الخطأ إلى معسكر العدو، وتجد هذه الفرقة الموسيقية نفسها في مأزق خطير، إذ قرر قائد المعسكر إعدام أفرادها. لكن حواراً يبدأ بين قائد المعسكر وقائد الأوركسترا، يحاول فيه الجنرال أن يقنع الموسيقي بالعزف لجنوده. وفي حوار من هذا النوع لا يفهم فيه أحد أحداً، ينبثق السؤال: ما جدوى الموسيقى؟ فيكون الجواب: وما جدوى الحرب؟!.

لكن الحوار يستمر بين القائدين.. حتى تصل الشفافية إلى درجة أن يقول الجنرال: إن الحرب فن راق أيضاً، وإن إدارة الجبهة مثل قيادة الفرقة الموسيقية. ويقول الجنرال للموسيقي: أمام الدبابات والبنادق والمدافع.. أنا أيضاً أسمع سمفونية وأدير أوركسترا..

ما يكشف عنه الحوار.. هو هذا الفارق المثير: وهو أن الجنرال يقود سمفونية الموت والفنان يقود سمفونية الحياة.

طبعاً لم يحدث حوار بين محمود درويش وبين «الجنرال» الذي أحدث كل ذلك الخطأ في ملامح المكان: في تاريخه وجغرافيته ووجدانه.. وحتى وشومه. لكن ما هو أكيد أن محمود درويش كفّ عن سقاية زهرة الفولاذ، وذهب إلى سقاية أزهاره المنزلية. ببساطة، ذهب إلى نفسه وأحوال جسده وشؤون قلبه. وبين المرء ونفسه تصبح البلاغة تهريجاً، وهنا.. يتقدم الاقتصاد اللغوي وتخفّ المجازات والاستعارات والكنايات..

في تأبين الموتى، لا بدّ أن اللغة تتعرق، خاصة إذا جاء الموت في الوقت غير المناسب (ومتى جاء الموت في الوقت المناسب؟!) إذاً كيف سيتصرف محمود درويش في تأبين أميل حبيبي، ونزار قباني، وممدوح عدوان، ومحمد الماغوط، وعبد السلام العجيلي؟!. من اللؤم من مراقبة اللغة في هذه الحالة.. ربما الأفضل أن نقرأ البياض.

لكن هنا ثمة مفارقة، فمحمود درويش الذي يشارك في تأبين الراحلين، يملك تجربة (تجربتين) مع الموت. وقد تحدث عن هذه التجربة في مجموعته الشعرية: جدارية. كانت التجربة الأولى مع الموت في العام ١٩٨٤ حين تعرض درويش لموت سريري، ووصفها «وقتها كنت أرى نفسي نائماً وسابحاً على غيوم بيضاء، وعندما شعرت بالوجع كانت تلك اللحظة التي أعادوني فيها إلى الحياة». وفي التجربة الثانية تحدث عن دخوله في هذيانات كثيرة وعن خوف عميق «من أنني نسيت اللغة..».

حتى في الموت، هجس محمود درويش باللغة. ولهذا يحق لنا أن نراقب لغة الرجل.. التي هي هويته، وفيما بعد.. لنا أن نقول له وهو يسقي أزهاره المنزلية: إذا ما سقطت إحدى زهورك ـ هكذا بلا سبب ـ فذلك لأن رصاصة انطلقت من مسدس.. مازال حتى الآن «بليغاً». ■■

عمل تجريبي بعدة كتاب و مخرجين

مسلسل (أفلام) محاولة في توأمة السينما والتلفزيون

بدأت عمليات تصوير مسلسل (أفلام)، وهو باكورة إنتاجات شركة الأندلس التي ارتأت أن يكون عملها تجربة جديدة في تاريخ الدراما السورية، ضمن إطار ما يعرف في العالم بسينما التلفزيون، حيث ستقدم (جرعة درامية عالية في أفلام قصيرة تتراوح مدتها ما بين العشرين والخمس دقائق، في محاولة جادة للغوص، والنبش في عمق التركيب النفسي والاجتماعي للإنسان في مجتمعنا) هذا ما صرح به (لقاسيون) عبد المجيد حيدر المشرف الفني على العمل، وأضاف: (ومن أجل رصد أطياف واسعة من الرؤى، تم التعاون مع عدد من الكتاب الشباب، وبعضهم يكتب السيناريو لأول مرة، وقدم هؤلاء اقتراحات مدهشة على صعيد الدراما التلفزيونية، وكذلك كان هناك تعاون مع بعض الكتاب المحترفين الذين قدموا ما يمكن تسميته بخلاصة من تجربتهم الطويلة في مجال الكتابة التلفزيونية).

ومن أجل اكتمال عناصر التجربة والرؤيا الجديدتين، أنجز اتفاق مع مجموعة من المخرجين الشباب، بعضهم يقف وراء الكاميرا للمرّة الأولى، إضافة إلى الاستعانة بمخرجين معروفين. ويشارك في العمل نخبة من نجوم الشاشة السورية، منهم خالد تاجا وجمال سليمان وفايز قزق وبسام كوسا وسمر سامي وسلاف فواخرجي وآخرون...

■ ر. و

مختارات

ثعلب بداخل مشمشة

كنتُ إذا لم أصل أبداً
أفضل من أن أصل
متأخراً
ودائماً كنتُ أصلُ
متأخراً.
كنتُ قليلاً ما أفي بوعودي
وإذا وعدت
فصدقُ غرائزي
هو كلّ ما أعد به
كان رأسي فاسداً كقلبي
وقلبي فاسداً كرأسي
وكنتُ لا أعدُ
إلا بأن أكون صادقاً في قول
ما أظنُ..
أبدأُ كلامي بأظنُ
وعلى الآخرين أن يصدقوا
ظنوني
كان الصدق
موهبتي الوحيدةَ
ولأنه ليس لديّ موهبةٌ سواه
كنتُ صادقاً بكل أنانية.

■ منذر مصري
(الشاي ليس بطيئاً)

صفر بالسلوك

أنواع «الكردو» السوري

■ لقمان ديركي

ينقسم الكردو في سورية إلى ثلاثة أقسام:

كردو الجزراوي: وهو الكردو الذي يأتينا من منطقة الجزيرة، وأشهر مدن الكردو هناك الدرباسية، لأنها مدينتي شخصياً، ولأنها مسقط رأس جميع الأمناء العامين للأحزاب الكردو سورية، وقد حيكت الأساطير حول هذه النقطة بالذات، فقالوا إن أهالي عامودا أسسوا حزباً جديداً نكاية بالدرباسيين، ثم اختلفوا حول هوية الأمين العام لشدة تكاثر الشعراء والمثقفين عندهم، فاضطروا درءاً للخلاف إلى استيراد أمين عام من الدرباسية، ويأتي الكردو العامودي مباشرة بعد كردو الدرباسي، وتشتهر عامودا بكثرة الشعراء، ويقولون إن سبب ذلك هو أن أبناء الصف العاشر في الشعبة الثانية كانوا يحبون ابنة صفهم التي نقلوها إلى الشعبة الأولى، فكتب الطلاب القصائد الحزينة عن فراقها، وأصبحوا شعراء. وقبل موجة الطلاب برز العديد من الشعراء وأشهرهم سليم بركات وآل الحسيني من محمد عفيف ومحمد نور إلى جميل داري وعبد المقصد الحسيني، وهو شاعر سوريالي نسبة إلى سورية وليس إلى السوريالية، وتأتي ديريك التي سموها بالمالكية درءاً للمخاطر القومية، وهكذا تحول اسمي أوتوماتيكياً من لقمان ديركي إلى لقمان المالكي على الرغم من أنني لست من أحفاد أنس بن مالك، بل من أحفاد أنس بن ديريك، وتشتهر ديريك بعين ديوار ونهر دجلة وشعرائها الذين يكتبون بالكردية، وبالكوجر والآشيتيين الذين يحبون الحلاوة، وهناك حكاية تقول إن الحكومة فتحت في ديريك معملاً للحلاوة، فكان الكوجر والآشيتيون يذهبون إلى المعمل أفواجاً أفواجاً ويشترون الحلاوة بالأطنان، حتى أن أحدهم صرّح لقناة الجزيرة الجزراوية وليس القطرية قائلاً بفم مليء بالحلاوة: والله هذا المعمل أحسن من الحكم الذاتي، وهناك الحسكة، وهي مركز المحافظة رسمياً فقط، حيث يتكاثر الكردو الشغيل الذي يحب تعلم المهن والحرف، بينما يتواصل كردو من سري كانييه أو رأس العين مع كردو ما فوق الخط في تركيا الشقيقة، وخاصة في الأعياد عندما يأتي كافة أنواع الكردو الجزراوي إلى رأس العين للقاء أقربائهم من الكردو من تركيا على المعبر الحدودي في يوم اللقاء أو الكورشما في الأعياد، ويشتهر الكردو السريكاني بالشاعر العظيم يوسف برازي والفنانين محمود عزيز ومحمد علي شاكر ومحمد أمين كيكي، أما العاصمة القامشلي فهي مركز للنخبة من آل كردو ومصدر أساسي للمطربين، ومن أشهرهم مروانكه ولايي رمو وصلاحو الذي هاجر إلى ألمانيا بعد أن تكاثر المطربون وتضاءلت الأعراس تاركاً المدينة لأبناء رمو، وعلى رأسهم عبد القادر سليمان وشقيقه مسعودو.

كردو الكرداغي: وهو كردو المنحدر من جبل الأكراد أي عفرين وما حولها، ويشتهرون بالكريف أو عازي في الطبل والزرنة، وهذا مايهدد تواجد المطربين بسبب إحترام كردو الكرداغي القديم للكريف أكثر من المطربين الذين يحبهم كردو الكرداغي الحديث، كما أن كردو الكرداغي يحب الكبة النية والأكلات النباتية أكثر من اللحوم التي يحبها باقي سلالة الكردو في سورية، ويتفنن بصنع المازوات وخاصة مشتقات الزيتون، وهم يحبون ابراهيم تاتليسيس وعزت وعلي تجو وجميل هورو ويدلعون أحمد فيقولون له «إيحو».

كردو الكوباني: وهو كردو يعيش بين المسافتين في مدينة كوباني التي سموها عين العرب لتعميق أواصر الصداقة بين كردو وعربو الذي لم يقطن في هذه المدينة رغم أن اللحم بعجين فيها ممتاز وخاصة مع الجاجيك، وكذلك الكباب بالباذنجان والكباب الحلبي، حتى أن كردو الجزراوي لايصدق أن الباص توقف في استراحات كوباني حتى يتراكض لطلب الكباب واللحم بالعجين، كما يشتهر كردو الكوباني بالصيادلة والأطباء مثل باقي الكردو، وبالإضافة لذلك يشتهر كردو الكوباني بالتخصص بحفر الآبار، وقد تجد حفاري آبار في المغرب من كوباني، ويحب كردو الكوباني أغاني محمود عزيز وقصائد يوسف برازي من رأس العين، ويفتخر بتحفته الفنية عازف العود الرهيب والمغني العجيب رشيد صوفي.

ويبقى هناك كردو الشامي أو كما يسمي نفسه «كرمانجيه شاميه»، وهم يستوطنون حي الأكراد في جبل قاسيون وزورآفا قرب مشروع دمر، ومنهم عادة كردو التاجر وكردو السياسي المودرن، أما كردو الحلبي فهو نسخة عن الكردو الكرداغي معدل بعد التمازج مع كردو الجزراوي الذي سكن في حلب، وهو يقطن في الأشرفية والسريان وجبل سيدة وشيخ مقصود، ويبقى كردو الجبلي قرب الساحل وأشهر قراه سلمى ودورين، كما أن هناك كردو الجبلي الآخر قرب إدلب، ويشتهر هذا الكردو بابراهيم هنانو راكب على حصانو، وأوغرين وسرجافا وإلى اللقاء.

■■